

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و العلوم التسيير

قسم علوم مالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان علوم الاقتصادية و تسيير و علوم تجارية

الشعبة العلوم المالية و المحاسبة

تخصص محاسبة و تدقيق

بعنوان:

أثر تطبيق آليات التكنولوجيا الرقمية في الإدارة الضريبية للحد من التهرب الضريبي دراسة حالة - مركز الضرائب سعيدة -

تحت إشراف:

الدكتورة : حريق خديجة

من اعداد الطالبين :

زليط زواوي

عمراني أمال رانيا

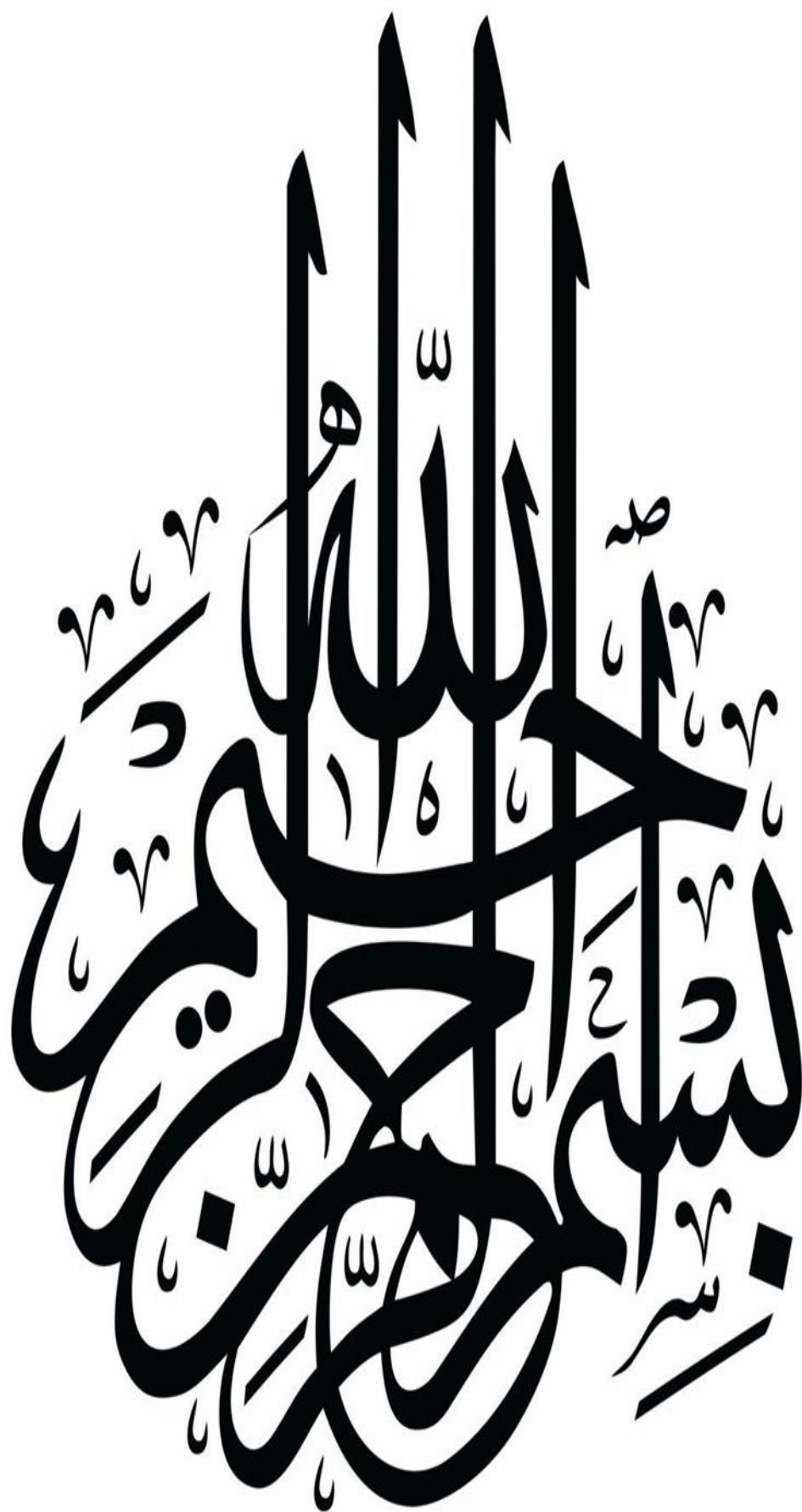
نوقشت و أجازت علنا بتاريخ: الخميس 18 جوان 2026

أمام اللجنة المكونة من السادة

الدكتورة : عبدلي لطيفة الدرجة العلمية رئيس

الدكتورة : حريق خديجة الدرجة العلمية مشرفا

الدكتورة : حزاب خديجة زينب الدرجة العلمية مناقشا



شُكْرٌ وَقَدْ

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

من لم يشكر الناس لم يشكر الله راوه الإمام عبد الله بن أحمد.

الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال قدره وعظيم سلطانه على

توفيقنا لإعداد هذا العمل المتواضع

كما نتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذة الفاضلة "حريث

خديجة" التي تفضلت بالإشراف على إنجاز هذه المذكرة

المتواضعة، والتي لم تبخل علينا بالتوجيه والإرشاد والنصائح من

بداية طرح هذا الموضوع إلى نهايته.

إهداء

الحمد والشكر للمولى عز وجل على نعمه وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل.

أهدي ثمرته إلى:

أمي التي سهرت على تربيتي وتكويني، أبي رحمه الله الذي تحمل من أجلنا
كل مصاعب الحياة إخوتي وأخواتي صغيرا وكبيرا كلا بإسمه أصدقائي
وزملائي، ورفقاء الدرب التعليمي كل من ساهم من قريب أو من بعيد في
إنجاز هذا العمل.

زواوي

إهداء

{وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى}

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، الذي بفضله ها أنا اليوم أنظر

إلى حلم طال انتظاره وقد أصبح واقعا أفخر به

{وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}

إلى ملاكي الطاهرين، وسندي وقوتي بعد الله،

"أمي وأبي"

إلى رفيقات دربي وضماذ روحي وسندي وملجئي

رجاء وجيهان

إلى قرة أعيني إخوتي

ندير ومحمد

إلى زملائي ورفاق الدرب والذين لم يخلوا يوماً عليّ بالمساعدة

إلى من أناروا لي الطريق في سبيل تحصيل المعرفة وأساتذتي الكرام وبالأخص الأستاذة المشرفة
على المذكرة

حريق خديجة

أمال رانيا

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التكنولوجيا الرقمية في الحد من التهرب الضريبي، من خلال دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب سعيدة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (52) فرداً. تمت معالجة البيانات وتحليلها باستخدام برنامج SPSS ، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين التكنولوجيا الرقمية والتهرب الضريبي حيث يسهم التوسع في استخدام التقنيات الرقمية في تحسين كفاءة الإدارة الضريبية وتعزيز الرقابة والشفافية مما يؤدي إلى الحد من مظاهر التهرب الضريبي. كما بينت النتائج عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتكنولوجيا الرقمية على التهرب الضريبي وفق النموذج الإحصائي المعتمد في الدراسة.

الكلمات المفتاحية : التكنولوجيا الرقمية، الإدارة الضريبية، التهرب الضريبي، التحول الرقمي.

Abstract:

This study aimed to identify the role of digital technology in reducing tax evasion through a field study conducted at the Tax Center of Saida. To achieve the objectives of the study, the descriptive-analytical approach was adopted, and a questionnaire was used as the main tool for data collection from a sample of 52 respondents. The collected data were processed and analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS), relying on a set of appropriate statistical methods. The results revealed the existence of a statistically significant negative correlation between digital technology and tax evasion. The expansion of digital technologies contributes to improving the efficiency of tax administration, enhancing control and transparency, and consequently reducing tax evasion practices. However, the findings also indicated that digital technology has no statistically significant effect on tax evasion according to the statistical model adopted in this study.

Keywords: Digital Technology, Tax Administration, Tax Evasion, Digital Transformation .

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر و تقدير	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
المقدمة	أ
الفصل الأول : الإطار النظري لدراسة	
تمهيد	6
المبحث الأول: مدخل الى التكنولوجيا الرقمية	7
المطلب الأول :ماهية التكنولوجيا الرقمية	7
المطلب الثاني : مكونات و مجالات إستخدام التكنولوجيا الرقمية و أساليبها	13
المطلب الثالث :أشكال و نماذج التكنولوجيا الرقمية	19
المبحث الثاني : الإطار العام للتهرب الضريبي	24
المطلب الأول :مفهوم التهرب الضريبي	24
المطلب الثاني : أسباب التهرب الضريبي و أساليبه	29
المطلب الثالث : أثار التهرب الضريبي و طرق الحد منه	35
المبحث الثالث: مراجعة الدراسات السابقة	43
المطلب الأول : دراسات السابقة باللغة العربية	43
المطلب الثاني: دراسات السابقة باللغة الأجنبية	45
المطلب الثالث: مقارنة دراستنا مع دراسات السابقة	49
خلاصة الفصل	52
الفصل الثاني : الإطار التطبيقي للدراسة	
تمهيد	55
المبحث الأول :التعرف على مديرية الضرائب لولاية سعيدة	56
المطلب الأول :نشأة و تعريف مديرية الضرائب لولاية سعيدة	56
المطلب الثاني : مهام مديرية الضرائب لولاية سعيدة	56
المطلب الثالث: هيكل تنظيمي لمديرية ضرائب لولاية سعيدة	64
المبحث الثاني: عرض و تحليل الاستبيان	65

65	المطلب الأول :تصميم الاستبيان
66	المطلب الثاني : التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
77	المطلب الثالث : التحليل الوصفي لمتغيرات الرئيسية
82	المبحث الثالث : إختبار فرضيات و استخلاص النتائج
82	المطلب الأول : إختبار الفرضية الأولى
83	المطلب الثاني: إختبار الفرضية الثانية
85	المطلب الثالث : إختبار الفرضية الثالثة و إستخلاص النتائج
86	خلاصة الفصل
91	الخاتمة
96	قائمة المراجع
100	الملحق الأول :استبيان
107	الملحق الثاني: مخرجات spss

فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم
14	مكونات التكنولوجيا الرقمية	01
49	أوجه إختلاف و تشابه بين دراستنا و الدراسات العربية	02
51	أوجه إختلاف و تشابه بين دراستنا و الدراسات الأجنبية	03
67	يوضح معامل ألفا كرونباخ	04
68	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	05
69	توزيع أفراد العينة حسب السن	06
72	توزيع أفراد العينة حسب مستوى التعليمي	07
74	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	08
75	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	09
77	تحليل الوصفي لعبارات التكنولوجيا الرقمية	10
79	تحليل الوصفي لعبارات التهرب الضريبي	11
82	يوضح معامل الارتباط بين متغيري الدراسة	12
83	يوضح الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر استخدام التكنولوجيا الرقمية في الحد من التهرب الضريبي.	13
83	يوضح تحليل التباين ANOVA	14
84	معاملات انحدار الخطي	15
85	تحليل التباين الأحادي ANOVA للمحور الأول	16

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خصائص التكنولوجيا الرقمية	12
02	هيكلة تنظيمي لمديرية الضرائب لولاية سعيدة	64
03	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	69
04	توزيع أفراد العينة حسب السن	71
05	توزيع أفراد العينة حسب مستوى التعليمي	73
06	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	75
07	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	76

مقدمة

توطئة :

يشهد العالم في الوقت الراهن تطورات متسارعة في مختلف المجالات الاقتصادية والإدارية والتكنولوجية، حيث أصبحت التكنولوجيا الرقمية من أبرز الوسائل الحديثة التي تعتمد عليها الدول من أجل تحسين أداء مؤسساتها وتطوير خدماتها بما يتماشى مع متطلبات العصر الحديث. فقد ساهمت الثورة الرقمية في إحداث تغييرات جوهرية في أساليب التسيير والإدارة، من خلال الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية وتقنيات الاتصال الحديثة التي تضمن السرعة والدقة والشفافية في معالجة المعلومات وتبادلها. ونتيجة لذلك، اتجهت العديد من الدول إلى تبني استراتيجيات التحول الرقمي داخل مختلف القطاعات، باعتباره وسيلة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الخدمات العمومية.

وتعد الإدارة الضريبية من بين أهم الإدارات التي شهدت تحولا كبيرا نتيجة إدماج التكنولوجيا الرقمية في مختلف نشاطاتها، نظراً للدور الحيوي الذي تؤديه الضرائب في تمويل الخزينة العمومية وتغطية النفقات العامة للدولة.

فالضرائب تمثل مصدراً أساسياً للإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة في تمويل المشاريع التنموية وتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، كما تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الجبائية.

إلا أن الإدارة الضريبية تواجه العديد من التحديات والصعوبات التي تؤثر على فعالية النظام الجبائي، ومن أبرز هذه التحديات ظاهرة التهرب الضريبي التي أصبحت من أخطر الظواهر الاقتصادية والمالية التي تعاني منها مختلف الدول، سواء المتقدمة أو النامية. ويتمثل التهرب الضريبي في محاولة بعض المكلفين بالضريبة التملص من دفع الضرائب المستحقة عليهم بطرق وأساليب مختلفة، كإخفاء المعلومات أو تقديم تصريحات غير صحيحة أو استغلال الثغرات القانونية، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الإيرادات الجبائية ويؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني وقدرة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية.

وقد أدى تزايد حجم الأنشطة الاقتصادية وتشعب المعاملات المالية إلى صعوبة اعتماد الأساليب التقليدية في تسيير الإدارة الضريبية، مما دفع العديد من الدول إلى البحث عن وسائل حديثة أكثر فعالية لمواجهة مختلف أشكال التهرب الضريبي وتحسين أداء الإدارة الجبائية. وفي هذا الإطار، برزت التكنولوجيا الرقمية كحل حديث يساهم في تطوير الإدارة الضريبية من خلال اعتماد الأنظمة المعلوماتية وقواعد البيانات الإلكترونية، إضافة إلى التصريح والدفع الإلكتروني، وربط مختلف المصالح والإدارات بشكل يسهل عملية تبادل المعلومات ومراقبة المعاملات المالية بدقة أكبر. كما ساهمت التكنولوجيا الرقمية في تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص الوقت والجهد، إضافة إلى تعزيز الشفافية والحد

من الأخطاء البشرية والتلاعبات التي قد تحدث في ظل الأنظمة التقليدية. وتساعد الرقمنة كذلك على رفع مستوى الرقابة الجبائية والكشف المبكر عن حالات الغش والتهرب الضريبي، مما يساهم في تحسين عملية التحصيل الضريبي وتعزيز الامتثال الجبائي لدى المكلفين. ومن هذا المنطلق، أصبح تطبيق آليات التكنولوجيا الرقمية داخل الإدارة الضريبية ضرورة حتمية تفرضها التطورات التكنولوجية والاقتصادية المعاصرة، خاصة في ظل سعي الدول إلى تحديث أنظمتها الجبائية وتحقيق إدارة ضريبية أكثر كفاءة وفعالية.

تحديد الإشكالية العامة:

من خلال ما سبق فإن الإشكالية التي تسعى لمعالجتها من خلال هذه الدراسة تتمثل أساساً في السؤال الرئيسي التالي:

❖ إلى أي مدى يساهم استخدام التكنولوجيا الرقمية في الإدارة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي؟

وفي ظل هذا التساؤل الرئيسي وضمن سياق الإجابة عنه يمكننا أن نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

✓ هل توجد علاقة ارتباط عكسية بين استخدام التكنولوجيا الرقمية ومستوى التهرب الضريبي؟

✓ هل يوجد أثر لاستخدام التكنولوجيا الرقمية في الحد من التهرب الضريبي؟

✓ هل تختلف آراء أفراد العينة حول دور التكنولوجيا الرقمية في الحد من التهرب الضريبي باختلاف الخصائص الديمغرافية؟

فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة ارتباط عكسية بين استخدام التكنولوجيا الرقمية ومستوى التهرب الضريبي.
- يوجد أثر لاستخدام التكنولوجيا الرقمية في الحد من التهرب الضريبي.
- تختلف آراء أفراد العينة حول دور التكنولوجيا الرقمية في الحد من التهرب الضريبي باختلاف الخصائص الديمغرافية.

أهمية الدراسة :

- تتمثل أهمية البحث في أهمية الضرائب كأحد الأدوات الفعالة في تزويد خزينة الدولة من أجل تغطية نفقاتها، في بلادنا الضرائب هي الممول الثاني لخزينة الدولة بعد الثروة البترولية.
- بروز التكنولوجيا الرقمية كوسيلة أساسية في مكافحة التهرب الضريبي والتقليل من استنزاف الأموال.

أهداف الدراسة:

- يمكن تلخيص الأهداف المرجوة من هذا البحث فيما يلي:
- ✓ ترك ثقافة ضريبية لدى المكلفين من أجل التقليل من عمليات التهرب الضريبي التي أثرت على الاقتصاد الوطني.
 - ✓ تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي.
 - ✓ الوقوف على فعالية الأجهزة المختصة في مكافحة التهرب الضريبي.

أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ وجود انتشار كبير الظواهر الانحرافات الضريبية في ظل الانفتاح والذي يمثل خطر على موارد الدولة.
- ✓ معرفة أسباب لجوء المكلفين بالضريبة الى التهرب الضريبي وعدم دفعه وتجنب إلتزاماتهم الضريبية.
- ✓ محاولة الكشف عن الطرق المتبعة من قبل مديرية الضرائب لمواجهة التهرب الضريبي ومحاولة الحد منه.
- ✓ الاهتمام الشخصي بمجال التكنولوجيا الرقمية ومعرفة مدى تطبيقها في الإدارة العامة .

صعوبات الدراسة:

- ◀ صعوبة الحصول على المعطيات الدقيقة في دراسة الحالة بسبب تحفظ المسؤولين في المديرية محل الدراسة بحجة السرية، وكذا صعوبة التنقل بحرية بين هيكلها وأقسامها للترود بالمعلومات الكافية.
- ◀ صعوبة الحصول على المراجع الحديثة وخاصة المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية.

أسلوب الدراسة:

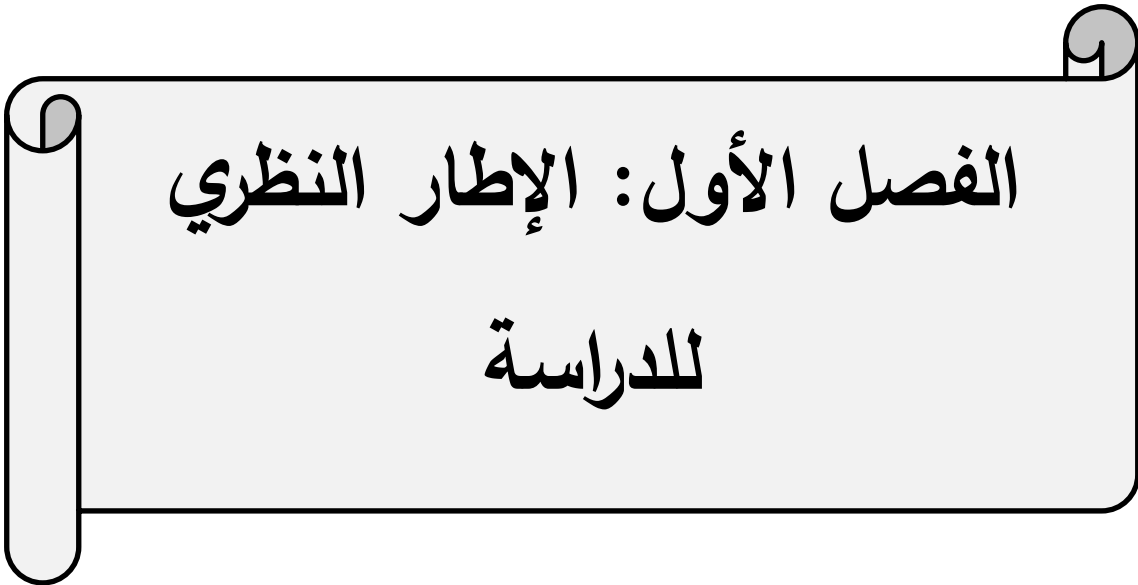
سوف نقوم في هذه الدراسة بإتباع المنهج الوصفي التحليلي بهدف جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع وتصنيفها وتحليلها، ووصف وتشخيص ظاهرة البحث بغرض فهم الإطار النظري وكذلك فهم منهج دراسة الحالة وكذلك فهم السير والعمل الميداني من الجهات المختصة في هذا المجال.

أما عن الأدوات المستخدمة في دراستنا فتمثلت في الأدوات المكتبية، ومن خلال الاعتماد على مختلف المصادر والمراجع والبحوث والمقالات وكذا مختلف النصوص التشريعية المتعلقة بالجباية بالإضافة إلى الإحصائيات الخاصة بنتائج التكنولوجيا الرقمية المطبقة والصادرة عن مديرية الضرائب لولاية سعيدة إضافة الى برنامج SPSS.

هيكل الدراسة :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين، حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري للدراسة، وتم التطرق فيه إلى مدخل للتكنولوجيا الرقمية والإطار العام للتهرب الضريبي ، إضافة إلى مراجعة الدراسات السابقة في المبحث الثالث .

أما الفصل الثاني فقد خصص للجانب التطبيقي، حيث تم تقديم المؤسسة محل الدراسة في المبحث الأول وتم عرض وتحليل بيانات الاستبيان الموزع على العاملين بمركز الضرائب لولاية سعيدة في المبحث الثاني، واختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج المتوصل إليها في المبحث الثالث.



الفصل الأول: الإطار النظري للدراصة

تمهيد

شهد العالم في العقود الأخيرة تطوراً رقمياً متسارعاً وغير مسبوق، انعكس بشكل مباشر على مختلف القطاعات.

لاسيما الإدارات العمومية، حيث سارعت العديد من الدول إلى تبني التكنولوجيا الرقمية كوسيلة فعالة لتحسين جودة الخدمات وتعزيز الكفاءة والشفافية. وفي هذا السياق، برزت الإدارة الضريبية كأحد أهم المجالات التي استفادت من هذا التحول، نظراً لدورها المحوري في تعبئة الموارد المالية ومكافحة مختلف أشكال التهرب الضريبي.

وفي الجزائر، أصبح توظيف التكنولوجيا الرقمية في الإدارة الضريبية ضرورة حتمية تفرضها التحديات الاقتصادية والمالية، خاصة في ظل تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي وما ينجر عنها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني. إذ تساهم الرقمنة في تحسين آليات الرقابة الجبائية، وتسهيل عمليات التحصيل، وتعزيز التواصل بين الإدارة والمكلفين بالضريبة مما يدعم الامتثال الضريبي ويحد من فرص التهرب.

حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مدخل للتكنولوجيا الرقمية

المبحث الثاني: الاطار العام للتهرب الضريبي

المبحث الثالث: مراجعة الدراسات السابقة

المبحث الأول: مدخل للتكنولوجيا الرقمية

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورًا متسارعًا في مجال التكنولوجيا الرقمية، مما جعلها من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها مختلف المؤسسات في أداء مهامها. فقد ساهمت هذه التكنولوجيا في إحداث تغييرات جوهرية في طرق العمل التقليدية، من خلال الاعتماد على الأنظمة الرقمية التي تتميز بالسرعة والدقة في معالجة المعلومات.

وتتمثل التكنولوجيا الرقمية في مجموعة من الوسائل الحديثة كالحواسيب وشبكات الإنترنت والتطبيقات الذكية التي تساهم في تسهيل تبادل البيانات وتحسين التواصل. كما مكنت من رفع كفاءة الأداء وتقليل الأخطاء البشرية إضافة إلى توفير الوقت والجهد. وفي ظل هذا التطور أصبح من الضروري على المؤسسات مواكبة هذه التحولات من خلال تبني حلول رقمية فعالة. لذلك، فإن دراسة التكنولوجيا الرقمية تكتسي أهمية كبيرة لفهم دورها في تحسين الأداء وتحقيق الأهداف بكفاءة أعلى.

المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا الرقمية

الفرع الأول: تعريف التكنولوجيا الرقمية و مراحل تطورها و أهدافها

أولاً: تعريف التكنولوجيا الرقمية

عرف "عباس" التكنولوجيا الرقمية كالتالي : " هي عبارة عن اختزال المعلومات الخاصة بشيء ما كالنصوص أو الصور أو الصوت أو الضوء أو أي معلومات أخرى إلى رموز ثنائية، وهذه الرموز الثنائية تتكون من سلسلة من رقم صفر ورقم واحد"¹.

وعرفها أيضاً محمد محفوظ "على أنها أسلوب تقني حديث لنقل الإشارات الاتصالية باستخدام الوسائط الناقلة كالكابل الأقمار الصناعية، أو هي مجموعة من التجهيزات والوسائل التي اكتشفتها أو اخترعتها البشرية الجمع وإنتاج وبث ونقل واستقبال وعرض المعلومات الاتصالية بين المجتمعات والأفراد"².

عرف محمد إبراهيم علي أبو هرجة "التكنولوجيا الرقمية بأنها سلسلة طويلة من الأرقام التي يمكن أن تقتنى و يكون بالإمكان حل شفرتها و قراءتها عبر الحاسوب المرسله اليه"³.

¹ بشير عباس العلق، "الإدارة الرقمية المجالات والتطبيقات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية"، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص20، ص21.

² لبنى سكيك، "السياسة الإعلامية الجزائرية ومجال توطين التكنولوجيا الرقمية: دراسة تحليلية للفترة ما بين 2018-2022"، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2023، ص33.

³ شارك، محمد حسين، فرطاس فتحة، "الابتكار و التكنولوجيا الرقمية و أهميتها في المؤسسات الناشئة"، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المركز الجامعي مرسلتي عبدالله بتيبازة، المجلد 1، العدد 2، فبراير 2024، ص96.

كما تعرف أيضا "أنها التكنولوجيا التي تقوم على الاتصالات الشبكية والعالمية التي تستخدم في مجالات متعددة كالحكومة الالكترونية الإدارة الالكترونية، التعلم عن بعد، التواصل الاجتماعي، الترفيه... والتي تعطي للمجتمع وللمؤسسة بعدا كبير التحرر ومظهرا من مظاهر العصرية والتطور¹. وعرفت كل من أمل سويدان، ومنال مبارز ؛ بأنها: "التكنولوجيا التي تستخدم النبضات الممثلة بالبتات بطريقة رقمية أي بدون الاهتمام بالوسط الفيزيقي، حيث يمكن نقلها والتعامل معها بدون الحاجة لوضعها على الورق، والبت هي أصغر وحدة لتمثيل البيانات الرقمية، وتأخذ القيمة واحد أو القيمة صفر، ويمكن تمثيل المعلومات والصور والأصوات بفيض كبير من البتات، وهي يمكن تخزينها على وسائط متعددة مثل أقراص الحاسب الممغنطة أو الأقراص المدمجة... إلخ².

يمكن تلخيصه بأن التكنولوجيا الرقمية ليست مجرد أجهزة أو برمجيات، بل نهج كامل يعتمد على التحول الرقمي في المعالجة والتواصل، ويشمل الأجهزة، الشبكات، البرمجيات، والأنظمة الرقمية، ويُستخدم هذا المفهوم في ميادين التعليم، الاقتصاد، الإدارة، والاتصالات الحديثة.

ثانيا: مراحل تطور التكنولوجيا الرقمية

عرفت شبكات الاتصالات تطورا على خمس مراحل تمثلت فيما يلي³:

1- المرحلة الأولى (الجيل الأول 1G): تم نشر شبكة الجيل الأول في اليابان سنة 1980 لتوفير خدمات الإتصال بسرعات وصول تبلغ 2.4 كيلوبايت / ثا، وتستخدم هذه الشبكة لنقل البيانات عبر الإشارات التناظرية بناءا على تقنية الوصول المتعدد بتقسيم التردد، وتتمتع بتردد تشغيل يبلغ حوالي 800-900 ميجاهرتز مع سعة قناة 30 كيلوهرتز، مما يدل على إستقبال ضعيف للإشارة وهو ما يكون دائما مصحوب بضوضاء محيطة، ومن ميزات شبكة الجيل الأول أنها تحتوي على بنية تحتية بسيطة.

2- المرحلة الثانية (الجيل الثاني 2G): في سنة 1992 تم توليد شبكة الجيل الثاني باستخدام الإشارات الرقمية لتحل محل الإشارات التناظرية، وتتمتع هذه الشبكة بالعديد من المزايا مقارنة بشبكة الجيل الأول مثل القدرة على إرسال رسائل SMS ، وقد ارتفعت سرعة نقل البيانات إلى 64 كيلوبايت/ثانية وهي بذلك تدعم استخدام عدة أشخاص على نفس نطاق التردد مما يجعل المعلومات أكثر أمانا كون جميع المكالمات مشفرة، كما أدى ظهور شبكة الجيل الثاني إلى توحيد نطاقات التردد مما يسمح للأجهزة المحمولة بالعمل على نطاق 900 ميجاهرتز و 1800 ميجاهرتز مما يعني بأنه يمكن للمستخدمين التبديل بين شركات الإتصالات دون

¹ محمد توفيق ومان ورشيد زوزو، "التكنولوجيا الرقمية ودورها في تنمية المورد البشري الخاص بسلك الأمن لولاية بسكرة"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 24، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، سبتمبر 2017، ص23.

² د. حامد سعيد الجبر، "أهمية التكنولوجيا الرقمية في مجال التعليم من وجهة أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الأساسية في دولة الكويت"، مجلة كلية التربية - جامعة المنصورة، العدد 111، المنصورة (مصر)، يوليو 2020، ص189.

³ تكالين فوزية، "مساهمة التحول الرقمي في تدعيم الشمول المالي"، أطروحة دكتوراه، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2025، ص4 - ص6.

تغيير الأجهزة أو بطاقات SIM طالما أن شركات الاتصالات الجديدة تدعم أيضا نفس النطاقات.

3- المرحلة الثالثة (الجيل الثالث 3G): تعتبر ثورة في البيانات لأنها تظهر التقدم الملحوظ لتكنولوجيا شبكات الهاتف المحمول في العالم، تم طرح شبكة الجيل الثالث سنة 2001 واستخدمت رسميا في سنة 2003 بمعدل بيانات 144 كيلوبايت/ ثا لمستخدمي الهاتف المحمول و 384 كيلوبايت/ ثا للمستخدمين المتجولين و 2 ميغابايت/ ثا للمستخدمين المنزليين، حيث تمكن هذه الشبكة من إرسال واستقبال رسائل البريد الإلكتروني الكبيرة بسهولة.

4- المرحلة الرابعة (الجيل الرابع 4G): تم إطلاق شبكة الجيل الرابع سنة 2013 وقد عرفت انتشارا كبيرا وقبولا واسعا بين المستخدمين، وتتميز بسرعة وصول فائقة أعلى بعشرون مرة من شبكة الجيل الثالث ويمكن أن تصل إلى 1,2 جيجابايت/ ثا، وتسمح هذه الشبكة بتنزيل الملفات الكبيرة وبث مقاطع فيديو عالية الجودة دون إنقطاع على الأجهزة المحمولة حيث تعمل على نطاقات التردد 700 ميجاهرتز و 1800 ميجاهرتز و 2600 ميجاهرتز مع تغطية أفضل، وبإمكانها تحسين جودة المكالمات مما يسمح بتطوير العديد من الخدمات الجديدة كالمدفوعات عبر الهاتف المحمول.

5- المرحلة الخامسة (الجيل الخامس 5G): تم إطلاق شبكة الجيل الخامس سنة 2020 وتم قبولها ونشرها بسرعة من قبل العديد من البلدان حول العالم لتحقيق تقدم تكنولوجي جديد، حيث تمكن هذه الشبكة الوصول إلى أنترنت قوي دون بطء أو انقطاع بالإضافة إلى ذلك ستخلق تقنية الجيل الخامس مجتمعا حديثا عند تطبيقها على السيارات ذاتية القيادة وتقنيات الواقع الافتراضي.

لا تزال التطورات في شبكات الاتصالات مستمرة حيث سيتم دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي بشكل فعال مع شبكات الاتصالات اللاسلكية من الجيل السادس لتمكين التطبيقات الكاملة وتحسين أتمتة الشبكات وإدارتها، كما سيتم دعم تطويرها من خلال القطاعات الصناعية مثل الواقع الافتراضي السحابي وأتمتة صناعة أنترنت الأشياء والمركبة الخلوية، حيث تستخدم شبكات الجيل السادس ترددات أعلى بزمان وصول يبلغ واحد ميكروبايت/ ثانية، ومن المتوقع أن تصل قيمة صناعة الجيل السادس إلى 4.1 مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2030 لتتمو بمعدل نمو سنوي مركب قدره 70% بين سنتي 2025 و 2030، ومن المتوقع أن تحصل البنية التحتية السحابية والبنية التحتية للاتصالات على أكبر حصة في السوق والمقدرة بـ 100 مليار دولار أمريكي.

ثالثا: أهداف التكنولوجيا الرقمية:

أما حول جزئية الأهداف فقد تكون لتكنولوجيا الرقمية أهداف عامة وأخرى خاصة بكل مجال تستخدم فيه ولأن الدراسة تدور حول استخدام المنصة الرقمية (PROGRES) فاخترنا أن نتكلم عن أهدافها في مجال العمل وتحديدًا في الإدارة الالكترونية يقول أن الإدارة الالكترونية تسعى لتحقيق الأهداف التالية:¹

- تقليل كلفة الأداء التنظيمي.
- الرفع من الكفاءة التنظيمية.
- التقليل من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات من خلال إلغاء العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة.
- استبدال الأرشيف الوطني الورقي بنظام الأرشيف الالكتروني.
- القضاء على البيروقراطية وتسهيل تقسيم العمل والتخصص فيه.
- إلغاء عامل الزمن من خلال انجاز المعاملات الإدارية في وقتها دون الاكتراث للعطل والإجازات.
- إلغاء عامل المكان من خلال الاتصال عن بعد (VIDEOCONFERENCE) والاتصال عن طريق البريد الالكتروني (EMAIL) من اجل متابعة الأعمال والإشراف عنها وإنهاءها.
- الانتقال من نمط التسيير الإداري التقليدي إلى نمط التسيير الحديث التكنولوجي الرقمي من اجل تحسين الأداء الإداري والقضاء على الهدر في الجهد والوقت والمال.
- الاستثمار في المورد البشري برفع كفاءاته ومهاراته تكنولوجيا.

الفرع الثاني: خصائص و أهمية التكنولوجيا الرقمية

أولا: خصائص التكنولوجيا الرقمية

يرى خبراء الإدارة والتنظيم أن الممارسات الإدارية الهادفة في عصر العولمة لا تتحقق إلا من خلال إدارة متطورة ذات معايير مفتوحة وفي بيئة رقمية افتراضية راقية ولذلك تميزت التكنولوجيا الرقمية بجملة من الخصائص نذكر من بينها الآتي:²

تسهم التكنولوجيا الرقمية في تعجيل الخطى نحو تحقيق استمرار الممارسات الهادفة وضمانها ما دامت التكنولوجيا الرقمية الأسلوب الأكثر فاعلية وكفاءة لتسيير العمل الافتراضي من حيث التخطيط، التنفيذ، الرقابة.

¹ حسن عبد الله مسلم، "إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات"، الطبعة الأولى، دار المعتر، 2015، ص22.

² يحيوي حنان كعبوش، أ.عمر، "متطلبات الرقمنة في الجامعات الجزائرية من وجهة نظر فواعل العملية التعليمية"، مجلة أبحاث، المجلد

التكنولوجيا الرقمية لها القدرة على تحقيق أعلى درجات سرعة التخابر اللحظي ورشاقة الحركة والمرونة العالية التي تتجسد في توفير أي شيء، وفي أي وقت ومكان وبأي طريقة. تتمتع التكنولوجيا الرقمية بخاصية القدرة على تحسين الفاعلية التشغيلية، من خلال الاستثمار الأمثل لأرقى التقنيات المتاحة بالنسبة للمؤسسة والعقول الرقمية المدربة، والخبرة إلا أن التكنولوجيا الرقمية بحكم طبيعتها المتجددة لا تؤمن فقط بتحسين الفاعلية التشغيلية، وإنما تسعى جاهدة لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة.

تقليص المكان : فالتكنولوجيا الرقمية تجعل كل الأماكن متجاورة. تقليص الوقت: تتيح وسائل التخزين التي يستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة، والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة. اقتسام المهام الفكرية مع الآلة نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث والنظام.

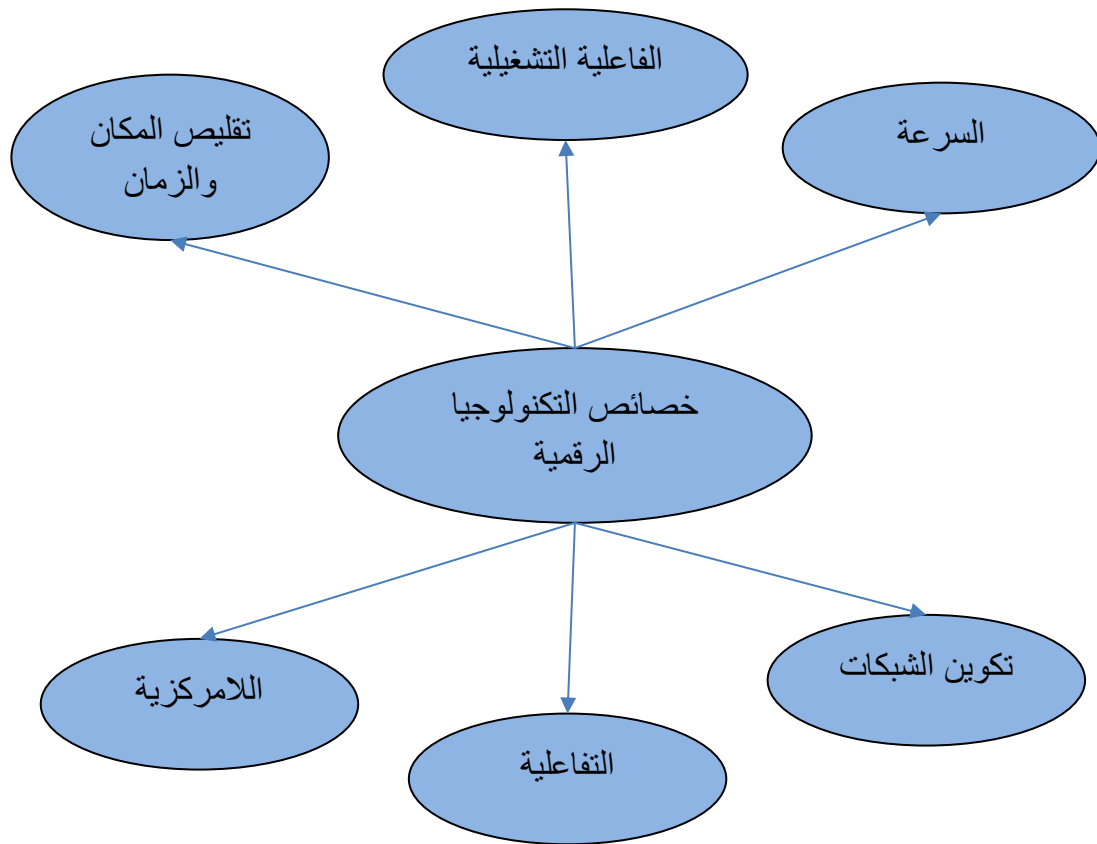
تكوين شبكات الاتصال: تتوحد مجموعة من التجهيزات المستندة على التكنولوجيا الرقمية من أجل تشكيل شبكات الاتصال وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي والخدمات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الأخرى.

التفاعلية: أي أن المستعمل للتكنولوجيا الرقمية يمكن أن يكون مستقبلا أو مرسلا في آن واحد فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.

اللامركزية: وهي خاصية تسمح باستقلالية التكنولوجيا الرقمية فالإنترنت مثلا تتمتع باستمرارية عملية في كل الأحوال فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الإنترنت على مستوى العالم بأكمله. وعلى الرغم من أن هناك مزايا وإيجابيات عديدة للتكنولوجيا الرقمية والتي ساهمت بشكل كبير في إحداث ثورة في الاتصالات والمعرفة إلا أن هناك مجموعة من السلبيات ليس فقط على المستوى الفردي أو الأسري أو التنظيمي، وإنما على الصعيد الاجتماعي والمجتمعي.

كما تساعد في التغير النسبي في أساليب المعيشة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع بشكل عام كنتيجة لتغير القيم والاتجاهات والتأثر بما هو خارج حدود المجتمع المحلي التي تؤدي إلى تهديد القيم والمعايير الأخلاقية والدينية ونتيجة اتباع أفكار انحرافية ومتطرفة بإقامة علاقات مع جماعات مجهولة مما يؤثر بشكل خاص على الأمن القومي والاجتماعي حيث الشكل الموالي رقم(01) يوضح أهم خصائص التكنولوجيا الرقمية.

الشكل رقم (01): خصائص التكنولوجيا الرقمية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مرجع يحيى حنان، كيغوش عمر.

الفرع الثاني: أهمية التكنولوجيا الرقمية

- تتمثل أهمية التكنولوجيا الرقمية فيما يلي¹:
- تسهيل عملية التواصل وتبادل المعلومات بين الأفراد.
- زيادة الكفاءات وتحسين الإنتاجية في المؤسسات الاقتصادية، الخدماتية والصناعية.
- تمكين التجارة الإلكترونية وتوسيع نطاق الأعمال عبر الأنترنت مما يتيح ميزة تنافسية أكبر.
- المساهمة في نشر الوعي والثقافة الصحية.
- توفير فرص التعلم عن بعد للطلاب وتبادل الخبرات والمعارف عبر الحدود.

المطلب الثاني: مكونات و مجالات استخدام التكنولوجيا الرقمية وأساليبها

الفرع الاول: مكونات و مجالات استخدام التكنولوجيا الرقمية

أولاً- مكونات التكنولوجيا الرقمية :

تتمثل في²:

- المكون المادي : الحواسيب وملاحقاته (HARDWARE)
- المكون البرمجي : أنظمة التشغيل والبرمجيات التطبيقية (SOFTWARE)
- المكون الشبكي : شبكات الاتصالات (INTERNET, INTRANET, EXTRANET)
- مكون قواعد البيانات: (DATA BASES)
- مكون الإجراءات
- المكون البشري : (HUMANWARE)

وفيما يلي الجدول رقم (01) يوضح أهم مكونات التكنولوجيا الرقمية مع تقديم وصف موجز لكل منها:

¹ أحمد فرج أحمد، "الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أو خارجها - دراسة الإشكاليات ومعايير الاختيار"، مجلة دراسات المعلومات، العدد 4، 2009، ص7، ص30.

² معيزي احلام. "الحكومة في البنوك كآلية لتحسين الأداء و إرساء مقررات لجنة بازل دراسة حالة بعض البنوك الجزائرية"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، 2019، ص55.

الجدول رقم (01): مكونات التكنولوجيا الرقمية

اسم المكون	وصفه
المكون المادي (الأجهزة التقنية)	وتشمل الحاسوب وملحقاته ونذكر منها وحدة المعالجة المركزية وما تحتويه من البطاقة الأم والمعالج وبطاقة الصوت ومختلف البطاقات الأخرى إلى جانب أجهزة المدخلات كلوحة المفاتيح والفأرة وأجهزة المخرجات كالشاشة والطابعة.
المكون المعنوي (البرمجيات)	وتتضمن برامج النظام أو أنظمة التشغيل وهي البرامج التي تشغل الحاسوب وتوجه مكوناته المادية وتسيطر عليها إضافة إلى البرامج التطبيقية التي توجه عمل الحاسوب للقيام بإعمال محددة.
قواعد البيانات	وهي المعلومات المخزونة على أجهزة ووسائل تخزين البيانات مثل مشغل الأقراص الصلبة والمرنة
مكون الاجراءات	وهي مجموعة التعليمات التي توضح كيف يتم دمج مختلف الأجهزة والبرمجيات والبيانات والشبكات مع بعضها البعض لغرض معالجة البيانات وتوليد المخرجات.
الموارد البشرية	المستعملون أو المستخدمون أو الإداريون : وهم الأشخاص الذين يستعملون النظام بطريقة مباشرة. الفنيون والمتخصصون : وهم محللو النظم ومطوري البرامج ومشغلي الحواسيب.
شبكة الاتصالات	تتضمن تقنيات الاتصالات والاتصالات بعيدة المدى : الإنترنت .

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مرجع معياري أحلام.

ثانيا - مجالات استخدام التكنولوجيا الرقمية

تعتبر التكنولوجيا الرقمية ضرورية للحفاظ على إنتاجية العمليات كونها تؤثر على كافة القطاعات من خلال قدرتها على إحداث التغيير .
من بين مجالات استخدام التكنولوجيا الرقمية نجد¹:

1- المجال الاجتماعي: أحدثت التكنولوجيا الرقمية تغيرات في السلوكيات الاجتماعية للأفراد وتمثل هذه التغيرات في التجارة الإلكترونية التعليم والتدريب الإلكتروني، وبظهور الشبكات الاجتماعية التقنية أصبح الأفراد يلعبون أدوارا وعلاقات متنوعة مع بعضهم البعض ومع نظم وشبكات المعلومات الإلكترونية.

2- مجال التعليم والتدريب: يتم ذلك من خلال:

- برمجيات للتعليم الهدف منها زيادة إنتاجية المعلم والطالب على حد سواء .
- نظم المعلومات التربوية : تساعد على صياغة ووضع السياسات التربوية والتخطيط التربوي في مجال التعليم.
- تأهيل وتطوير قدرات القوى العاملة في المؤسسات المختلفة وذلك بتخطيط برامج تدريبية عالمية تمس كل احتياجات المورد البشري في المؤسسة للتحكم في الأداء ورفع الكفاءة والجودة.

3- المجال الاقتصادي والمالي: يتم إقامة النماذج الاقتصادية لتحليل أداء النظم الاقتصادية من خلال:

- تحويل الأموال إلكترونيا بهدف زيادة سرعة الخدمة وتقليل العمل الورقي للعمليات بين المصارف.
- التصميم بمساعدة الحاسوب مما يوفر سرعة تعديل وتعدد تجارب التصميم وتوفير الجهد.

الفرع الثاني: أساليب التكنولوجيا الرقمية

تتسم أساليب التكنولوجيا الرقمية بالمرونة والقدرة على التكيف لتلبية متطلبات الحياة المختلفة وتتضمن هذه الأساليب ما يلي:

أولاً- الأتمتة الذكية: تعد الأتمتة الذكية إحدى إمكانيات الذكاء الاصطناعي الأساسية، حيث تعمل على تمكين المؤسسات من أتمتة المهام المتكررة وتبسيط العمليات وتحسين الكفاءة التشغيلية، إن ميزات الأتمتة الذكية مثل أتمتة العمليات الآلية والخوارزميات القائمة على التعلم الآلي، تمكن المؤسسات الحكومية من أتمتة المهام اليدوية وتقليل الأخطاء وتسريع عملية اتخاذ القرار. تحدث

¹ تكالين فوزية، "مساهمة التحول الرقمي في تدعيم الشمول المالي" مرجع سابق، ص08

الأتمتة الذكية ثورة في الصناعات التي تتراوح من التصنيع والخدمات اللوجستية إلى التمويل والموارد البشرية، وفيما يلي ذكر لأهم ميزات الأتمتة الذكية¹:

1- أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) : تتيح تقنية RPA الموجودة في المؤسسات أتمتة المهام المتكررة القائمة على القواعد والتي يؤديها البشر تقليدياً من خلال محاكاة الإجراءات البشرية داخل الأنظمة الرقمية، يمكن لروبوتات RPA تنفيذ مهام مثل إدخال البيانات ومعالجة وتلبية الطلبات بسرعة ودقة لا تعمل هذه الأتمتة على تحرير الموارد البشرية من المهام الدنيوية فحسب، بل تقلل أيضاً من مخاطر الأخطاء المرتبطة بإدخال البيانات يدوياً، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية.

2- الخوارزميات القائمة على التعلم الآلي: يستخدم قوة خوارزميات التعلم الآلي لتحليل كميات هائلة من البيانات، وتحديد الأنماط، وعمل تنبؤات لدعم عمليات صنع القرار. يمكن لهذه الخوارزميات تحليل البيانات التاريخية للكشف عن الرؤى والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية والتوصية بمسارات العمل المثالية على سبيل المثال، يمكن لخوارزميات التعلم الآلي التنبؤ لتقلبات ، أو تحديد الحالات الشاذة في العمليات، أو تحسين مستويات الخدمة بناءً على الظروف السائدة في الوقت الفعلي فمن خلال توفير رؤى دقيقة في الوقت المناسب، تمكن خوارزميات التعلم الآلي المؤسسات من اتخاذ قرارات تعتمد على البيانات بثقة، مما يؤدي إلى تحسين سرعة الحركة والقدرة في التحكم في الظروف.

3- تسريع عملية اتخاذ القرار من خلال أتمتة المهام اليدوية والاستفادة من خوارزميات التعلم الآلي: يعمل هذا النظام على تسريع عمليات صنع القرار عبر المؤسسة. من خلال معالجة تقنية RPA للمهام المتكررة، يمكن للموظفين التركيز على الأنشطة ذات القيمة الأعلى التي تتطلب الحكم البشري والإبداع. بالإضافة إلى ذلك توفر خوارزميات التعلم الآلي رؤى و توصيات في الوقت الفعلي، مما يتيح اتخاذ قرارات أسرع وأكثر استنارة سواء كان تحسين عمليات، أو تحسين خدمة العملاء، أو تعزيز التخطيط ، فإن ميزات الأتمتة الذكية تمكن المؤسسات من الاستجابة بسرعة للظروف الخارجية المتغيرة واتخاذ القرارات التي تدفع نمو الأعمال.

ثانياً - البيانات الضخمة: هي الأدوات والعمليات التي تحتاجها المنظمات للتعامل مع كمية كبيرة من البيانات لغرض التحليل، حيث اتفق الخبراء على أنها بيانات هائلة لا يمكن معالجتها بالطرق التقليدية.

بسبب الوقت والجهد والتكلفة الكبيرة التي تحتاجها البيانات الضخمة لتحليلها ومعالجتها، اضطر التقنيون إلى الاعتماد على أنظمة الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence التي

¹ كبراش رحمة، "التحول الرقمي في منظمات الأعمال بالاعتماد على برنامج (RPA)"، مجلة أداء الاقتصاد والتجارة، المجلد 08، العدد 01، جيجل، الجزائر، جوان 2024، ص 408.

لديها القدرة على التعلم والاستنتاج ورد الفعل على أوضاع لم تبرمج في الآلة باستخدام خوارزميات معقدة للعمل عليها، بالإضافة إلى استخدام تقنيات الحوسبة السحابية لإتمام عملها. وهناك بعض الخصائص التي تتميز بها البيانات الضخمة وهي كما يلي¹:

1- الحجم (Volume) : يتمثل في حجم البيانات المستخرجة من مصدر ما، وهو ما يحدد قيمة البيانات لكي تصنف ضمن البيانات الضخمة، حيث جاءت الدراسات بحلول العام 2020 سيحتوي الفضاء الإلكتروني على ما يقرب من 41.111 ميجابايت من البيانات الجاهزة للتحليل واستخلاص المعلومات.

2- التنوع (Variety) : هي البيانات المستخرجة، والتي تساعد المستخدمين سواء كانوا باحثين أو محللين على اختيار البيانات المناسبة لمجال بحثهم وتتضمن بيانات مهيكلة وغير مهيكلة مثل : الصور ومقاطع وتسجيلات الصوت والفيديو والرسائل القصيرة وسجلات المكالمات وبيانات الخرائط، وتتطلب وقتاً وجهداً لتجهيزها في شكل مناسب للتجهيز والتحليل.

3- السرعة (Velocity) : يقصد بها سرعة إنتاج واستخراج البيانات لتغطية الطلب عليها حيث تعتبر السرعة عنصراً مهماً في اتخاذ القرار بناء على هذه البيانات.

4- الموثوقية (Veracity) : يقصد بها موثوقية مصدر البيانات، ومدى دقتها وصحتها وحدثة تلك البيانات حيث أن هناك مدير تنفيذي من بين كل ثلاثة مدراء لا يثقون في البيانات التي تعرض عليه لاتخاذ القرار.

ثالثاً- الأمن السيبراني: يعني اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الفضاء السيبراني من الهجمات السيبرانية، وذلك من خلال مجموعة من الوسائل المستخدمة تقنيا وتنظيمياً وإدارياً في منع الوصول غير المشروع للمعلومات الإلكترونية ومنع استغلالها بطريقة غير قانونية ونظامية، وبذلك فإنه يهدف إلى الحفاظ على إستمرارية الأنظمة والمعلومات المتوفرة بها، وحمايتها بكل خصوصية وسرية من خلال إتباع التدابير والإجراءات اللازمة لحماية البيانات.

حتى يتحقق الهدف من الأمن السيبراني، لا بد من توفر مجموعة من العناصر مع بعضها البعض لتكمل الدور في ذلك، ومن أهم أبعاد وعناصر الأمن السيبراني²:

1- التقنية (technology) : تشكل التكنولوجيا والتقنية دوراً في غاية الأهمية في حياة الأفراد والمنظمات، حيث توفر الحماية الفائقة لهم أمام الهجمات السيبرانية، وتشتمل حماية الأجهزة بمختلف أشكالها الذكية والحاسوبية والشبكات بالاعتماد على جدران الحماية واستخدام البرامج الضارة ومكافحة الفيروسات وغيرها.

¹ سمروود زبيدة، "تقنيات تحليل ورقابة البيانات الضخمة لمحاكاة الدولة (دراسة حالة الجزائر)"، المسابقة الثالثة عشر للبحث العلمي، المنظمة

العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي)، 2021، ص 02

² د. منى عبد الله السمحان، "متطلبات تحقيق الأمن السيبراني لأنظمة المعلومات الإدارية بجامعة الملك سعود"، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد 111، يوليو 2020، المنصورة - مصر، ص 9، ص 14، ص 15.

2-الأشخاص (People) : يستوجب الأمر لزوماً على الأشخاص من مستخدمي البيانات والأنظمة في منشأة ما استخدام مبادئ حماية البيانات الرئيسية كتحديد كلمة مرور قوية وتقادي فتح الروابط الخارجية والمرفقات عبر البريد الإلكتروني، إلى جانب القيام بعمل نسخ احتياطية للبيانات.

3-الأنشطة والعمليات (Process) : يتم توظيف الأشخاص والتقنيات للقيام بالعديد من العمليات والأنشطة وتسييرها بما يتماشى مع تطبيق أسس الأمن السيبراني والتصدي لهجماته بكل كفاءة.

رابعا- الذكاء الاصطناعي: يعتبر علم استنباط نظم قادر على حل المشاكل وأداء الوظائف بمحاكاة العملات الذهنية، ويمكن تلقين الذكاء الاصطناعي كيفية حل مشكلة ما، ولكنه قادر أيضا على دراسة المشكلة ومعرفة كيفية حلها بمفرده دون تدخل بشري ويمكن للنظم المختلفة أن تبلغ مستويات مختلفة من التشغيل الذاتي وفي مقدورها أن تتصرف باستقلالية، حيث ينقسم هذا الذكاء إلى ثلاثة أنواع هي¹:

1-الذكاء الاصطناعي الضيق(ANI) : يمكن لهذا النوع أن يقوم بمعالجة فعالة لمشكلة محددة لغاية معينة، فإمكانه لعب لعبة الشطرنج بطريقة احترافية والتعرف على ما إذا كان هناك قطعة في صورة معينة، ويضمن الذكاء الاصطناعي الضعيف القيام بالمهام الأساسية أو جزء من المهام، مثل: روبوتات الدراسة وخدمات الاستجابات الصوتية (SIRI) من Appl و Amazon Alexa

2-الذكاء الاصطناعي القوي(AGI) : في هذا النوع تكون الآلات الذكية قادرة على أداء المهام البشرية بدون تدخل البشر، بحيث يمكن لها اجراء تفكير معمق وحل المشكلات بشكل ابداعي، فالكومبيوتر يمكنه القيام بحساب سريع على مخازن ضخمة من البيانات، مثل: سيارات Uber ذاتية القيادة.

3-الذكاء الاصطناعي الخارق(AST) : الذكاء الاصطناعي الخارق بإمكانه التفوق على مستوى الذكاء البشري، بحيث يمكنه القيام بمهام أفضل من الإنسان المختص بعمل معين كطبيب جراح ذو خبرة، ويتميز بتقنية التعلم الخاصة، فالذكاء يسمح للآلة بتطوير قدراتها المعرفية من خلال تجربتها الخاصة، فتصبح الآلة قادرة على التعلم والتخطيط واصدار القرارات بسرعة وبشكل استقلالي، وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع لا يزال قيد التطور وهو يمثل المستقبل.

¹ بوييدة رانية، ليتيم خالد، "أثر الذكاء الاصطناعي في تعزيز أداء تقنية سلسلة الكتب المعاملات المصرفية الرقمية"، مجلة البحث للدراسات المثالية والاقتصادية، المجلد 5 العدد 10 جامعة جيجل 2023، الجزائر، ص 44

المطلب الثالث: أشكال ونماذج التكنولوجيا الرقمية

الفرع الأول: أشكال التكنولوجيا الرقمية

تعد التقنيات الناشئة المحرك الأساسي للتحول الرقمي المعاصر، حيث تتجاوز وظائفها مجرد الاتصال لتصبح لغة المستقبل الذكي. وفيما يلي نستعرض أبرز الأشكال التقنية التي تعيد صياغة واقعنا وحياتنا اليومية:

أولاً- أنترنت الأشياء (IoT) : هي عبارة عن تكنولوجيا حديثة تهدف إلى توصيل الأجهزة الإلكترونية من خلال الإنترنت بحيث تكون قادرة على التواصل فيما بينها بواسطة بروتوكولات خاصة، والتواصل مع الإنسان بإرسال رسائل نصية في هذه التكنولوجيا يكون الربط بين جهاز وجهاز أو جهاز وإنسان أو إنسان وجهاز يعتمد تطبيق نظام إنترنت الأشياء على توافر العديد من المكونات الرئيسية التي لا غنى لبعضها عن البعض الآخر وقد حددها كالاتي¹:

1- التحقق من الهوية identification : يتجاوز عدد الأجهزة المتصلة بالإنترنت المليارات

ويتطلب كل جهاز تعريفاً فريداً لا يتكرر، ومن الممكن تحقيق ذلك من خلال الاعتماد على بروتوكولات الإنترنت المتقدمة IPv6 واستخدام RFID وغيرها من آليات تعقب الأجهزة

2- جهاز استشعار Sensors : تحتاج الأجهزة المرتبطة بالإنترنت الأشياء إلى مقومات تمكنها من إدراك وإرسال البيانات عن حالتها الراهنة وأي تغييرات تطرأ عليها ويمكن تحقيق ذلك من خلال تثبيت أجهزة استشعار لقياس التغيرات التي تطرأ على الأجهزة، كما تقوم أجهزة الاستشعار بتجميع ومعالجة البيانات وذلك لاستكشاف أي تغيير محتمل في الحالة الفيزيائية للكيانات.

3- الخادم المركزي Central Server : يتولى الخادم المركزي مسؤولية تجمع البيانات الصادرة

عن كل الأجهزة المرتبطة بالإنترنت الأشياء وتحليلها ومعالجتها ومن الممكن أن يكون الخادم المركزي تطبيقاً أو جهازاً يتولى مسؤولية تنزيل وتجميع البيانات والسماح للمستخدمين من التحكم فيها وتحليلها وإدارتها.

ثانياً- تكنولوجيا الواقع الممتد: يعرف على أنه مصطلح جماعي في الإنتاج المباشر، الذي يجمع بين عناصر الواقع المعزز (AR) والواقع الافتراضي (VR) والواقع المختلط (MR) لتوسيع الواقع، الذي تختبره، حيث تم وصف كلا من²:

¹ د. أحمد أحمد المزين، "إنترنت الأشياء في المكتبات الأكاديمية: دراسة تطبيقية على مكتبات جامعة طنطا"، المجلة العلمية بكلية الآداب، العدد 45، جامعة طنطا، مصر، 2021، ص 7-9.

² د. جيهان حسين الريفي، "الدور الجمالي في توظيف تقنية الواقع الممتد لتصميم البث الإخباري التلفزيوني"، مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 55، مصر، يناير 2026، ص 337.

1- الواقع المعزز: هو تركيب الأشياء الافتراضية رقميا على الأشياء المادية في الفضاء الحقيقي، بحيث يمكن للأفراد التفاعل مع كليهما في نفس الوقت، ومن الناحية العملية، يتم إضافة الصور التي يتم إنشاؤها بواسطة الكمبيوتر إلى صور من العالم الحقيقي وعرضها على أجهزة عرض الفيديو أو أجهزة الكمبيوتر أو الأجهزة اللوحية، مما يوفر مظهر المحتوى الموجود في (أو يزيد) العالم الحقيقي.

2- الواقع الافتراضي: هو صورة وبيئة محاكاة حاسوبية غامرة ومصطنعة تماما مع تفاعل في الوقت الفعلي، ووضع المستخدم داخل هذه التجارب، وبدلاً من مشاهدة الشاشة أمامهم، يصبح المستخدمون منغمسين وقادرين على محاكاة ومعاينة بيئة الإنتاج من داخل نظارة الواقع الافتراضي.

3- الواقع المختلط: هو مزيج من الواقع المعزز والواقع الافتراضي، وهو أيضاً نتيجة مزج العالم المادي مع العالم الرقمي حيث يضع محتوى معروضا في الوقت الفعلي على الشاشات حول وتحت الممثلين والأشياء الحقيقية، مما يخلق بيئات افتراضية غنية تغمر الممثلين في الفضاء.

ثالثاً- الهوية الرقمية: إن الاتصال عبر الوسائط التكنولوجية المتعددة هو العملية التي من خلالها تتولد و تنشأ الهويات وتتعدد في بيئات الانترنت المختلفة، كما أدى الترابط العالمي لأجهزة الكمبيوتر من معلومات رقمية متبادلة في الشبكات الاجتماعية إلى بروز فضاء جديد للاتصال، ألا و هو الفضاء الافتراضي الذي يرتكز على التفاعلية و على البناء التشاركي، و على تبادل الاهتمامات بين عدد غير محدد من المستخدمين، وفي هذا العالم الإلكتروني وجب التمييز بين بروز و ظهور مستخدمين بهوياتهم الحقيقية أو بتلك الهويات الناشئة و التي يطلق عليها الهويات الرقمية أو الافتراضية.

تنقسم الهوية الرقمية إلى ثلاثة عناصر رمزية تعكس تمظهراتها في المجتمع الشبكي، حيث تبرز ملامحها وتغيراتها الحاصلة لها¹:

1- الهوية التصريحية Identité déclarative: تبرز من خلال المعلومات التي يجري

إدخالها من قبل صاحب الحساب مثل: الاسم تاريخ الميلاد الصورة، أي أن هذا النمط يعبر عما يصرح به المستخدم من بيانات أولية حول ذاته.

2- الهوية النشطة Identité agissante: تبرز من خلال التقارير الدورية للصفحة عن

نشاطات المستخدم مثل: إضافة صديق، أو الانضمام إلى مجموعات معينة، وهذا النمط يكشف عن مختلف الأفعال التي يقوم بها المستخدم عبر مواقع التواصل والتي تعطي بدورها انطبعا حول هويته الاجتماعية تحديدا وحول تفضيلاته ومواقفه أيضا.

¹ هاجر لعروسي، خديجة بوخلفة، "ملاح الهوية الرقمية للمستخدم الإلكتروني في الجزائر: دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي"، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 11، العدد 03، الجزائر، 2023، ص 140.

3- الهوية المحسوبة Identity calculée : تبرز من خلال متغيرات عديدة يعدها النظام وتعرض على الصفحة، وتوضح عدد الأصدقاء عدد المجموعات والتواريخ المهمة. وتسمح هذه الأبعاد الثلاثة بالتحليل الكمي لتغيرات ملامح الهوية وسياق تواجدها في الفضاء الرقمي.

الفرع الثاني: نماذج التكنولوجيا الرقمية

تعد النماذج الرقمية بمثابة المنطق التنظيمي الذي يحدد اطر تشغيل التكنولوجيا ، فهي لا تقتصر على الأدوات فحسب بل تمثل الهيكل الذكية التي تضمن انسيابية البيانات وإدارتها بكفاءة عالية وهنا سنتطرق إلى مجموعة من النماذج المهمة والتي نذكر منها ما يلي:

أولاً- نموذج الحوسبة السحابية: بمثابة تكنولوجيا تعتمد على نقل المعلومات من مساحة التخزين الخاصة بالحاسوب إلى ما يسمى بالسحابة، وهي عبارة عن أجهزة خوادم يتم الوصول إليها عن طريق الانترنت لتتحول البرامج من منتجات إلى خدمات، ويتاح للمستخدمين الوصول إليها عبر الإنترنت دون الحاجة إلى امتلاك المعرفة والخبرة والتحكم بالعتاد، حيث تعتمد في عملها على المكونات التالية¹:

- 1- التطبيقات:** هي البرامج والخدمات التي يمكن أن يشغلها العميل في السحابة، ومع خدمة Software As a Service تم تخفيف أعباء الصيانة والتطوير عن المستخدم.
- 2- العميل:** هو المستخدم، الذي يستخدم جهازه (سواء كان موبايل أو كمبيوتر أو جهاز الأيباد للاستفادة من الخدمة، ومن الممكن أن يمتلك نظام تشغيل يدعم السحابة أو يستخدم المتصفح فقط.

3- البنية التحتية: هي البنية التحتية للسحابة، والتي تقدم كخدمة Infrastructure As a Service

4- المنصة: هي المنصة التي تستخدمها في السحابة، مثل (Google Web)

5- الخدمة: هي الخدمة التي تستخدمها على السحابة، ويتعلق الموضوع أكثر بمصطلح Software as a Service، هي عملية تحويل منتجات الحاسب إلى خدمات.

ثانياً - نموذج الكتل الرقمية: تعرف تقنية سلسلة الكتل الرقمية BC بأنها قاعدة بيانات موزعة حيث ظهرت كسجل للمعاملات في العملة الافتراضية بتكوين، وذلك بغرض الحفاظ على سجلات البيانات لتلك المعاملات من التلاعب حيث تتيح تبادلاً آمناً للأموال أو الأسهم أو الحقوق، فهي تعمل

¹ طواهر عبد الجليل وآخرون، "خدمات الحوسبة السحابية بالقطاع الحكومي بين إمكانيات التطبيق والتحديات الأمنية"، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 01، العدد 02، ورقة، 2021، ص ص 27، ص 28.

كسجل إلكتروني (دفتر استاذ لمعالجة الصفقات وتدوينها بما يتيح لكل الأطراف تتبع المعلومات عبر شبكة آمنة لا تستدعي التحقق من طرف ثالث)، حيث تضم ثلاث عناصر أساسية¹:

- 1- **الكتلة** : وهي وحدة بناء السلسلة، وتتكون من مجموعة من العمليات أو المهام التي سوف يتم القيام بها أو تنفيذها داخل السلسلة، مثل تحويل أموال أو تسجيل بيانات ولكل كتلة مقدار معين من العمليات والمعلومات التي لا تقبل أكثر منها حتى يتم إنجاز العمليات بداخلها، ثم يتم إنشاء كتلة جديدة مرتبطة بها، والهدف الرئيسي هو منع إجراء معاملات وهمية داخل الكتلة لتتسبب في تجميد السلسلة أو منعها من تسجيل وإنهاء المعاملات.
- 2- **المعلومة**: يقصد بها العملية الفرعية التي تتم داخل الكتلة الواحدة أو هي الأمر الفردي الذي يتم داخل الكتلة، ويمثل مع غيره من الأوامر والمعلومات الكتلة نفسها.
- 3- **الهاش (Hash)** : هو عبارة عن الحمض النووي المميز لسلسلة الكتلة، ويرمز إليه البعض أحياناً لها بـ "التوقيع الرقمي Signature Digital"، فهو عبارة عن كود يتم إنتاجه من خلال خوارزمية داخل برنامج سلسلة الكتلة يطلق عليها آلية الهاش Hash Function.
- 4- **بصمة الوقت**: وهو التوقيت الذي تم فيه إجراء أي عملية داخل السلسلة.

ثالثاً - نموذج الحوكمة الرقمية: هي استخدام الجهات الحكومية لتقنيات المعلومات مثل استخدام شبكات النطاق الواسع والانترنت والحوسبة المتنقلة من خلال العلاقات المتبادلة بين المواطنين والمؤسسات والجهات الحكومية وأصحاب المصالح الأخرى، والتي من شأنها تحقيق مجموعة من الأهداف منها تحسين تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين تحسين التفاعل مع قطاع الأعمال والصناعة، تحسين مستويات الإتاحة، والوصول إلى إدارة حكومية أكثر كفاءة، حيث توفر عدة مزايا منها²:

- 1- **سرعة الانجاز**: إنجاز المعاملة إلكترونياً لا يحتاج إلى وقت قياساً بإنجاز المعاملة بالأسلوب التقليدي (الحكومة التقليدية)
- 2- **زيادة الإتقان**: حيث الخدمة إلكترونياً أكثر دقة وإتقان من الإنجاز اليدوي في الحكومة التقليدية.
- 3- **تخفيض التكاليف**: حيث أداء الخدمة إلكترونياً يؤدي إلى تقليل عدد الموظفين المطلوبين للعمل في الإدارة بالقياس إلى الحكومة التقليدية وكذلك من خلال اختصار الإجراءات ومراحل العمل والاستغناء عن كميات الأوراق والأدوات المكتبية المستخدمة في أداء الخدمات.
- 4- **تبسيط الإجراءات**: عن طريق الحكومة الإلكترونية يمكن القضاء على البيروقراطية ونتائجها السيئة المؤدية إلى إهدار الجهد والوقت والمال عن طريق الحكومة الإلكترونية يتم تبسيط

¹ د، أيمن محمد صبري، نخال، "أثر استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على مسؤولية مراجع الحسابات"، مجلة/بحث علمي، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، مصر، (د.س)، ص 6-8.

² د. بوعتلي محمد، "دور الحكومة الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة"، أعمال الملتقى الوطني حول جودة الخدمات والتحول الرقمي، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر، 2022، ص 4.

وتيسير الإجراءات عبر شبكة المعلومات وإنجاز العمل بسرعة وسهولة توفير الوقت والجهد وتقليص النفقات.

5- الشفافية الإدارية: عندما تنجز المعاملات بطريقة الكترونية دون الاتصال المباشر بين المواطن والموظف المختص مما يقلل حالات الرشوة والتلاعب والتزوير.

رابعا- نموذج المنصات الرقمية: هي بمثابة البيئة التفاعلية، التي تقوم بتوظيف جميع التقنيات المرتبطة بالويب والتي تحتوي على عرض متماسك متناسق تقني وتجاري للولوج إلى العالم البعيد ، والخدمات التفاعلية والغير تفاعلية، التي يمكن أن تذاق أو تقدم عبر الويب، كما يمكن أن تخضع للدفع، ويكون الولوج إليها محدودا أو مجانا، وتشمل خمسة انواع من المنصات¹:

1- منصات متكاملة **Integrated platforms** : تمثل منصة معاملات ومنصة ابتكار في نفس الوقت، تشمل هذه الفئة شركات مثل Apple التي لديها منصات مطابقة مثل App store ومنصات الألعاب مثل XBOX

2- منصات الابتكار **Innovation platforms** : عبارة عن تقنية، أو منتج أو خدمة تعمل كأساس تقوم فوقها الشركات الأخرى، بتطوير تقنيات، أو منتجات أو خدمات تكميلية، لابتكار منتجات جديدة كليا ، كالتطبيقات والمواقع والأنظمة مثل Andriod و IOS .

3- منصات المعاملات **Transactinal platforms**: هي تقنية أو منتج أو خدمة، تعمل كوسيط أو قناة تسهل التبادل أو المعاملات بين مختلف المستخدمين أو المشترين او الموردين مثل منصة Airbnb العقار والسياحة ومنصات التجارة الإلكترونية، ومنصات الدفع الإلكتروني مثل PayPal و Stripe و PayFort ، منصة النقل التشاركي مثل Uber

4- منصات الاستثمار **Investment platform** : تتكون من الشركات التي طورت استراتيجية محفظة منصة، وتعمل كشركة قابضة أو مستثمر نشط في منصة أو كليهما.

5- المنصات الاجتماعية **Social networking platforms** : توفر فضاءات افتراضية، لإنشاء مجتمعات رقمية تربط فيما بينها مجموعة من العلاقات والتفاعلات المتبادلة من بينها: فيسبوك (Facebook) ، تويتر (twitter)، انستقرام (Instagram).

¹ بوطاروس نسرين، حجاج الجمعي، "المنصات الرقمية الإعلامية الجزائرية بين تحدي الواقع والتطلع نحو المستقبل"، مجلة الإعلام والمجتمع، المجلد 08، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، جوان 2024، ص 348، ص 350.

المبحث الثاني: الاطار العام للتهرب الضريبي

يشكل التهرب الضريبي قضية اقتصادية ومالية بارزة تواجهها الدول في مراحلها التنموية المتميزة، حيث يمارس تأثيرا مباشرا على الموارد المالية العامة وقدرة الدولة على تمويل نفقاتها وتحقيق أهدافها التنموية. تعمل الضرائب كمصدر رئيسي للإيرادات الخزنة العامة. ومع ذلك، فإن مساعي بعض دافعي الضرائب للتهرب من الالتزامات الضريبية من خلال وسائل مختلفة تؤدي إلى انتهاكات لمبدأ العدالة الضريبية وتقويض الثقة القائمة بين إدارة الضرائب والمساهمين الضريبيين.

المطلب الاول: مفهوم التهرب الضريبي

التهرب الضريبي حصر في صنف واحد الا وهو التهرب الضريبي المشروع الذي يتحقق دون مخالفة النصوص القانونية ولكن من خلال استغلال ثغرات قانونية غير ان التهرب الضريبي بالإمكان ان يتحقق بإتباع طرق وأساليب مخالفة لنصوص القانون.¹

فقد عرفه "غالب محمد عرفات" "أنه التخلص جزئيا أو كليا من الضريبة، ويمكن أن يتم قبل تحقق الضريبة بعدم أدائها للخزنة.²

وعرفه الدكتور "حسن عواضة" وعبد الرؤوف قطيش " بأنه التخلص المكلف من دفع الضريبة الواجبة عليه كليا أو جزئيا دون أن ينعكس عبئها على الغير³ .

وعرفه "محمد أبو نصار" و آخرون انه قيام المكلف بعض الأعمال والأفعال المخالفة للقانون والتي من شأنها تخفيض⁴.

رغم تنوع وتعدد التعاريف والإختلافات البسيطة إلا أن كل تعريف يكمل الآخر وهذا يدفعنا في واقع الأمر إلى استنتاج عناصر عديدة للتهرب الضريبي نذكر منها، فنقول:

- المتهرب من دفع الضريبة هو أما شخصا طبيعيا أو شخصا اعتباريا.
- يتحقق التهرب الضريبي باتباع وسائل أو طرق سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة.

¹ لباد لزرق، "ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير، جامعة تلمسان الجزائر، 2012/2011، ص 47.

² بولوخ عيسى، " الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، 2005/2004، ص55

³ حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، "المالية العامة الموازنة الضرائب والرسوم"، طبعة 1995، دارالخلود، بيروت، لبنان، ص291.

⁴ محمد أبو نصار، فراس الشهبان، "الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الثانية، المكتبة الوطنية، الأردن، 2003، ص 28.

- يتخلص المكلف المتهرب من التزاماته بدفع الضريبة بصفة كلية أو جزئية.
- عدم نقل العبء الضريبي إلى شخص آخر.
- حرمان الخزينة العمومية من المحصلات الضريبية التي تؤول إليها.

الفرع الأول: تعريف الضريبة وأنواعها

أولاً: تعريف الضريبة

فقد عرفها الأستاذ " جنز قاستون " على أنها أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة¹.

وتعرف أيضا كمصطلح حديث عند علماء الفكر الاقتصادي على أنها فريضة نقدية تقتطع جبرا وبصفة نهائية من أموال الأفراد بدون مقابل عنها، لفائدة الدولة أو من ينوب عنها من أشخاص القانون العام².

وتعرف أيضا على أنها " مبلغ نقدي تفرضه الدولة أو إحدى الهيئات المحلية فيها جبرا ، ويتم تحصيلها من المكلف بشكل نهائي ودون مقابل. وذلك وفق قانون أو تشريع محدد، ، ويكون الهدف من فرض الضريبة المساهمة في تغطية نفقات الدولة المختلفة، وتخفيض بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة للوصول إليها " .³

ثانياً: أنواع الضريبة :

أولاً: مفهوم الضريبة على أرباح الشركات IBS

تأسست الضريبة على أرباح الشركات بموجب أحكام المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991، حيث تنص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 وتسمى هذه الضريبة، الضريبة على أرباح الشركات"

¹ يعقوب عبد الكريم ،"الإطار المفاهيمي للضريبة والنزاع الضريبي"،مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية، المجلد 02،العدد08،جامعة الجلفة، 229.

² مشنة ياسين ،قندولي نريمان،"الإطار المفاهيمي والتنظيم القانوني للضريبة الجزافية"،مجلة دفاتر علم الاجتماع ، المجلد 11،العدد02،جامعة الجزائر ، 2023، صفحة 83.

³ محمد ساحل، " المالية العامة النفقات العامة الإيرادات العامة الضرائب القروض العامة"، الطبعة الأولى، جسر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2017 ، نص153.

فمن خلال هذا التعريف يتضح لنا أن الضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة مباشرة سنوية تفرض إجباريا على الأرباح التي يحققها الأشخاص المعنويين شركات الأموال و تتميز بالخصائص التالية¹:

- 1- **ضريبة وحيدة**: حيث تتعلق بضريبة واحدة تفرض على الأشخاص المعنويين .
- 2- **ضريبة عامة**: كونها تفرض على مجمل الأرباح دون التمييز لطبيعتها.
- 3- **ضريبة نسبية**: حيث يخضع الربح الضريبي لمعدل ثابت ولس لجدول تصاعدي كما في الضريبة على الدخل الإجمالي .
- 4- **ضريبة تصريحية**: بحيث يتعين على المكلف تقديم تصريح سنوي لجميع أرباحه لدى مفتشية الضرائب التابعة للمقر الاجتماعي للمؤسسة الرئيسية .

ثانيا: مفهوم الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

لقد أسست IRG من خلال قانون المالية، 1991 و تنص المادة 1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة على ما يلي " :تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل و تفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي " تتميز بعدة خصائص من بينها:²

- 1- **ضريبة سنوية**: بحيث تفرض مرة واحدة في السنة على المداخيل المحققة .
- 2- **ضريبة وحيدة**: بحيث تجمع مختلف أصناف الدخل الصافي للمكلف و تفرض عليه ضريبة واحدة في السنة .
- 3- **تفرض على الأشخاص الطبيعيين فقط**
- 4- **ضريبة تصاعدية**: تحسب على أساس جدول (barème) متصاعد شرائح الدخل حيث يرتفع معدل الضريبة بارتفاع شرائح الدخل .
- 5- **ضريبة شخصية**: حيث تراعي الوضعية الشخصية للمكلف .
- 6- **ضريبة تصريحية**: بحيث يتعين على المكلف تقديم تصريح سنوي لجميع مداخيله نموذج G 1 لدى مفتشية الضرائب التابعة لإقامته .
- 7- **تفرض على الدخل الإجمالي في مكان إقامة المكلف .**

¹ طورش بتاته، "مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر"، مذكرة ماجستير، قانون اعمال ، حقوق جامعة قسنطينة، 2011/2012، ص66

² عبد الباسط علي جاسم، "الإعفاءات من ضريبة الدخل"، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان ، 2008، ص77.

الفرع الثاني : تعريف التهرب الضريبي وأنواعه

أولاً: تعريف التهرب الضريبي

التهرب الضريبي هو عبارة عن جميع المخالفات القانونية التي تعني عدم الامتثال للتشريع أو استعمال الفجوات القانونية لصالح التملص من دفع الضريبة بجميع الوسائل والأشكال سواء تعلق الأمر بالحركات المادية والعمليات المحاسبية سواء بالكل أو بالجزء من المبلغ الواجب الدفع لخزينة الدولة الذي تستعمله من أجل تغطية النفقات الاجتماعية وذلك بهدف الوصول إلى التنمية الاقتصادية¹.

ثانياً: أنواع التهرب الضريبي

تختلف أنواع التهرب الضريبي باختلاف طبيعتها القانونية لها ، فتهرب الضريبي يرتكب في شكلين تهرب الضريبي المشروع وتهرب ضريبي غير مشروع وعلى الرغم من أن هذين الشكلين أو النوعين من التهرب الضريبي يختلفان جوهرياً إلا أن كلاهما وفي النهاية يؤديان إلى محتوى واحد إلا وهو الابتعاد عن دفع المستحق إلى الدولة لفائدة الصالح العام .

1- التجنب الضريبي (التهرب الضريبي المشروع): و تتجلى هذه الصورة في استغلال المكلف

للثغرات و النقائص الموجودة في التشريعات الجبائية و التي لا تكاد تخلو منها و تكون في الغالب من قبيل عدم إحكام الصياغة أو نقص في التشريع.

قد عرفه MARGIRESZ بأنه « محاولة التخلص من الضريبة في حدود القانون و يتجلى ذلك من خلال سلسلة الإعفاءات و التخفيضات الدائمة أو المؤقتة و التي تمس فروع إنتاجية أو قطاعات اقتصادية أو مناطق جغرافية.

و التجنب الضريبي يختلف عن التهرب الضريبي، الذي يحدث عندما يمتنع المكلف عن القيام بالتصرف المنشئ للضريبة حتى يتجنب دفعها كأن يمتنع عن استيراد بعض السلع من الخارج، و يعتبر من التجنب الضريبي كذلك استغلال المكلف بعض الثغرات الموجودة في نصوص التشريع الضريبي و التي تكون غير واضحة وتحتاج إلى تفسير².

¹ د. لدرم أحمد، "التهرب الضريبي وآليات مكافحته في المجتمع الجزائري"، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 03، العدد 08، جامعة شلف، 2016، ص 75.

² بن عمارة منصور، "إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائي"، الطبعة 1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 35.

2- الغش الضريبي (التهرب الضريبي غير المشروع):

لقد تعددت تعريف الفقهاء في ميدان الجباية فعرفه Margairez: A على أنه « يتمثل في التخلص من الضريبة و إعطاء عرض خاطئ للواقع أو تفسير مظل، و من أجل ذلك يستعمل المكلف طرق تدليسية و احتيالية، مرتكب بذلك جرائم مالية يعاقب عليها القانون.

و فيه تتجه إرادة المكلف نحو تحقيق أو اسقاط العبء الضريبي و لكنه يسلك في سبيل تحقيق ذلك طرق غير مشروعة تصل إلى حد التدليس و الاحتيال.

و في الغالب أن سبب هذا الاختلاف في استعمال المصطلحات إنما يرجع إلى اختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى المفهوم، أي أن الزاوية التي ينظر منها المختص في علم الاقتصاد تختلف عن تلك التي ينظر منها المختص في القانون، فما يهم رجال الاقتصاد هو المحافظة على موارد الدولة و لذا فهم يدرسون التهرب الضريبي سواء كان يشكل خرقا للقانون أم لا ، أما ما يهم رجال القانون فهو دراسة المواد القانونية المتعلقة بالتهرب الضريبي و تحليل مضامينها و استخلاص مدى نجاعتها على أرض الواقع¹.

وبالإضافة إلى التصنيفات السابقة، يصنف التهرب الضريبي على حساب نطاق ارتكابه إلى :

3- التهرب الضريبي الداخلي :

يؤسس التهرب الضريبي الداخلي في حقيقته التهرب القانوني المتمثل في خرق القانون، ومنه فالممارسات التي تتم في هذا الاتجاه لا تخرج عن إطار القانون وحدوده. ويتم الغش الضريبي الداخلي داخل الحدود الإقليمية للدولة وبمخالفته لأحكام القانون الضريبي الداخلي وذلك بصرف النظر عن جنسية الممول وما إذا كان من رعايا الدولة أو شخصا أجنبية.

فالعبرة هنا ليست بالجنسية ولكن بما يترتب على التهرب من خسارة ومن ضياع مورد هام من موارد الدولة الأساسية ويعتمد القانون الجبائي الجزائري على مبدأ إقليمية الضريبة .

ومن المعروف أن كل دولة تستقل بوضع تشريعها الضريبي بما يتماشى مع مصلحتها الخاصة ويحقق أهدافها دون النظر إلى التشريعات الضريبية المقارنة. فإذا قام المكلف بالضريبة بالتخلص من دفعها باستعمال الطرق الاحتيالية التي سبق ذكرها داخل حدود الدولة الذي ينتمي إليها

¹ بن عمارة منصور، المرجع السابق، ص 39

يكون في هذه الحالة تابع لإدارة جبائية واحدة الا وهي الإدارة المحلية التي تقوم بمتابعته ومراقبته ومعاقبته إذا حدث وأن أثبتت ارتكابه للغش الضريب¹.

4- التهرب الخارجي أو الدولي:

يعرف التهرب الضريبي الدولي على أنه ذلك الفعل الذي يترتب عنه فعل قيام المكلف بالضريبة بتحويل أو إخراج الأموال من البلد الذي يقيم فيه لغرض استثمارها أو توظيفها في الخارج و الواقع أن المكلف بالضريبة لا يتم معاقبته على هذا الفعل بشرط أن يكون الدخل المحول من الممتلكات و رؤوس الأموال يتم الإبلاغ عنه بشكل منتظم، أما في الحالة المخالفة فإن فعله هذا يتحول إلى تهرب ضريبي غير مشروع .

كما عرفه Neuer 1.1 بأنه "كل تهرب من الضريبة عبر حدود الدول، و من شأنه أن يفقد الدولة موردا هاما من موارد إيراداتها، ويستوي في ذلك أن يسلك المشروع دولي النشاط طرقا مشروعة أو غير مشروعة، أو تتوفر لديه إرادة التهرب أولا، و أيا كان التشريع الضريبي الذي يختاره مستقيدا من تباين الأنظمة والتشريعات الضريبية للدول من أجل التوصل إلى هدفه نحو تخفيض عينه الضريبي أو التخلص منه تماما².

المطلب الثاني: أسباب التهرب الضريبي واساليبه

الفرع الاول : أسباب التهرب الضريبي

تعود أسباب انتشار ظاهرة التهرب الضريبي إلى مجموعة من الأسباب تم تجزئتها حسب أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة، فالأسباب المباشرة ترتبط بالأسباب التشريعية، الأسباب الإدارية والأسباب النفسية.

أما الأسباب غير المباشرة تتمثل في الأسباب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الأخلاقية والثقافية.

¹ : بومعزة بارة نبيهة، "المسؤولية الجزائية لمسيرى الشركات عن جريمة التهرب الضريبي"، المجلة الأكاديمية لبحوث الأكاديمية و السياسة، المجلد 07، العدد 02، جامعة باجي مختار عنابة ، 2023، صفحة 1069

² ناصر دنيا، " المحاسبة في مواجهة التهرب الضريبي في جزائر"، أطروحة دكتوراه ،محاسبة وتدقيق،علوم مالية ومحاسبة، كلية علوم إقتصادية وعلوم تجارية وعلوم تسيير ،جامعة الجزائر 3 إبراهيم سلطان شيبوط، 2025، الصفحة 17

أولاً: الأسباب المباشرة

تتمثل في ما يلي ¹:

- 1- الأسباب التشريعية: وهي المتعلقة بالضريبة وبالنظام الضريبي وتتمثل في :
- 2- ثقل العبء الضريبي: يرى عبد المنعم فوزي أنه " كلما ارتفع معدل الضريبة وزاد عبؤها كلما كان ذلك مدعاة للتهرب منها".
- 3- تعقد النظام الضريبي: يرى عبد الحميد محمد القاضي " أنه كلما كانت صياغة القانون معقدة يكون القانون أقل وضوحاً و يترك مجالاً لتدخل أعوان الإدارة في تحديد الإعفاءات والتخفيضات وهذا ما يؤدي إلى عدم قناعة المكلف بالضريبة المفروضة عليه وبالتالي يحاول التهرب منها".
- 4- عدم استقرار النظام الجبائي نتيجة للتغيرات السنوية التي تطرأ على القوانين الضريبية مما يجعل المكلفين في غالب الأحيان على غير دراية بها نتيجة لنقص وسائل الإعلام الضريبية أو صعوبة الإلمام بمضمونها ، وغالبا ما تنتهي بالاصطدام ما بين المكلف وإدارة الضرائب والدخول في منازعات فتشتد كراهية المكلف وبالتالي يزداد ميله للتهرب.
- 5- ضعف الرقابة الضريبية : " عندما يشعر المكلف بضعف الرقابة الضريبية أو عدم وجودها يزيد ميله للتهرب".
- 6- ضعف العقاب المفروض على المتهرب: هناك علاقة عكسية بين العقاب ومبلغ التهرب بحيث كلما كانت قيمة العقاب المفروض على المكلف أكبر من المبلغ الذي يعود على المكلف إثر تهربه من الضريبة، فالنتيجة هي ابتعاد المكلف عن ذلك التهرب و يقلل منه ، لكن إذا كانت قيمة العقاب أقل من المبلغ الذي يعود على المكلف ، أو غير موجود تماما ، ففي هذه الحالة يكثر التهرب الضريبي .
- 7- ارتفاع مستوى الضغط الضريبي: عندما يشعر المكلف بثقل عبء الضريبة يتحایل المكلف ويتهرب من دفع الضريبة ، حيث أن كل زيادة في حجم الاقتطاع الضريبي تؤدي إلى التقليل من دخل المكلف الأمر الذي يدفعه إلى التهرب والتخلص من دفع الضريبة أو محاولة التخفيض من وعائها.

¹ ناصر مراد ، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق"، ط 1 ، دار هومة. الجزائر ، 2005 ، ص 135

8- النظام الجبائي التصريحي: يعتمد على التصريح المقدم من طرف المكلف وهذا ما يزيد من نسبة التهرب. "

ثانيا: الأسباب غير المباشرة

هي متعددة ويمكن حصرها في الأسباب الاقتصادية والسياسية والإجتماعية والأخلاقية:

1- الأسباب الاقتصادية:

تلعب الأسباب الاقتصادية دورا هاما في تفاقم ظاهرة التهرب والغش الضريبي وهي تتعلق بمجموعة من الظروف الاقتصادية الخاصة بالمكلف من جهة والظروف الاقتصادية العامة للدولة من جهة أخرى مما يؤدي بالمكلف إما إلى التهرب من الضريبة أو عدم قيام المكلف بواجبه الضريبي كاملا ، وأهم هذه الظروف نلخصها في ما يلي ¹:

- غالبا ما تكون الوضعية الاقتصادية للمكلف سببا في لجوء هذا الأخير إلى إتباع طرق تدليسية خصوصا في فترات الكساد والأزمات المالية التي تمر بها المشاريع وما ينجر عن ذلك من انخفاض في المداخل فيلجأ المكلف إلى عدم دفع الضريبة خوفا من انهيار مشروعه الاقتصادي أو التجاري. وكذلك يختلف نطاق التهرب باختلاف الظروف الاقتصادية للدولة فيزداد التهرب في فترات الكساد و يقل في فترات الرخاء، حيث أنه في فترة الرخاء تزداد مداخل الأفراد وتحسن قدرتهم الشرائية وبالتالي يدرج العبء الضريبي في سعر السلع والخدمات مما يقلل من التهرب الضريبي.
- انتشار الاقتصاد غير الرسمي بسبب القيود والقوانين الضريبية التي أصبحت تشكل عبئا على الأفراد.

2- الأسباب السياسية:

تبين الدراسات أن التهرب الضريبي يرتفع كلما ساد المجتمع حالة من السخط العام على الضرائب و ازددت الشكوى من عدم إنفاق حصيلة الضرائب في المنافع العامة أو عدم وجود عدالة في توزيع الدخل القومي أو في توزيع الخدمات الإجتماعية التي تقوم بتأديتها الحكومة و القطاع العام، خاصة إذا شاع بينهم أن حصيلة الضرائب إنما تذهب للإنفاق على قلة من صفوة المجتمع الذين يعتبرون من أكثر المتهربين من دفع الضرائب، و كذلك تذهب للإنفاق على أغراض مظهرية لا لزوم لها.

¹ ناصر مراد ، " التهرب و الغش الضريبي في الجزائر " ، ط 1 ، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2004 ، ص 65

إن سياسة الإنفاق العام للحصيلة الجبائية تلعب دورا هاما في تفشي ظاهرة الغش والتهرب الضريبي بحيث كلما كان الإنفاق العام شاملا ورشيدا وعادلا وأحس المكلف بوجود منافع من وراء الضريبة التي يدفعها كلما قل التهرب وازدادت الحصيلة الضريبية والعكس صحيح في حالة شعوره بالغياب التام للسلطات العامة من جهة واقتناعه بالتسيير السيئ للنفقات العامة¹.

3- الأسباب الاجتماعية:

تتمثل في² :

- الأسباب التي تدفع بالمكلف إلى التهرب من دفع الضريبة هي عدم وجود عدالة ضريبية مطبقة على واقع الناس، مما يمنع المكلف من القيام بواجباته الضريبية نتيجة عدم اتفاه مع القواعد و الأنظمة الضريبية.
- يعد تأثير المحيط الاجتماعي سببا هاما في رسوخ وشيوع ظاهرة التهرب الضريبي وحيث أن المواطن الذي يولد في المجتمع الأصل فيه الغش والتهرب من الالتزامات الجبائية، لا ينتهج إلا هذا المنهج.

4- الأسباب الأخلاقية والثقافية: وتتمثل في³:

- يقصد بالأسباب الأخلاقية المستوى الأخلاقي الناتج عن انتشار الفساد وانعدام الضمير المهني.
- أما الأسباب الثقافية تكمن في درجة الوعي الوطني والثقافي السائد في الدولة، فكلما كان هذا المستوى مرتفعا كلما كان هؤلاء الأفراد يتمتعون بشعور عال بالمسؤولية فيؤدون واجباتهم التي تحددها الأنظمة والقوانين والمتمثلة في أداء واجب الضريبة، والعكس إذا غابت الأخلاق زاد التهرب والغش الضريبي.

الفرع الثاني : أساليب التهرب الضريبي

اولا: التهرب عن طريق التحايل المادي

¹ ناصر دنيا، "محاسبة في مواجهة التهرب الضريبي في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، صفحة 42

² أسماء سعدي، ضامر وليد عبد الرحمن، "العوامل الاجتماعية المؤثرة في التهرب الضريبي"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 05، العدد 02، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2018، ص136.

³ حساني بن عودة، "جهود الجزائر في مكافحة التهرب الضريبي لدعم التنمية الاقتصادية"، مجلة إقتصاد وإدارة أعمال، مجلد 03، عدد 02، جامعة تيارت، الجزائر، 2019، صفحة 60.

يعتبر التحايل ماديًا عندما يغير المكلف بالضريبة قانونية واقعة مادية بحيث يتمثل هذا التحايل في عدم التصريح القانوني بجزء من المواد والمنتجات والبضائع أو الأرباح التي تدخل احتساب الاقتطاع الضريبي سواء كان هذا التحايل عبارة عن إخفاء جزئي أو إخفاء كلي وكلاهما يساهمان بطريقة غير قانونية في إنشاء اقتصاد غير شرعي¹.

ثانياً: التهرب عن طريق التحايل القانوني:²

- 1- يعتبر التحايل القانوني الأكثر استعمالاً وتنظيماً والأرقى تقنية، فلقد عرفه Bruno على أنه العملية التي من خلالها يتم خلق وضعية قانونية مخالفة للوضعية القانونية الحقيقية.
- 2- يعتمد المتهرب لممارسة عمليات وهمية لخلق محاسبة مشتريات دون فواتير.
- 3- ويمكن ذكر شكلين أساسيين للتحايل القانوني وهما:
 - الإخفاء عن طريق التلاعب في تكيف الحالات القانونية:
 ويتمثل هذا الإخفاء القانوني في تحريف حالة حقيقية بتزييف المكلف لحالة أو وضعية قانونية ما خاضعة للضريبة إلى وضعية أخرى محل إعفاء مثلاً تغيير عقد البيع إلى عقد هبة لتفادي دفع الضرائب للعقد الأول.

- الإخفاء عن طريق عمليات وهمية:

يستعمل هذا النوع من الإخفاء غالباً في مجال الرسم على القيمة المضافة والذي يتمثل في إنشاء فواتير مزيفة لعمليات البيع والشراء من طرف المكلف الذي يستطيع من خلالها الاستفادة من حق خصم الرسوم على المشتريات حيث يلجأ إلى انتهاج مثل هذه التقنية ضناً منه أن التحقيقات الجبائية تقوم على مطابقة القيود المحاسبية للوثائق التبريرية المقدمة، ولأجل ذلك فإن المتهربين يقومون بتأسيس نظام تهرب قائم على كتابات حسابية متناقضة فيما بينها وتبريرها بفواتير وهمية وهذا ما يسمح بالاستفادة من تخفيض الرسم على القيمة المضافة الخاص برقم الأعمال.

ثالثاً: التهرب عن طريق التحايل المحاسبي:

يتم التلاعب المحاسبي إما بتضخيم التكاليف أو بتخفيض الإيرادات أو بهما معا باعتبار المحاسبة قاعدة للرقابة من طرف الإدارة الجبائية أوجب التشريعات على المكلف مسك محاسبة شاملة ومقنعة بصورة واضحة على مجمل نشاطه، وتتمثل في³:

1- تضخيم الأعباء والتكاليف المحاسبية والجبائية:

¹ بورشري عبد الغني، "فعالية الرقابة الجبائية وأثارها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في علوم الاقتصاد، تخصص نقود مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2011، ص 63.

² محمد خالد الماهاني، "التهرب الضريبي وأساليب مكافحته"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط 2010، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 44.

³ بولخوخ عيسى، "الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص التسيير، جامعة بائنة، سنة 2004، ص 14.

ان القوانين الجبائية تسمح للمكلف بأن يقوم بخصم الأعباء والتكاليف ضمن شروط محددة مسبقا من أجل تحديد الأسس الخاضعة للضريبة ويشترط أن تكون هذه الأعباء متعلقة بممارسة نشاط المؤسسة ومدعمة بوثائق تبريرية ، وأن تكون في حدود السقف المحدد جبائيا البعض التكاليف حتى لا يبالغ فيها مثل: أن تكون هذه الأعباء لها علاقة مباشرة بنشاط المؤسسة .

2-المستخدمون الوهميون:

يلجأ المكلف من خلالها إلى تسجيل الأجور والرواتب في الكشوف المحاسبية لمستخدمين لا وجود لهم في الأصل هذه الرواتب والأجور تسمح بتضخيم الأعباء وبالتالي التقليل من الضريبة.

3- النفقات والمصاريف غير المبررة:

لقد سمح المشرع للمكلف بخصم بعض الأعباء التي لها علاقة بنشاط المؤسسة ولكن المكلف يستغل في بعض الأحيان هذه الفرصة لتسجيل أعباء أخرى خارج نشاط المؤسسة أي نفقات ومصاريف متعلقة بها لكي أو مسيري المؤسسة وذلك بتخفيض الأعباء المتعلقة بالاستغلال مثلا: صيانة سيارة خاصة بأحد مسيري المؤسسة وتسجيل النفقات باسم المؤسسة.

4- تقنية الإهلاك :

تعني الإهلاكات الإثبات المحاسبي للتدني الذي يحدث في قيمة الاستثمارات بفعل الاستعمال والتقدم، فالاستثمارات سواء كانت تجهيزات إنتاجية أو تجهيزات اجتماعية ... إلخ، وهي أموال مخصصة للاستعمال في النشاط الاستغلالي وليس لغرض البيع، ونتيجة لذلك تتناقص قيمتها مع الوقت تدريجيا ، وبعد فترة من الوقت تختلف باختلاف الاستثمارات تصبح المؤسسة مضطرة لتغييرها وذلك لأن الاستثمار تأكل وأصبح إصلاحه غير ممكن. لأن الاستثمار أصبح لا يستجيب لمتطلبات الاستغلال نتيجة ظهور أدوات إنتاج حديثة أكبر إنتاجية أو لأسباب أخرى.

وتحسب الإهلاكات على أساس ثمن شراء الاستثمارات من مباني وآلات ومعدات وتجهيزات ويستثنى الرسم على القيمة المضافة المرتبط بعملية الشراء إذا كان قابلا للاسترجاع، ويحسب على أساس المبلغ بكل الرسوم إذا كان قابلا للاسترجاع ويحسب على القيمة المضافة غير قابل للاسترجاع، ويعتبر الإهلاك أحد العناصر المكونة للربح والدخل الخاضع للضريبة وهو عبئ من أعباء الاستغلال.

5- تخفيض الإيرادات:

من خلالها يعتمد المكلف على تخفيض الوعاء الضريبي والتخلص من دفعها كليا يتجسد هذا التخفيض في البيع دون فواتير أي البيع نقدا ولا يترك أثر العملية. هذا السلوك يمكنه من إخفاء جزء

كبير من رقم أعماله كأن يسجل قيمة العمليات بأقل من قيمتها الحقيقية وهذا الاتفاق مع الزبون. ويتبع المكلفون بالضريبة الطرق التالية لتخفيض الإيرادات:

- التناسي العمدي لبعض المبيعات التي تتم يدا بيد أي دون فواتير، ويتم الدفع نقدا.
- التخفيض مع مبلغ المبيعات محاسبيا، حيث يقوم المكلف بتسجيل بضائع مسترجعة وهمية، أو خصومات تجارية ممنوحة بشكل بالغ مع أنه لم يكن هناك استيراد للبضاعة ولا خصم تجاري.
- عدم التسجيل المحاسبي لبعض التنازلات على الاستثمارات المحققة لفائض القيمة.
- يلجأ بعض المكلفين بالضريبة إلى تسجيل قيمة المبيعات بأقل من ثمنها الحقيقي وذلك بالتواطؤ مع الزبون من جملة المفارقات المعتمدة من قبل المكلف والتي تبرز الغش جليا، عندما تخفض قيمة المبيعات دون أن يقابلها تخفيض في قيمة المشتريات بشكل كبير يؤدي إلى التباين في الربح الإجمالي، الشيء الذي يلفت الانتباه المحقق الجبائي.

المطلب الثالث : أثار التهرب الضريبي وطرق الحد منه

يعتبر التهرب الضريبي يمثل إحدى القضايا الجوهرية التي تلقي بظلالها السلبية على الدولة والمجتمع. إذ يلجأ بعض الأفراد أو المؤسسات إلى الامتناع عن سداد الضرائب الواجبة، مما يؤدي إلى اثار وخيمة كتقليص الموارد المالية للدولة. ونتيجة لذلك، تضعف قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية كالتعليم، الصحة، وشبكات الطرق. علاوة على ذلك، يخلق التهرب الضريبي حالة من عدم المساواة بين المواطنين، حيث يتحمل الملتزمون بضريبة الدولة أعباءً مالية أكبر مقارنة بغيرهم. وهو ما يستدعي لجوء الدولة الى وسائل وطرق الحد منه

الفرع الاول : أثار التهرب الضريبي

إن الضريبة من أهم المصادر المالية للدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية و لتنمية نفقاتها ، كما تعد أداة فعالة لتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع ، بحيث تعيد توزيع الثروة على الأفراد ، كما أنها وسيلة في يد الدولة لإرساء سياستها الاقتصادية و محاربة التضخم ، و إحداث توازنات اقتصادية كبرى ، كما تؤثر على المؤشرات الاقتصادية مثل الادخار والاستثمار و الاستهلاك لذلك فان التهرب

الضريبي يشكل عائق أمام تحقيق أهداف الدولة . و من بين الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي نجد ¹ .:

1- آثار التهرب الضريبي في الاستهلاك و الادخار :

يتوقف اثر الضرائب على الاستهلاك و الادخار على العوامل المحددة لكل منها ، ومن المعلوم إن حجم الاستهلاك يتوقف على مستوى الدخل من جهة و على الميل للاستهلاك من جهة أخرى ، و هو يتوقف على العوامل المحددة للسلوك الإنفاقي لأفراد المجتمع ، و ليس ثمة شك أن القرار الذي يتخذه الفرد بالاستهلاك هو نفس الوقت قرار بتحديد مستوى الادخار وكما نعلم ان الدخل الفردي يوزع بين الاستهلاك و الادخار ، فالضرب بكافة أنواعها و كقاعدة عامة ستؤدي إلى خفض حجم الدخل المتاح للأشخاص ، و بالتالي تؤدي إلى انخفاض كل من الاستهلاك و الادخار . و لكن تكون نسبة الانخفاض في الادخار اكبر من نسبة الانخفاض في الادخار

2- اثار التهرب الضريبي في الاستثمار :

يمكن التوسع في البرامج الاستثمارية الحكومية إلى حد كبير و تعالج قصور الادخار و الاستثمار الخاص ، وان التهرب في بعض الفعاليات الاقتصادية يستهوي أكثر المستثمرين نحو هذه الفعالية ، و ذلك فيما كانت غير مثمرة (مثل العقارات) و السلطة العامة لا تريد تطويرها لان هؤلاء الذين لديهم رؤوس أموال يفضلون استثمارها في هذا المجال ، حيث انه يسهل عليهم التهرب من الضريبة مما يسمح لهم بزيادة دخلهم بنسبة الضريبة المهربة ، بحيث يختل التوازن في تطور الأنشطة الاقتصادية، في هذه الدول ، و لهذا نجد أن للتهرب الضريبي آثار سلبية على الاستثمار الخاص و الاستثمار القومي .

3- اثار التهرب الضريبي على قواعد المنافسة :

حيث تصبح المؤسسات المتهربة من الضريبة أفضل من تلك التي تؤديها من حيث إمكانية تحسين الجهاز الإنتاجي ، و تقوية مكانتها في السوق ، إذ يؤدي التهرب الضريبي إلى تدهور شروط المنافسة بين المشروعات حيث تكون الفرصة اكبر للمشروعات الأكثر مقدرة على التهرب الضريبي ، يحقق لها التفوق على غيرها من المشروعات التي قد تكون أكثر إنتاجا أو فائدة للمجتمع ، حيث

¹ حجار مبروكة ، "اثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة" ، مذكرة ماجستير ، تخصص علوم تجارية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بكرة، 2006، 2005، ص 55-59

تنخفض بالنسبة لها نفقات الإنتاج بمقدار ما تهربت منه ضريبيا ، وهو ما يحقق لها ميزة انخفاض التكاليف مقارنة مع غيرها من المشروعات التي تعمل بحكم القانون بامتثالها للضريبة ، و تتنافس بطريقة غير متكافئة ، الأمر الذي يشجع المشاريع الأخرى الممتثلة للضريبة على التهرب منها لمواجهة المنافسة غير المتكافئة و الاستمرار في السوق .

4- الآثار المالية للتهرب الضريبي :

يؤدي التهرب الضريبي إلى الإضرار بالخزينة العامة للدولة ، بحيث تخسر جزءا مهما من الموارد المالية ، و يترتب على ذلك عجزا في القيام بالإنفاق العام على أكمل وجه ، و تصبح غير قادرة على أداء واجباتها تجاه المواطنين ، و في ضل هذا العجز تضطر الدولة إلى اللجوء لوسائل تمويلية أخرى كالإصدار النقدي أو الاقتراض .

5- الآثار الاجتماعية للتهرب الضريبي :

- من بين جملة الآثار الاجتماعية التي يخلفها التهرب الضريبي نذكر ما يلي :
- إضعاف روح التضامن بين أفراد المجتمع .
 - عدم المساواة بين المكلفين بالضريبة في تحميل عبئ الضريبة ، إذ يتحمل البعض الضريبة بكاملها بينما يتخلص منها الذين تمكنوا من التهرب منها.
 - عجز الضريبة عن تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع
 - تصبح الضريبة عامل إفساد أخلاقي من خلال البحث عن جميع الوسائل سواء المشروعة أو غير المشروعة قصد التحايل و الإفلات من الواجب الضريبي.

الفرع الثاني: طرق محاربة التهرب الضريبي

أولا: الوسائل الرقابية

عرفت الرقابة الجبائية على أنها الإجراءات والخطوات التي تهدف إلى التحقق من صحة وموثوقية التصريحات الجبائية المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة، وتصحيح أي أخطاء تم ارتكابها استنادًا إلى المعلومات المتاحة لدى الإدارة الضريبية والمتحصل عليها بموجب القانون يقوم بها أعوان الرقابة الجبائية بهدف الحد من التهرب الضريبي وتحسين جودة عملية التحصيل الجبائي وتنقسم الوسائل الرقابية التي إعتد عليها المشرع وفقا للآتي:

1- الرقابة الشاملة:

رقابة داخلية تُجرى على مستوى مفتشيات الضرائب من أهم الآليات، حيث تركز على مراجعة التصريحات الجبائية التي يقدمها المكلفون بالضريبة، وتستند في ذلك إلى استخدام مختلف المعطيات والمعلومات والوثائق المتوفرة لديها. وتحفظ هذه الرقابة بالحق في تصحيح الأخطاء التي يرتكبها المكلفون التابعون للمفتشية المعنية، ويتولى أدائها أحد المفتشين التابعين لها وهذا الصنف ينقسم إلى نوعين، يمكن عرضهما كالآتي:¹

- **الرقابة الشكلية:** هي إجراء يقوم به أعوان الرقابة الجبائية، حيث يتم فيها فحص محتوى التصريحات الجبائية والتأكد من سلامتها من الأخطاء بجميع أنواعها سواء كانت حسابية، أو ناتجة عن الترحيل، أو الأخطاء التي قد تظهر نتيجة للتناقض في التصريحات الدورية والسنوية. كما تشمل هذه الرقابة الاطلاع على بطاقات المعلومات وكشوفات الربط المقدمة من الجهات الخارجية ذات الصلة بالمكلف للإدارة الضريبية بهدف ضمان سلامة التصريحات وخلوها من الأخطاء والإغفالات ومما سبق يتضح بأن الرقابة الشكلية تعتبر مرحلة تمهيدية أساسية لباقي أنواع الرقابة، إذ تهتم بشكل رئيسي بالجانب الشكلي للتصريحات الجبائية، مما يجعلها تلعب دوراً حيوياً في تحقيق الدقة والموثوقية في البيانات الضريبية.²
- **الرقابة على الوثائق:** تعتبر هذه الرقابة عكس الرقابة الشكلية بحيث تتمثل في تلك الرقابة التي تمارس على مستوى المكاتب، وتتكون من تحليل نقدي للتصريحات التي أدلى بها دافع الضرائب، وكذلك المعلومات التي تجمعها الإدارة الجبائية من المتعاملين مع المكلف في إطار الإجراءات القانونية، ومنه هي فحص التصريحات الجبائية المكتتبه ومدى تجانسها مع المداخل المصرح بها، بالإضافة إلى الوثائق والمعلومات التي بحوزة المصلحة كما يحق للإدارة طلب توضيحات من المكلف في حالة ما إذا وجدت غموض أو نقص.³

ثانياً: التحقيق في المحاسبة

يلعب التحقيق المحاسبي دوراً هاماً في مكافحة التهرب الضريبي، لأنه يتطلب بحثاً معمقاً يشمل كل التصريحات الضريبية المكتتبه من طرف المكلفين للتأكد من صحتها، وذلك بمقارنة العناصر المتوفرة وكذلك المظاهر الخارجية لنمط عيش المكلفين. كما أنه يشمل جميع الضرائب والرسوم وجميع السنوات غير المتقدمة، ويتم بعين المكان، وهو من أهم الوسائل التي تسمح بتحديد صحة العمليات المسجلة في المحاسبة. ويعرف التحقيق المحاسبي بأنه مجموع العمليات التي يستهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة وفحص محاسبتهم، والتأكد من

¹ سعيدة سلماني، "التحقيق المحاسبي كآلية رقابية تساهم في تحسين التحصيل الجبائي"، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 11، العدد

01، جامعة قسنطينة الجزائر، 2024، ص 127

² سعيدة سلماني، المرجع السابق، ص 128

³ دوداح رضوان، بن عربية شيراز، "تقييم فعالية التحقيق المحاسبي في تقويم المداخل تحت اطار الرقابة الجبائية"، مجلة المنهل

الإقتصادي، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2022، صفحة 374

مدى تطابقها مع المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها. وتتمثل هذه الرقابة في اتباع كل الطرق والوسائل والكيفيات التي تساعد في التأكد من صحة وتنظيم المحاسبة وفقاً لقواعد وأسس علمية وعملية باعتبار أن المرآة هي التي تعكس مختلف مراحل نشاط المؤسسة، وهي مصدر كل البيانات والمعلومات المالية. ولهذا اشترط المشرع الضريبي ضرورة مسك محاسبة قانونية حتى يمكن إجراء التحقيق المحاسبي. وقد جاء نص المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية 2019 صريحاً حيث نص على أنه يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها". وبعد التحقيق في المحاسبة، وتبقى هذه الوسيلة الأكثر استعمالاً في المراقبة الجبائية لاعتمادها على الوثائق المحاسبية الممسوكة من طرف المكلفين بالضريبة.¹

1- التحقيق المصوب في المحاسبة:

التحقيق المصوب في المحاسبة هو تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة أو المجموع عمليات أو معطيات محاسبية في مدة تقل عن سنة جبائية. ويتم كذلك هذا التحقيق عندما تشكل الإدارة الجبائية في نزاهة المستندات أو الاتفاقيات التي تم إبرامها من طرف المكلفين بالضريبة، والتي تخفي المضمون الحقيقي للعقد عن طريق بنود تهدف إلى تجنب أو تخفيض الأعباء الجبائية وأثناء هذا التحقيق يمكن أن يطلب المحقق من المكلفين بالضريبة تقديم الوثائق المحاسبية والوثائق التوضيحية على غرار الفواتير والعقود ووصول الطلبات المرتبطة بالحقوق والضرائب، وكذا الرسوم والأتاوى المتعلقة بالتحقيق إذ لا يمكن أن ينتج عن هذا التحقيق بأي حال من الأحوال فحص معمق ونقدي لمجمل محاسبة المكلف بالضريبة.²

2- التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة:

يمكن لأعوان الإدارة الجبائية الشروع في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الاجمالي سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا. وعندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة وفي هذا التحقيق يتأكد الأعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخل المصروح بها من جهة، والذمة أو الحالة المالية والعناصر المكونة لنمط 144 إسهام التحقيق المحاسبي في إيرادات الجباية العادية - مديرية كبريات المؤسسات أنموذجاً معيشة أعضاء المقر الجبائي من جهة أخرى. ويمكن القيام بتحقيق معمق في

¹ بلوعابد جيلاني، "التحقيق المحاسبي كآلية للحد من التهرب الضريبي"، مجلة العلوم الاقتصادية والتنظيمية، المجلد 19، العدد 01، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة - الجزائر، 2022، 155، 156

² سعيدة سلماني، "التحقيق المحاسبي كآلية رقابية تساهم في تحسين التحصيل الجبائي"، مرجع سابق، صفحة 129

الوضعية الجبائية الشاملة عندما تظهر وضعية الملكية وعناصر نمط المعيشة لشخص غير محصى جبائيا وجود أنشطة أو مداخل متملصة من الضريبة ويكون وفق المراحل التالية¹:

- مرحلة التحقيق
- مرحلة سير التحقيق
- مرحلة فحص شكل المحاسبة
- مرحلة فحص مضمون المحاسبة
- مرحلة نتائج التحقيق المحاسبي

ثالثا: الجزاءات المقرر لجريمة التهرب الضريبي

نظرا للطبيعة الخاصة لجريمة التهرب الضريبي وخطورتها ، أقر لها المشرع الجزائري عقوبات لردع مرتكبيه تستمد شرعيتها من مختلف القوانين الجبائية المنظمة للضرائب بصفة عامة مع أنها تحيل في مجملها إلى أحكام قانون العقوبات تتمثل الجزاءات المقررة لجريمة التهرب الضريبي في العقوبات الجزائية والعقوبات المالية.

أ- العقوبات الجزائية

تنقسم العقوبة الجزائية بدورها إلى عقوبة أصلية سالبة للحرية مع غرامات مالية وأخرى تكميلية، وذلك كما يلي²:

- **العقوبات الأصلية:** أجمعت مختلف النصوص المتعلقة بالضرائب بأن العقوبة الأصلية لمرتكب هذه الجريمة تتمثل في الحبس والغرامة المالية إلا أنها تختلف في مدتها ومقدارها كل حسب المبلغ المتملص أو المراد التملص منه، كما تختلف كذلك باختلاف المجال الضريبي الذي تم خرق أحكامه، سنعرض البعض منها:
- **بالنسبة لقانون الضرائب غير المباشرة:** فقد أقر لها المشرع عقوبة الحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة مالية من 50.000 دينار جزائري إلى 200.000 دينار جزائري أو بإحدى هاتين العقوبتين حسب نص المادة 532 من قانون الضرائب غير المباشرة، كل من استخدم طرق احتيالية للتملص أو محاولة التملص من مجموع أو جزء من وعاء الضريبة أو التصفية أو الرسوم، التي هو خاضع لها. أما في حالة الإخفاء فلا تطبق هذه العقوبة إلا إذا كان

¹ ناصر مراد، حبار حاج محمد أمين ، "إسهام التحقيق المحاسبي في إيرادات الجبائية العادية"، مجلة البحوث في علوم مالية و محاسبة ، المجلد 07 ، العدد 02 ، جامعة البليدة الجزائر ، 2022 ، صفحة 144

² رزينة تغريب، "جريمة التهرب الضريبي في القانون الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 14 ، العدد 01 ، جامعة بجاية الجزائر ، 2023 ، ص 45-52

الإخفاء يفوق عشر المبلغ الخاضع للضريبة أو مبلغ 10.000 دج . ونفس العقوبة تسلط على الرفض الجماعي لدفع الضريبة أو تحريض الجمهور على الرفض أو التأخر في دفعها.

- بالنسبة لقانون التسجيل: نصت عليها المادة 119 من قانون التسجيل وحددت عقوبة المخالف لأحكامها الجبائية في الحبس لمدة تتراوح من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة قيمتها من 5.000 دج إلى 20.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، غير أنه لا يطبق هذا التدبير في حالة الإخفاء إذا كان هذا الأخير يفوق عشر المبلغ الخاضع للضريبة أو رسم يساوي أو يفوق 1.000 دج.

- بالنسبة لقانون الطابع: نصت المادة 34 منه بأنه تقرر عقوبة حبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة قيمتها تقدر بمبلغ يتراوح بين 5.000 دج و 20.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنقص أو حاول الإنقاص كلياً أو جزئياً من وعاء الضريبة، أو دفع الضرائب والرسوم المترتبة عليه باستعمال وسائل الغش.

ب-العقوبات التكميلية

تنص القوانين الجبائية على عقوبات تكميلية يصدرها القاضي الجزائي تكون تابعة للعقوبات الأصلية المذكورة أعلاه، تتمثل في العقوبات الجزائية التكميلية والعقوبات الجزائية التبعية. تتمثل العقوبات الجزائية التكميلية في بعض العقوبات التي يوقعها القاضي على مرتكب الجريمة الضريبية التي نجد أساسها القانوني في المادة 09 من قانون العقوبات، وفي المجال الضريبي قد تكون على أحد الشكلين:

- نشر الحكم المقرر للعقوبة في الجرائد وتعليقه في أماكن تحددها الجهة القضائية الصادرة للحكم. نصت عليه مختلف أحكام المواد الجبائية، نذكر منها قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وقانون التسجيل 19 .

- غلق المؤسسة أو المحل مؤقتاً 20.

- وتتمثل العقوبات الجزائية التبعية في تلك العقوبات التي تطبق بصورة تلقائية مباشرة بعد صدور الحكم، وقد تأخذ أحد الأشكال التالية:

- منع الجاني من ممارسة المهنة.

- تسجيل الجاني في القاعدة الوطنية لمرتكبي الغش.

- منع الجاني المشاركة في الإعلانات المتعلقة بالصفقات العمومية سواء كانت مزيدة أو مناقصة.

ج- العقوبات المالية

إضافة إلى العقوبات الجزائية المشار إليها أعلاه نص القانون الجبائي على عقوبات أخرى مالية تأخذ شكل الغرامة الجبائية أو الزيادات أو المصادرة¹.

- **الغرامة الجبائية:** نصت على هذه العقوبة مختلف أحكام القانون الجبائي نذكر منها ما يلي:

• **بالنسبة لقانون الضرائب المباشرة:** نصت عليها الفقرة الأولى من المادة 194 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تقدر ب 30.000 دج، تفرض على كل شخص مكلف بالضريبة لم يقدم تصريح بالوجود للنشاط الذي يمارسه.

• **بالنسبة لقانون الطابع:** نصت عليها المادة 35 من قانون الطابع المعدل والمتمم وحددتها بغرامة تساوي خمس مرات قيمة الطابع دون أن تقل عن 2.000 دج. حددتها كذلك المادة 37 من نفس القانون بغرامة تتراوح قيمتها بين 10.000 دج و 100.000 دج عند عرقلة المكلف بالضريبة المراقبة الجبائية التي يمارسها أحد أعوان إدارة الضرائب.

- **الزيادات:** هي مبالغ مالية يدفعها المتملص من دفع الضريبة زيادة عن العقوبات المالية السابقة الذكر، ليعوض الضرر الذي لحق بالخزينة العامة من جراء مخالفته لأحكام القانون الجبائي في حالة عدم التصريح السنوي للنشاط الذي يمارسه ، أو التأخر في تقديمه 22، أو لنقص فيه

- **المصادرة:** عرف البعض من الفقه المصادرة في بأنها حكم بانتقال أشياء معينة من شخص إلى بيت المال، أو أخذ السلطان مال الغير جبرا بغير عوض، في نفس المعنى عرفها آخرون بأنها إجراء قهري يهدف إلى تملك السلطات العامة للأشياء و المبالغ المتصلة بالجريمة ضد إرادة مالكيها .

¹ حساني بن عودة ، بن ديبه يمينة ، عبد الرحمان عبد القادر ، "جهود الجرائر في مكافحة التهرب الضريبي لدعم التنمية الاقتصادية"، مجلة

الاقتصاد ادارة اعمال ، المجلد 03، العدد02 ، جامعة تيارت، 2019 ، ص 64

المبحث الثالث: مراجعة الدراسات السابقة

يهدف هذا المبحث إلى عرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، سواء كانت عربية أو أجنبية، وذلك من أجل مقارنتها مع دراستنا و الاستفادة من نتائجها وتوجهاتها. كما يساعد هذا العرض في تكوين فكرة شاملة حول الموضوع، مما يدعم دراستنا ويعزز من دقتها العلمية.

المطلب الأول: دراسات السابقة باللغة العربية:

1. دراسة بن عزوق منير ، ومسقم مريم، (2020).

المقال بعنوان: "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي" سعت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية اعتماد مفهوم الإدارة الإلكترونية في المجال الضريبي واعتبارها وسيلة فعالة تساهم في تحسين مستوى التحصيل الجبائي والحد من ظاهرة التهرب الضريبي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال عرض مختلف الجوانب المرتبطة بموضوع الدراسة، إضافة إلى استخدام المنهج التحليلي عبر تحليل تطبيقات الإدارة الإلكترونية في القطاع الضريبي في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها عدم وجود تعريف واضح للإدارة الضريبية الإلكترونية في التشريع الجزائري، حيث اتجه المشرع إلى تطبيق بعض مظاهرها دون سن قانون يوضح مفهومها وإطارها التنظيمي سواء لموظفي الإدارة الضريبية أو للمكلفين بالضريبة، وضعف البنية التحتية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، بالإضافة إلى غياب الأنظمة الكفيلة بتأمين وحماية خصوصية البيانات والمعلومات، إضافة إلى حمايتها من مختلف أشكال الاحتيال ومحدودية توسيع نطاق التعامل بالتصريحات الإلكترونية.

2. دراسة مشقق الحسين، وبشيش عبد المالك، (2023).

المقال بعنوان: "إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر بين فعالية الآليات ومخاطر التهرب الضريبي".

إهتمت هذه الدراسة بالتعرف على واقع كل من التحصيل الضريبي والتهرب الضريبي في الجزائر، مع إبراز أهم الأساليب الوقائية الكفيلة بالحد من ظاهرة التهرب الضريبي. كما ركزت على تحليل وتقييم الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة الضريبية لمواجهة هذه الظاهرة، وذلك من خلال دراسة أدوات التحصيل المختلفة وبيان مدى مساهمتها في التقليل من هذه الجريمة. وقد اعتمدت الدراسة على

المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاستناد إلى مجموعة من المراجع مثل الكتب والمقالات العلمية إضافة إلى القوانين المرتبطة بالموضوع، فضلا عن البيانات الصادرة عن المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، من أبرزها أن نظام التحصيل الضريبي في الجزائر يقوم على مجموعة من الآليات الودية والجبرية التي تهدف أساسا إلى حماية إيرادات الخزينة العمومية وضمان تحصيلها.

3. دراسة قوادي محمد(2022).

.المقال بعنوان: "رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على رقمنة النظام الضريبي ودوره في تحسين أداء الرقابة الجبائية والحد من ظاهرتي التهرب، والغش الضريبي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي من أجل تحليل الموضوع في شكله النظري واعطائه صورة واضحة للرقمنة وانعكاساتها، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وهي قدرة الرقمنة على تسهيل توصيل المعلومات لجميع المستخدمين دون تكلفة، إضافة إلى عدم تماشي رقمنة النظام الضريبي مع الرقابة الجبائية من خلال عدم تعميم نظام رقمنة النظام الضريبي على جميع الإدارات الضريبية وباقي القطاعات المالية، كالجمارك وإدارة أملاك الدولة وغيرها ممن تساهم في عدم محاربة التهرب الضريبي.

4. دراسة إبراهيم ناصر جودة (2016).

.المقال بعنوان " التجربة الأردنية في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي".

هدفت هذه الدراسة إلى تجربة إدخال، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات في النظام الضريبي في الأردن وأثر ذلك على مساعدة النظام الضريبي بتحقيق أهدافه، وتم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، وتم استخلاص مجموعة من النتائج أهمها؛ مساهمة إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي في الأردن بالمساعدة بتحقيق أهداف الضريبة منها زيادة التحصيلات الضريبية وتحقيق العدالة الضريبية بقدر المستطاع؛ توصل أيضا هذا البحث إلى أن هناك مجموعة من العوامل المحفزة والمساعدة للتجربة الأردنية في إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي منها الموارد البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بذلك.

5. دراسة: خالد عيادة عليمات(2013).

.المقال بعنوان: التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله، و طرق الحد منه.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل والأسباب التي تدفع المكلفين في الأردن للتهرب من الضريبية وتحديد أكثر هذه الأسباب والعلاقة بينهما، وتعرف على الأشكال والأساليب التي يلجأ إليها المكلفين في الأردن للتهرب من الضريبية، وإبراز أهم الطرق والوسائل التي تقلل من التهرب الضريبي وبالتالي مكافحته، حيث إعتد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم الخروج بنتائج وتوصيات قد تسهم في الحد من الآثار السلبية الناجمة للتهرب الضريبي، ليتم مراعاتها في الخطط والسياسات المستقبلية الداعية لتطوير أداء تحصيل الإيرادات الدولة لزيادة إيراداتها وتقديم الخدمات لمواطنيها.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نقاط أهمها ؛ تزايد الاهتمام بموضوع التهرب الضريبي وإدراك الدولة بضرورة وضع الإستراتيجيات الملائمة لاحتوائها، والسيطرة عليها، لما يرافقها بعض الآثار السلبية على وفرة الحصيلة للدولة و معرفة العوامل والأسباب التي تؤدي إلى التهرب الضريبي، وأشكاله وطرق مكافحته ليتم مراعاتها من الأجهزة المختصة في الخطط والسياسات المستقبلية الداعية لتطوير وتحسين أداء تحصيل إيرادات الدولة.

المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية

1. Reddy Ferdiana, Cielo Solistio ، (2019).

– Article Titled: The Role of Information Technology in Financial and TaxManagement for Startups.

تهدف هذه الدراسة لزيادة مستوى الملاك دافعي الضرائب، و الشركات الناشئة في اندونيسيا ،و دور تكنولوجيا المعلومات في مساعدة بشكل كبير في تنظيم حوكمة المالية و هذا من خلال جمع البيانات من خلال القيام بدراسة إستقصائية ،و أيضا إستخدام إستبيان لجمع البيانات وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج هي أن العديد من شركات تلجا لاستخدام تكنولوجيا و تحول الرقمي في اعداد الفواتير و غيرها من أمور ، خاصة بالنسبة لضريبة الدخل النهائية لشركات الناشئة في اندونيسيا ،و هذه النتائج تبين أن صانعي السياسات قامو بتطوير نظام المعلومات ، واستخدامه كحوكمة مالية و الإدارة الضريبية في وقت واحد.

2. Socoliuc, Marian (2024).

Article Titled: The Impact of Digital Technologies on the Fight Against Tax Evasion – A Fundamental Analysis.

تُعَدُّ الأنظمة الضريبية الفعّالة والشفافة أساسيةً لازدهار اقتصاد أي دولة. وفي هذا السياق، تُصبح الرقمنة أداةً جوهريةً لمكافحة التهرب الضريبي، وهي ظاهرةٌ تُؤثّر سلبيًا على إيرادات الدولة والعدالة الاقتصادية. يهدف هذا البحث إلى تحديد أثر التقنيات الرقمية في مكافحة التهرب الضريبي من خلال تحليلٍ معمقٍ للأدبيات والتشريعات ذات الصلة. تُوضّح الدراسة تعريف التهرب الضريبي، وتدرس مظاهره وأشكاله في الاقتصاد الرقمي، وتُقيّم آثاره على التنمية الاقتصادية المستدامة، وتُحدّد الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لمكافحته على الصعيدين الوطني والدولي. تُشير النتائج إلى أن تبني التقنيات الحديثة يُمكن إدارات الضرائب من كشف محاولات التهرب الضريبي ومنعها بفعاليةٍ أكبر، مما يضمن تحصيلًا أفضل للضرائب ويدعم التنمية الاقتصادية المستدامة. يُمكن أن يُفيد هذا البحث الدولة والجهات التنظيمية الضريبية، التي يُمكنها وضع استراتيجياتٍ مستقبليةٍ تستند إلى توسيع نطاق استخدام التقنيات الرقمية لمكافحة التهرب الضريبي.

3. Su, Larry (2023).

Project Titled : Tax Administration Digitization and Corporate Tax Avoidance.

هدفت الدراسة إلى تأثير حكم الإدارة الرقمية للضرائب على تجنب الشركات للضرائب، باستخدام بيانات من 2032 شركة مدرجة عامة في الصين خلال الفترة من 2010-2020، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

إن الرقمية في جميع الضرائب وإدارتها تقلل بشكل فعال من سلوك تجنب الشركات للضرائب، كما أشارت الدراسة أن تطوير التقنيات الرقمية مثل البيانات الضخمة والحوسبة السحابية لها تأثير مثبط على سلوك تجنب الشركات للضرائب وتستند إلى مشروع جولدن تاكس 3 الذي نفذته الحكومة الصينية من 2013-2016 كتجربة طبيعية شبيهة بمقتضبة.

4. /Amzuică ,et al ,(2023).

International conference entitled: Digitalization of Business – Implications on Tax Evasion Dimensions.

لقد أكدت هذه الدراسة على أن الرقمنة والتقدم التكنولوجي قد غيروا طريقة الإبلاغ عن الضرائب ومراقبتها ومراجعتها على مستوى العالم، بالإضافة إلى سرعة وجودة ودقة البيانات المستخدمة في هذه الإجراءات أدركت السلطات الضريبية والمحاسبون وصناع السياسات والجهات التنظيمية ودافعوا الضرائب آفاق التحول الرقمي، وبدأوا بالفعل في جني فوائد الخدمات الإلكترونية والبرمجيات والتطبيقات والمواقع الإلكترونية، وغيرها. تستكشف هذه الدراسة أثر التحول الرقمي في الأعمال على جوانب متعددة من التهرب الضريبي. ويُقاس مدى تبني الرقمنة باستخدام مؤشر تبني الرقمنة الصادر عن البنك الدولي، بينما يُمثل الاقتصاد الخفي التهرب الضريبي. تستند الدراسة إلى قاعدة بيانات ضخمة تضم معلومات من 155 دولة. وقد استُخدم نموذج انحدار لتقييم العلاقة بين تبني الرقمنة والتهرب الضريبي. يُظهر التحليل أن التضخم والبطالة والحرية الاقتصادية لم يكن لها تأثير يُذكر على التهرب الضريبي. وتُشير النتائج إلى وجود علاقة سلبية وهامة بين تبني الشركات للرقمنة والتهرب الضريبي، مما يُوحى بأن الرقمنة تُسهم في الحد من التهرب الضريبي، قد تُساعد هذه النتائج السلطات على اعتبار الرقمنة أداة فعّالة لمنع الجرائم المالية، كما أن الاستثمار في التكنولوجيا قد يزيد من تحصيل الضرائب ويُساعد الحكومات على تخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية، لزيادة فعالية تحصيل الضرائب ومراقبتها، ينبغي على الحكومات التركيز على تسريع عملية التحول الرقمي، لا سيما في الدول الناشئة. ستفوق مزايا الاستثمار في التحول الرقمي النفقات، على الرغم من أنه قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف بدء التشغيل للاقتصادات الناشئة.

5. Antonín Korauš,et al ,(2021)

Article Titled: Changes in the Structure of International Trade and Services in the Context of Tax Fraud and Tax Evasion.

هدف هذه الدراسة إلى توضيح موقف دول أوروبا حيث اضطرت دول الإتحاد ودول الأعضاء في السنوات الأخيرة إلى اتخاذ موقف أكثر صرامة ضد الاتجاه المتزايد للتهرب الضريبي والاحتيال الضريبي والتجنب الضريبي نتجت التشريعات والإجراءات غير التشريعية للاتحاد الأوروبي في هذا المجال عن توجهات سياسية، ونوايا اقتصادية، ومقترحات، وتسويات تم التوصل إليها بين الدول

الأعضاء، من جهة، والاتحاد الأوروبي، من جهة أخرى، في جهودهم لمكافحة السلوك الاحتياالي في النظام الضريبي. وقد باتت مكافحة هذا السلوك، سواءً كان احتيالياً ضريبياً أو تهرباً ضريبياً أو تجنباً ضريبياً، تحدياً عالمياً حقيقياً، ليس فقط للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، بل للعالم أجمع. وتتعدد أشكال وأساليب إساءة استخدام الأنظمة الضريبية داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه. وتُعد هذه الورقة جزءاً من مشروع "الأساليب الإلكترونية لكشف المعاملات التجارية غير المعتادة في بيئة الأعمال".

المطلب الثالث : مقارنة دراستنا مع الدراسات السابقة .

1. مقارنة دراستنا مع دراسات العربية :

يبرز الجدول الموالي رقم (02) مقارنة تحليلية توضح أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا ومجموعة من الدراسات العربية السابقة، مع تبيان كيفية الاستفادة من نتائجها ومنطلقاتها النظرية.

الجدول رقم (02): يوضح أوجه إختلاف و تشابه بين دراستنا والدراسات العربية

الدراسة السابقة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
بن عزوق منير ، ومسقم مريم، (2020).	كلاهما ركزا على دور الرقمنة والإدارة الإلكترونية كأداة لتحسين التحصيل والحد من التهرب الضريبي مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي	ركزت دراسة بن عزوق على المعوقات (غياب قانون واضح، ضعف البنية التحتية)، بينما ركزت دراستنا على الأثر الفعلي للآليات الرقمية في تقليص فرص التهرب.	الاستفادة من نتائجها في صياغة التوصيات خاصة فيما يتعلق بضرورة توفير بيئة تشريعية وأمنية للبائعات لدعم نجاح الآليات الرقمية.
مشقق الحسين، وبشيش عبد المالك (2023).	يتفق الباحثان في دراسة واقع التهرب الضريبي في الجزائر والبحث عن آليات وقائية فاعلة للحد من هذه الظاهرة	ركزت دراسة مشقق على الآليات القانونية ،والإجرائية (الودية والجبرية) بينما ركزت دراستنا على الآليات التكنولوجية والتقنية الحديثة	توظيفها كإطار نظري لشرح أسباب التهرب وأنواعه والآليات التقليدية مما يبرز أهمية الآليات الرقمية (موضوع دراستنا) كبدل متطور .
قوادري محمد (2022)	كلاهما تناول مفهوم الرقمنة كمتغير مستقل وأثره في الحد من التهرب الضريبي وتوصل لنتائج إيجابية حول دور التقنيات الرقمية في تحسين الأداء الضريبي.	ركزت دراسة قوادري على أداء الرقابة الجبائية بشكل عام بينما تعمقت دراستك في التعرف بالأساليب التكنولوجيا الرقمية ونماذجها الحديثة.	تعرف على نظام الرقابة الجبائية ومكوناته ، ودوره في الإدارة الضريبية للحد من التهرب الضريبي

إبراهيم ناصر جودة (2016).	تتفق مع دراستنا في محاولة استقصاء أثر تكنولوجيا، وكذلك المتغير التابع (التهرب الضريبي)	تختلف في النطاق المكاني (الأردن) والزمني (2016) والمتغير المستقل (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) بينما دراستنا تدرس آليات " التكنولوجيا الرقمية" الحديثة في بيئة معاصرة (2026)	الاستفادة منها كمرجع للمقارنة بين التجربة الجزائرية والأردنية وتأكيد أن التطور التقني هو اتجاه إقليمي وليس محلياً فقط، وتعرف كذلك مفاهيم خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
خالد عيادة عليّات (2013).	كلاهما يسعى لتقديم سياسات مستقبلية وتوصيات تهدف لتطوير أداء تحصيل إيرادات الدولة والحد من التهرب	ركزت دراسة "عليّات" على الأسباب والوسائل التقليدية للتهرب في الأردن، بينما تركّز دراستنا على الحل التكنولوجي الرقمي كأداة ردع حديثة	توظيفها في إبراز تطور أساليب المكافحة من الطرق التقليدية (دراسة عليّات) إلى الآليات الرقمية الحديثة (دراستنا)

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على الدراسات العربية .

2. مقارنة دراستنا مع الدراسات الأجنبية.

يبرز الجدول الموالي رقم (03) مقارنة تحليلية توضح أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا ومجموعة من الدراسات الأجنبية السابقة، مع تبيان كيفية الاستفادة من نتائجها ومنطلقاتها النظرية.

الجدول رقم (03): يوضح أوجه إختلاف والتشابه بين دراستنا والدراسات الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه تشابه	أوجه اختلاف	كيفية إستفادة
Reddy Ferdiana, Cielo Solistio ،	كلاها اتفقا على دور التكنولوجيا الرقمية كمحرك للتطوير، والسعي لتحقيق	حيث ركزت دراسة (Ferdiana) على الشركات الناشئة بينما	اتخاذها مرجعاً نظرياً لإثبات أثر الرقمنة في تنظيم البيانات، و

(2019).	الحوكمة المالية داخل المنظومة الضريبية، والاعتماد على البيانات الرقمية كقاعدة أساسية للتنظيم.	تشمل دراستنا الإدارة الضريبية ككل، واهتمت الدراسة السابقة بـ الامتثال الطوعي بينما تركز دراستنا على الردع والحد من التهرب بالإضافة إلى الاختلاف في البيئة الجغرافية والزمنية.	استخلاص نتائجها الإيجابية لدعم فرضيتنا حول كفاءة الأنظمة التقنية، و استخدامها لإبراز الفجوة البحثية.
Socoliuc, Marian(2024).	تتفق مع دراستنا في أن الرقمنة أداة جوهرية لمكافحة التهرب الضريبي وتحقيق الشفافية والعدالة الاقتصادية	ركزت هذه الدراسة على تحليل معمق للأدبيات والتشريعات الدولية، بينما ركزت دراستنا على تشخيص واقع تطبيق الآليات الرقمية في الإدارة الضريبية	تدعم دراستنا بحجة قوية مفادها أن التحول الرقمي ليس مجرد خيار تقني، بل هو استراتيجية دولية لتحقيق التنمية المستدامة وحماية الإيرادات
/Su Larry (2023).	تتفق مع دراستنا في أن الرقمنة تقلل بشكل فعال من سلوك تجنب الضرائب والتهرب بالإضافة أن كلا الدراستين اعتمد على تقنيات الحوسبة السحابية وتحليل البيانات لتحسين الامتثال الضريبي	ركزت دراسة "Su,Larry" على قطاع الشركات (3032) شركة في (الصين) وطرق تجنبها للحصول الجبائي بينما دراستنا أكثر شمولية	الاستفادة من نتائجها الحديثة (2024) لإثبات أن التقنيات المتقدمة مثل الحوسبة السحابية هي مستقبل "الآليات الرقمية" التي تتناولها في موضعنا.
/Amzuică ,et al (2023).	تتفق مع دراستنا في أن الرقمنة والتقدم التكنولوجي غير طرق الإبلاغ عن الضرائب ومراجعتها، مما يساهم في الحد من التهرب الضريبي	شملت دراسة "Amzuică" نطاقاً واسعاً جداً (155 دولة) وبحثت في رقمنة الأعمال ككل وأثرها على	الاستفادة من تأكيدها على أن الاستثمار في التكنولوجيا رغم تكاليفها الأولية، يفوق مزايا الاستثمار في الرقابة التقليدية مما

يعزز توصيات دراستنا.	الاقتصاد الخفي، بينما دراستنا نطاقها ضيق، بحيث تركز على تطبيق الآليات داخل الإدارة الضريبية.		
الاستفادة منها في إبراز أن التهرب الضريبي يعد مكشّل عالمي يتطلب "أساليب إلكترونية" متطورة للكشف عن المعاملات غير المشروعة وهو ما يدعم أهمية بحثنا.	ركزت دراسة "Korauš" على سياق الاتحاد الأوروبي والتجارة الدولية، بينما دراستك تركز على آليات التكنولوجيا الرقمية في السياق المحلي والإداري	كلاهما يسعى لتقديم مقترحات لمكافحة السلوك الاحتيالي في النظام الضريبي وضبط المعاملات التجارية غير المعتادة	Antonín Korauš,et al ,(2021).

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على دراسات السابقة باللغة الأجنبية .

خلاصة الفصل:

في ضوء ما تم عرضه في هذا الفصل، يتبين أن التكنولوجيا الرقمية أصبحت عنصراً محورياً في تحديث الإدارة الضريبية وتحسين أدائها، من خلال ما توفره من أدوات متطورة تساهم في تسريع المعاملات، رفع دقة المعالجة وتعزيز الشفافية في التعاملات الجبائية، كما أن هذا التحول الرقمي يسهم في إعادة بناء العلاقة بين الإدارة والمكلفين على أساس الثقة والامتثال الطوعي.

ومن جهة أخرى، تظل ظاهرة التهرب الضريبي من أبرز التحديات التي تعيق فعالية النظام الضريبي، نظراً لتأثيرها المباشر على إيرادات الدولة وإخلالها بمبدأ العدالة بين المكلفين، وقد أظهر هذا الفصل أن هذه الظاهرة تتطلب معالجات شاملة تتجاوز الأساليب التقليدية.

وعليه، فإن التكامل بين تبني التكنولوجيا الرقمية وتفعيل آليات الرقابة الحديثة يمثل مدخلاً أساسياً للحد من التهرب الضريبي، وتحقيق إدارة ضريبية أكثر كفاءة وفعالية، بما يدعم الاستقرار المالي ويواكب متطلبات التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لِلدراسة

تمهيد

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتكنولوجيا الرقمية و ظاهرة التهرب الضريبي من خلال عرض مختلف المفاهيم والأساليب والنماذج الرقمية المعتمدة، والتجارب التي تناولت هذا الموضوع، يأتي هذا الفصل التطبيقي ليسلط الضوء على واقع تطبيق هذه الآليات في الإدارة الضريبية من خلال دراسة ميدانية.

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق آليات التكنولوجيا الرقمية في إدارة الضرائب بولاية سعيدة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين بمركز الضرائب، وذلك من خلال جمع وتحليل البيانات الميدانية التي تم الحصول عليها عبر أداة الاستبيان

تم تصميم استبيان خاص لهذا الغرض، يتضمن مجموعة من العبارات التي تغطي مختلف أبعاد الموضوع. وتم توزيعه على عينة من العاملين بمركز الضرائب لولاية سعيدة، نظراً لكونهم المعنيين بشكل مباشر بتطبيق الأنظمة الرقمية في عملهم اليومي، ولإلمامهم بجوانب الموضوع من الناحية العملية.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل إجابات أفراد العينة، واختبار فرضيات الدراسة والتعرف على وجهات نظرهم حول مدى فعالية الآليات الرقمية المعتمدة في تحسين الأداء الضريبي والحد من التهرب الضريبي، إضافة إلى رصد المعوقات التي تواجه التطبيق واقتراح سبل تطويرها.

ولتحقيق هذه الأهداف، تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التعرف على المديرية

المبحث الثاني: عرض و تحليل الاستبيان

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

المبحث الأول : التعرف على مديرية الضرائب لولاية سعيدة

المطلب الأول : نشأة وتعريف مديرية الضرائب لولاية سعيدة

نشأ المركز الجوازي للضرائب بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002 ودخل حيز التنفيذ سنة 2006 و يضم كل من مديرية كبريات المؤسسات و مركز الضرائب، ويعتبر مصلحة جديدة للمديرية العامة للضرائب أما مركز الضرائب يعتبر مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب الذي يختص حصريا بالملفات الحالية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم، يطمح مركز الضرائب المنشأ بهدف تقليل خدمة نوعيه إلى تطوير شراكة جديدة تجمعها بالمكلفين بالضريبة تقوم على أساس تواجد الاستماع والاستجابة ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة . ولقد كان أول افتتاح نموذجي لمركز الضرائب لروينة في سنة 2009، وسجل المركز النموذجي في مدة قصيرة : من حيث الأداء المالي معالجة القضايا النزاعية، الرقابة والاستقبال.

و مع هذه العودة الايجابية للغاية الخبرة، قامت المديرية العامة للضرائب في أواخر سنة 2011 بوضع خير عمل مجموعة من مراكز الضرائب بولايات الوطن ثانيا مهام مركز الضرائب مانات المائتة للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي للوطن¹.

المطلب الثاني: مهام مديرية الضرائب لولاية سعيدة

الفرع الأول: مهام المديرية

- تعتبر من المصالح الخارجية للمديرية العامة للضرائب، و هي مكلفة ب²:
- ✓ ضمان ممارسة السلطة السلمية المراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب.
 - ✓ السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح و تحقيق الأهداف المحددة لها.
 - ✓ تنظيم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية.
 - ✓ إصدار الجداول و قوائم المنتوجات و شهادات الإلغاء أو التخفيض و تعابنها وتصادق عليها وتقوم النتائج وتعد الحصيلة الدورية.

¹ مديرية الضرائب لولاية سعيدة.

² مديرية الضرائب لولاية سعيدة.

- ✓ تحليل و تقويم دوريا عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها، إعداد تلخيصا عن ذلك و اقتراح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها.
- ✓ الجداول و سندات الإيرادات و تحصيل الضرائب و الأتاوى.
- ✓ مراقبة التكفل والتصفية اللتين يقوم بهما كل مكتب قباضة و متابعة تسوية ذلك.
- ✓ متابعة تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل
- ✓ ضمان الرقابة القبلية وتصفية حسابات تسيير القابضين.
- ✓ تنظيم جمع المعلومات الجبائية و استغلالها.
- ✓ إعداد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة و متابعة تنفيذها و تقويم نتائجها.
- ✓ وضع الرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار و تأذن بالزيادة إن اقتضى الأمر ذلك.
- ✓ دراسة العرائض و تنظيم أشغال لجان الطعن و متابعة المنازعات و مسك الملفات بصفة منتظمة.
- ✓ متابعة تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال وعاء الضريبة؛
- ✓ تقدير احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والمادية و التقنية و المالية و إعداد تقديرات الميزانية المطابقة لذلك.
- ✓ ضمان تسيير المستخدمين والاعتمادات المخصصة لهذه المصالح.
- ✓ توظيف و تعيين المستخدمين الذين لم تقرر طريقة أخرى لتعيينهم.
- ✓ تنظيم و تطبيق أعمال التكوين و تحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب.
- ✓ تكوين رصيда وثائقيا للمديرية الولائية و تسييره وضمان توزيعه و تعميمه.
- ✓ السهر على مسك ملفات جرد الأملاك العقارية والمنقولة كما تسهر على صيانة هذه الخيرة والمحافظة عليها.
- ✓ تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
- ✓ نشر المعلومات و الآراء لفائدة المكلفين بالضريبة.

الفرع الثاني: فروع مديرية الضرائب لولاية سعيدة
تتكون المديرية الولائية للضرائب من خمس (05) مديريات فرعية:

أولا: المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

وتكلف ب:

- ✓ تنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها، كما تكلف بأشغال الإصدار
- ✓ التكفل بطلبات اعتماد حصص شراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و متابعتها ومراقبتها.

✓ متابعة أنظمة الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.

✓ تعمل على تسيير:

1- مكتب الجداول

ويكلف ب:

- ✓ التكفل بالجداول العامة والتصديق عليها.
- ✓ التكفل بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل.

2- مكتب الإحصائيات:

ويكلف ب:

- ✓ استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية
- ✓ مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل
- ✓ مركزة الوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.

3- مكتب التنظيم والعلاقات العامة:

ويكلف ب:

- ✓ إستلام و دراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مع تسليم هذه الاعتمادات.

✓ متابعة الأنظمة الجبائية الخاصة و الإمتيازية.

4- مكتب التنشيط والمساعدة:

ويكلف ب:

- ✓ التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب وكذا بتنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل و انسجامها.
- ✓ متابعة تقارير التحقيق في التسيير ومعالجتها.

ثانيا: المديرية الفرعية للحصول

وتكلف ب:

- ✓ التكفل بالجدول وسندات الإيرادات و مراقبتها ومتابعتها وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج آخر أو أتوى.
- ✓ متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قابضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري للضريبة.
- ✓ التقييم الدوري لوضعية التحصيل و تحليل النقائص لا سيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي.
- ✓ مراقبة القابضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.
- ✓ تعمل على تسيير:

1- مكتب مراقبة التحصيل:

ويكلف ب:

- ✓ دفع نشاطات التحصيل.
- ✓ المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة و عند إرجاع فائض المدفوعات .
- ✓ إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية.

2- مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله:

ويكلف بضمان:

- ✓ متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها.

- ✓ المراقبة الدورية لوضعية الصندوق و حركة الحسابات المالية و القيم غير النشطة.
- ✓ التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير، بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها.

- ✓ ضمان إعداد و تأشير عمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

3- مكتب التصفية:

ويكلف بضمان:

- ✓ مراقبة التكفل بالجدول العامة وسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية.
- ✓ استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها.
- ✓ مركزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحق.
- ✓ التكفل بجدول القبول في الإرجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها و جدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل، و مراقبة كل ذلك.

ثالثا: المديرية الفرعية للمنازعات

وتكلف بضمان:

- ✓ معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية وتبليغ القرارات المتخذة و الأمر يصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة.
- ✓ معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة.
- ✓ تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية.
- ✓ تعمل على تسيير:

1- مكتب الاحتجاجات:

ويكلف ب:

- ✓ استلام دراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة.
- ✓ استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

2- مكتب لجان الطعن:

✓ ويكلف ب:

دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقديمها للجان المصالحة و الطعن النزاعي أو الإعفائي المختصة.

✓ تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الإعفائي المختصة.

3- مكتب المنازعات القضائية:

✓ ويكلف ب:

إعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة.
✓ الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض ضريبة.

4- مكتب التبليغ والأمر بالصرف:

✓ ويكلف ب:

تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن.
✓ الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك.

رابعاً: المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية

وتكلف ب:

✓ بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها.

✓ تعمل على تسيير:

1- مكتب البحث عن المعلومة الجبائية: الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف ب:

✓ تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة ومراقبتها وكذا تحصيلها.

✓ تنفيذ برامج التدخلات و البحث وكذا تنفيذ حق الإطلاع و حق الزيارة بالتنسيق مع المصالح و المؤسسات المعنية.

2- مكتب البطاقات والمقارنات:

ويكلف ب:

- ✓ تكوين و تسيير مختلف البطاقات الممسوكة.
- ✓ التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة.
- ✓ مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة و إعداد وضعيات إحصائية و حواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.

3- مكتب المراجعات الجبائية: الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بضمان:

- متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة.
 - ✓ تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة.
 - ✓ إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.
- 4- مكتب مراقبة التقييمات:** الذي يعمل في شكل فرق ويكلف ب:
- ✓ إستلام و استغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجانا.
 - ✓ المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية (التطبيق).
 - ✓ متابعة أشغال الخيرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

خامسا: المديرية الفرعية للوسائل

وتكلف ب:

- ✓ تسيير المستخدمين و الميزانية والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب.
- ✓ السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها وكذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل.
- ✓ تعمل على تسيير:

1- مكتب المستخدمين والتكوين:

ويكلف ب:

- ✓ السهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين.
- ✓ إنجاز أعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.

2- مكتب عمليات الميزانية:

ويكلف ب:

- ✓ القيام في حدود صلاحياته بتنفيذ العمليات الميزانية.
- ✓ تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة، وذلك في حدود الاختصاص المخول له.
- ✓ تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب.

✓ الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.

3- مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف:

ويكلف ب:

- ✓ تسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب تنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهيكل و العتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.

4- مكتب الإعلام الآلي:

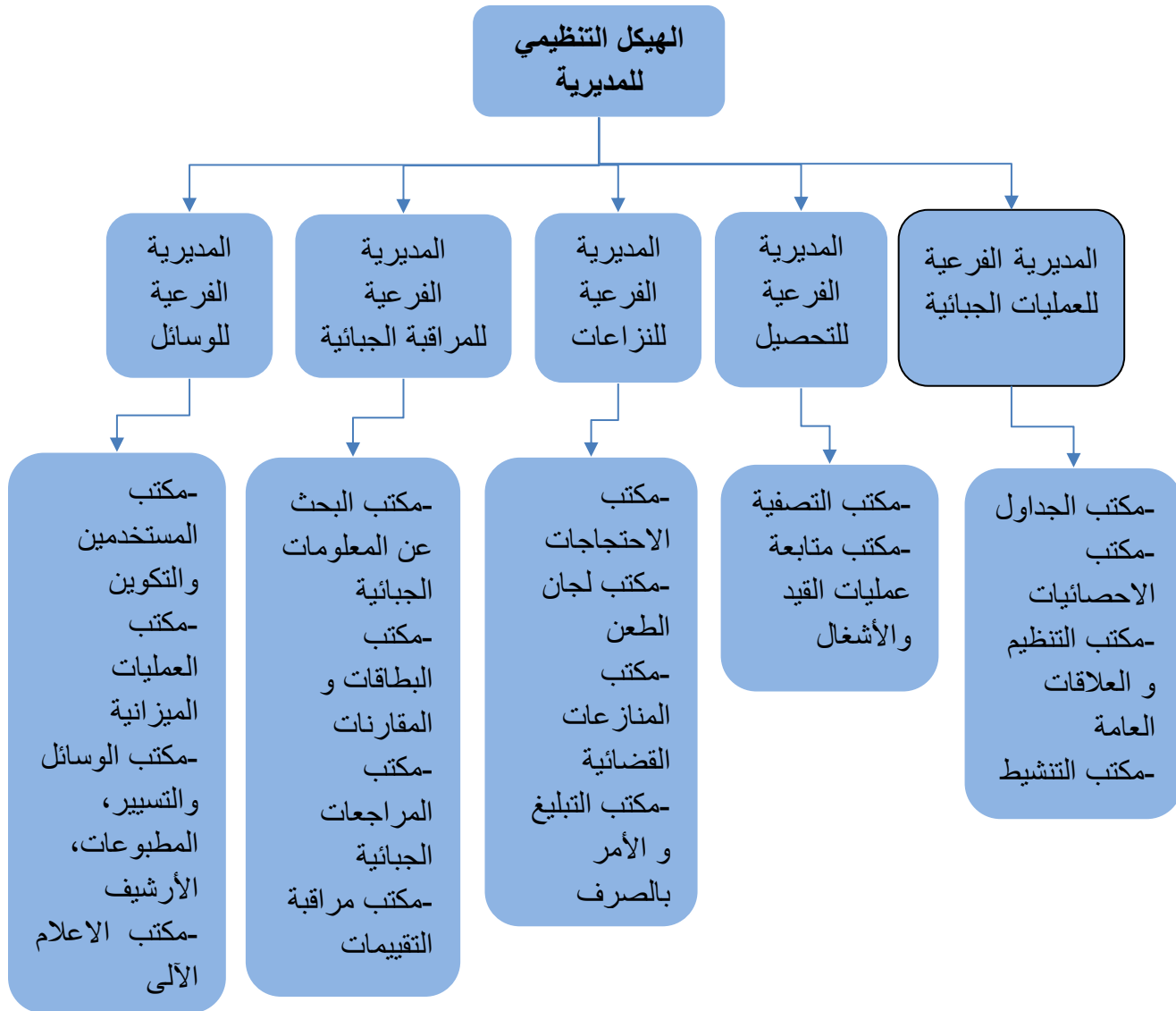
ويكلف ب:

- ✓ التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي.
- ✓ المحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمديرية

شكل الموالي رقم (02) يمثل هيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية سعيدة

شكل رقم (02): هيكل تنظيمي لمديرية الضرائب لولاية سعيدة¹



¹ <https://www.mfdgi.gov.dz/ar/>.

المبحث الثاني: عرض و تحليل الاستبيان

المطلب الأول : تصميم الاستبيان

أداة الدراسة:

تم الاعتماد على الاستبيان بصفة أساسية في جمع البيانات من أجل الإدراك الجيد للعلاقة بين متغيرات الدراسة وتحقيق أهداف البحث، وفيما يلي خطوات تحضير الاستبيان ونشره وتحليله:

1. خطوات بناء الاستبيان:

مرت عملية إعداد الاستبيان بعدة مراحل تمثلت في:

ح- تصميم الأسئلة بأسلوب بسيط و واضح بحيث تكون قابلة للفهم من قبل المستجوبين ولا تحتاج إلى تفسيرات أخرى متعددة.

خ- عرض الاستبيان لعملية التحكيم على الأستاذ المشرف.

د- تعديل الاستبيان بشكل أولى حسب ما يراه المشرف.

ذ- عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة وذلك بغية التأكد من سلامة بناء الاستمارة وصياغة الأسئلة، وكذلك لتقادي الأخطاء التقنية والمنهجية التي تؤول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة.

وبناء على الملاحظات والتوصيات المقدمة من قبل المشرف والأساتذة المحكمين، قمنا بتعديل وتصحيح الأسئلة على ضوء الملاحظات الواردة، وذلك تمهيدا لصياغة الاستبيان بشكله النهائي.

2. تقسيم الاستبيان:

بعد عملية التحكيم قمنا بتوزيع استمارة الاستبيان وذلك من 15\02\2026 إلى 01\03\2026

عن طريق التسليم والاستلام، حيث احتوى على مقدمة عامة حول الموضوع، الشرح، أهداف الاستبيان، كما تضمن ثلاثة أقسام من الأسئلة:

ر - القسم الأول: يتضمن مجموعة من المعلومات الديمغرافية لأفراد العينة (الجنس، الخبرة، السن، المستوى التعليمي، الوظيفة).

ز - **القسم الثاني:** المحور الأول (التكنولوجيا الرقمية) يتناول هذا المحور موضوع التكنولوجيا الرقمية المطبقة في الإدارة الضريبية، حيث يضم (15) سؤالاً، تهدف إلى قياس مدى استخدام وتبني الوسائل الرقمية.

س - **القسم الثالث:** المحور الثاني (التهرب الضريبي) يتعلق هذا المحور بظاهرة التهرب الضريبي، حيث يحتوي على (15) سؤالاً، تهدف إلى دراسة أسباب هذه الظاهرة ومدى تأثيرها، وكل هذا موضح في (الملحق الأول) .

المطلب الثاني : تحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

بعد تصميم الاستبيان واختباره وتعديله تم تعميمه على العينة المستهدفة في الدراسة وهذه الأخيرة مكونة من عمال مديرية الضرائب بسعيدة بحجم عينة مكون من 52 مجيب على الاستبيان، تم استرجاع 44 عينة فقط منها 2 غير صالحة، وبعد جمعه تم تحليله عن طريق برنامج SPSS نسخة 26 وهو اختصار لعبارة "Statistical Package for the Social Science" بحيث يسهل لنا البرنامج الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم الموضوع ويسهل لنا البرنامج صنع القرار حيال موضوع الدراسة من خلال إدارته للبيانات وتحليله الإحصائي السريع للنتائج وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية للقسم الأول (البيانات الشخصية)
- معامل ألفا كرونباخ لمعرفة صدق وثبات الاستبيان
- تحليل محاور الدراسة " المتوسطات الحسابية لمؤشرات الدراسية والانحرافات المعيارية "
 - التحليل الوصفي للمؤشرات
 - اختبار التوزيع الطبيعي: اختبار كولمغروف - سمرنوف للعينة الواحدة (One Sample K-S)
 - اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test)
- اختبار فرضيات الدراسة

○ اختبار الارتباط الثنائي بيرسون .

1. معامل ألفا كرونباخ لمعرفة صدق وثبات الاستبيان :

اعتبرت الطريقة التي بنيت فيها الاستبانة دلالة صدق منطقي لها ولغرض تحديد ثبات الأداة تم استخدام اختبار Cronbach's Alpha ، بحيث يأخذ قيمة تتراوح بين [1.0] فإذا كانت قيمة المعامل تساوي الصفر يعني لا يوجد ثبات في البيانات وعلى العكس أي المجال المعمول به ما فوق 0.6 والجدول يوضح ذلك:

الجدول رقم (04):يوضع معامل ألفا كرونباخ.

المحاور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
المحور الأول	15	0.980
المحور الثاني	15	0.814
المجموع	30	0.680

يعكس جدول معامل ألفا كرونباخ مستوى الصدق والثبات للاستبيان في محاوره الرئيسية. يُلاحظ أن المحور الأول الذي يتكون من 15 عبارة حقق قيمة ألفا مرتفعة جدًا (0.980) ، مما يشير إلى مستوى عالٍ من الاتساق الداخلي بين العبارات، وهو ما يعكس ثباتًا قويًا للمحور. في المقابل، حصل المحور الثاني على قيمة 0.814، وهي أيضًا تُعد جيدة جدًا وتشير إلى ثبات مقبول وموثوق لأداة القياس في هذا المحور. أما بالنسبة للمجموع الكلي للاستبيان، فقد سجل قيمة 0.680، وهي أقل نسبيًا، لكنها تظل ضمن الحدود المقبولة للثبات في الدراسات الاجتماعية، وإن كانت تشير إلى ضرورة مراجعة بعض العبارات أو إعادة توزيعها لتعزيز الاتساق الكلي. من الواضح أن المحاور الفردية أكثر تماسكًا من الاستبيان ككل. ويُوصى دائمًا بالعمل على تعزيز الثبات الكلي لضمان دقة النتائج. تعكس هذه النتائج موثوقية جيدة للأداة البحثية بشكل عام، لكنها تشير إلى وجود بعض الفروق في الثبات بين المحاور.

2. التحليل الوصفي للمتغيرات الوسيطة

يهدف التحليل الوصفي للمتغيرات الوسيطة إلى التعرف على الخصائص الديموغرافية والمهنية لأفراد عينة الدراسة، وذلك من خلال عرض وتفسير البيانات المتعلقة بالمتغيرات الشخصية للمبحوثين، بما يسهم في تكوين صورة واضحة عن مجتمع الدراسة والعينة محل التحليل.

✓ التحليل الوصفي لمتغير الجنس :

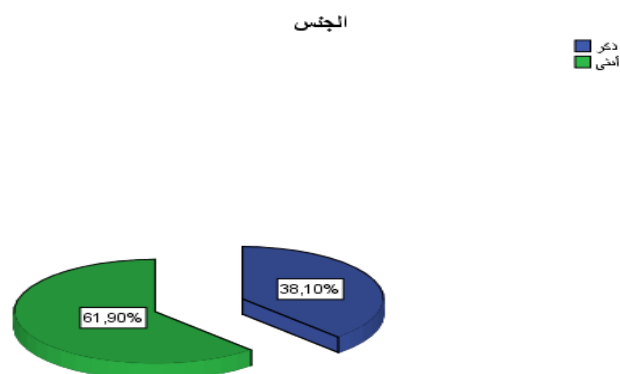
يسهم التعرف على التوزيع الجنسي للمبحوثين في تقديم وصف أولي لخصائص عينة الدراسة، كما يوضحه الجدول الآتي.

الجدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	16	38.1%
أنثى	26	61.9%
المجموع	42	100%

من الجدول أعلاه يتضح أن ثلثي أفراد العينة بنسبة 38.10% هم ذكور، أي 16 فرد بينما بلغت نسبة الإناث 61.9% أي 26 فرد ، حيث الشكل الموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس .

الشكل رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب الجنس



✓ التحليل الوصفي لمتغير السن :

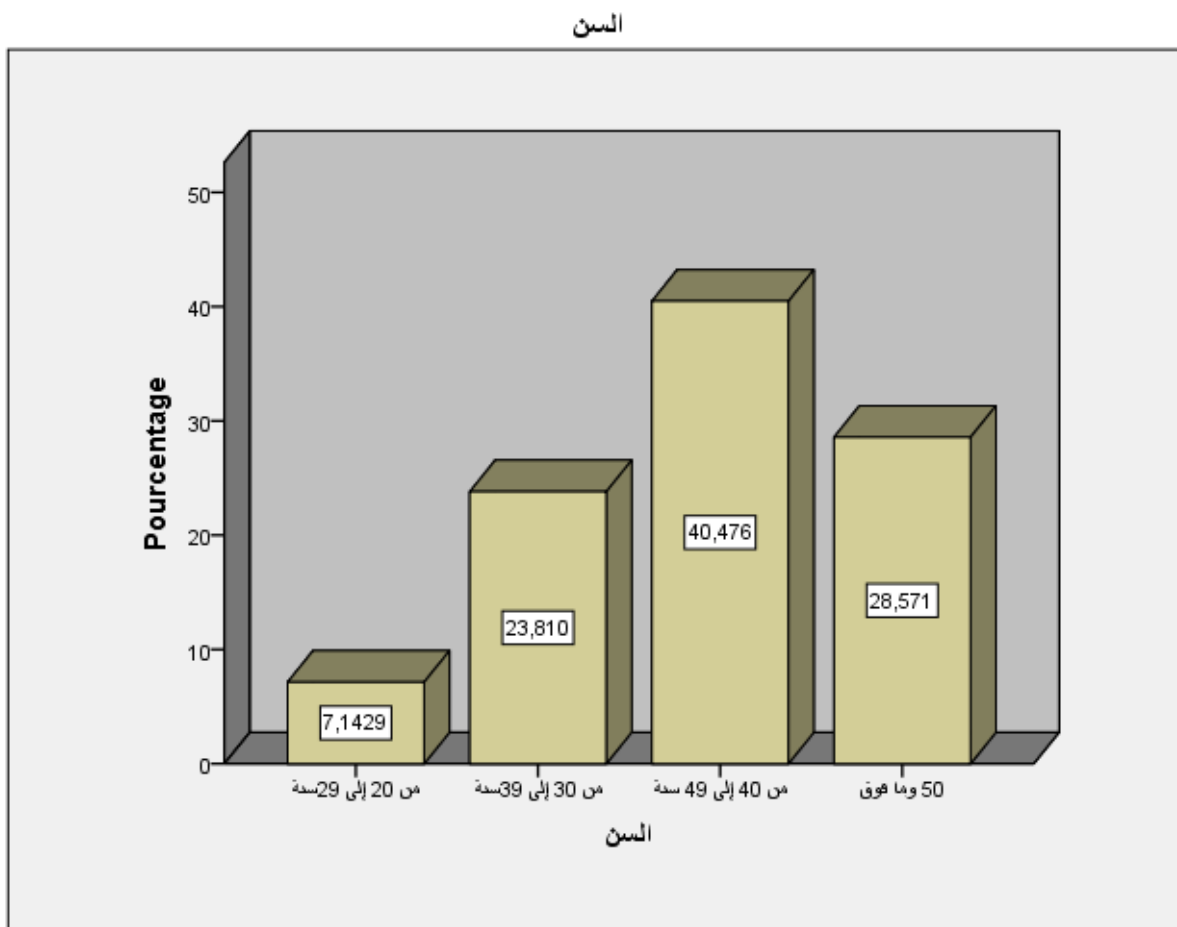
تعد الفئة العمرية من المتغيرات المهمة في توصيف أفراد العينة، لذلك تم عرض توزيعهم وفق هذا المتغير في الجدول الآتي.

الجدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة
من 20 إلى 29 سنة	3	7.1%
من 30 إلى 39 سنة	10	23.8%
من 40 إلى 49 سنة	17	40.5%
50 وما فوق	12	28.6%
المجموع	42	100%

من الجدول أعلاه يتضح أن نسبة 40.5% من أفراد العينة عمرهم (من 40 إلى 49 سنة) وعددهم 17 فرداً، تليها نسبة 28.6% من أفراد العينة عمرهم (أكثر من 50 سنة) أي 12 فرداً، ونسبة 23.8% من أفراد العينة عمرهم (من 30 إلى 39 سنة) وعددهم 10 أفراد وفي الأخير نجد نسبة 7.1% من أفراد العينة عمرهم (من 20 إلى 29 سنة) وعددهم 03 أفراد، حيث الشكل الموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب السنة.

الشكل رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب السن



✓ التحليل الوصفي لمتغير المستوى التعليمي:

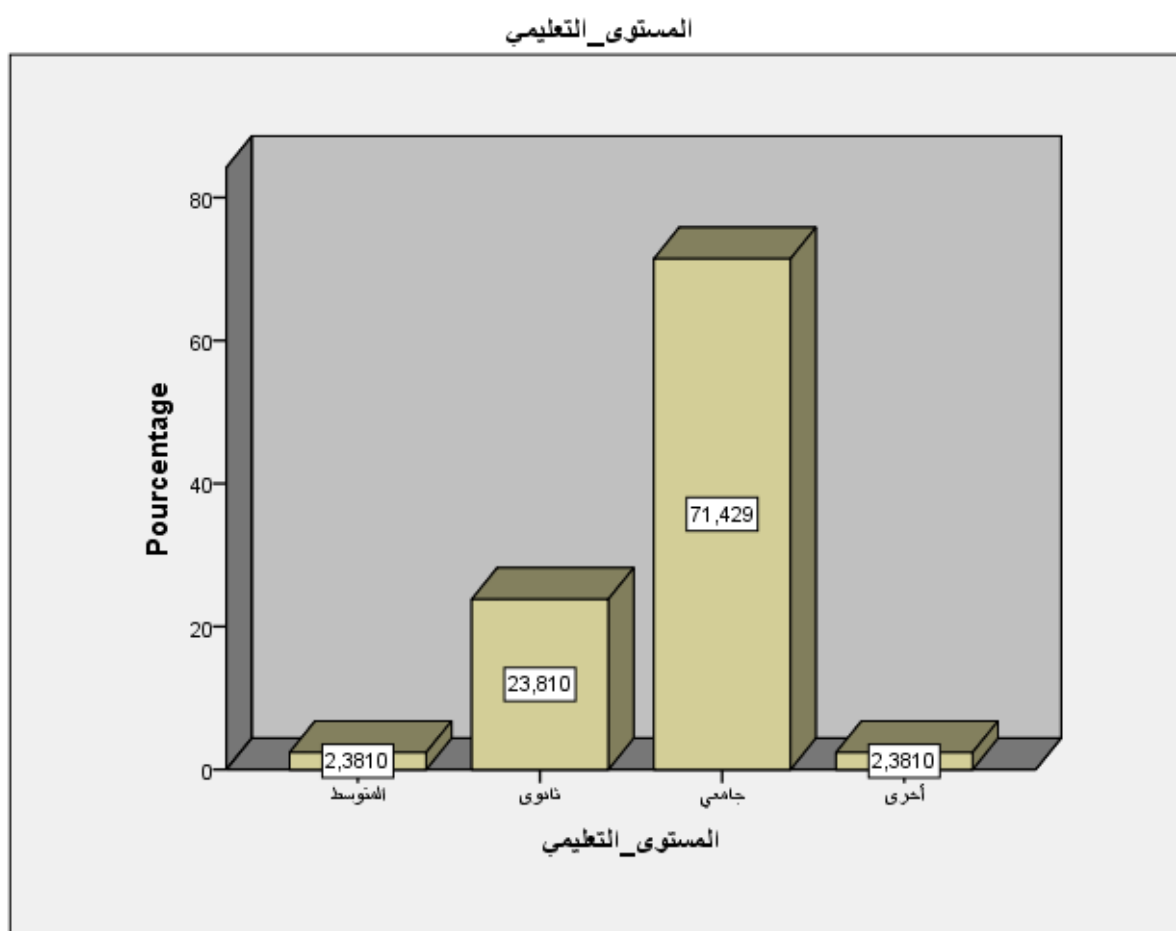
يساعد المستوى التعليمي على إبراز الخلفية العلمية للمبحوثين، وهو ما يبينه الجدول الآتي.

الجدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي
%2.4	1	المتوسط
%23.8	10	ثانوي
%71.4	30	جامعي
%2.4	1	أخرى
%100	42	المجموع

من الجدول أعلاه يتضح أن أغلبية أفراد العينة وبنسبة %71.4 مستواهم التعليمي (جامعي) عددهم 30 فردا، تليها نسبة %23.8 مستواهم التعليمي (ثانوي) وعددهم 10، في حين نجد أن نسبة %2.4 لديهم مستوى تعليمي (متوسط) وعددهم 01 فرد فقط، أما باقي أفراد العينة لديهم مستوى تعليمي آخر ونسبتهم %2.4، حيث الشكل الموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب مستوى التعليمي .

الشكل رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي



✓ التحليل الوصفي لمتغير سنوات الخبرة :

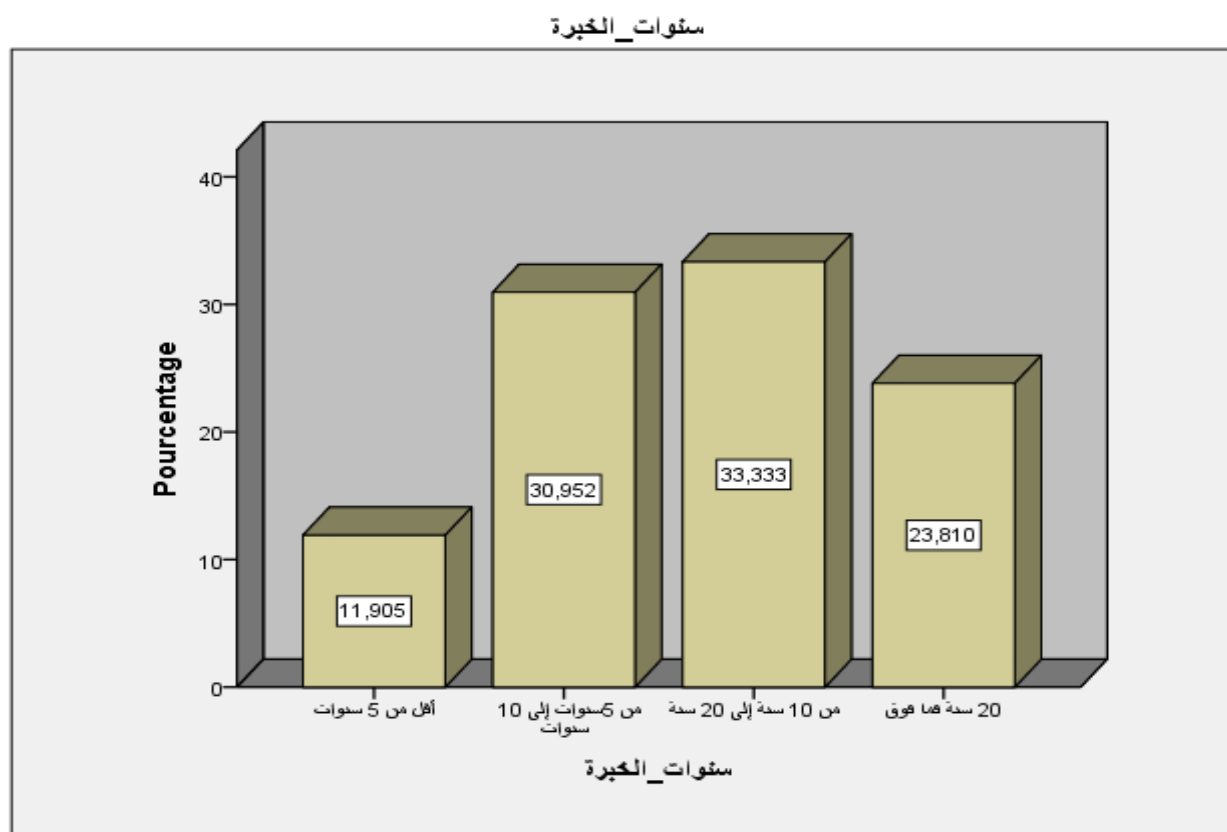
تعكس سنوات الخبرة المهنية مدى تراكم المعارف والتجارب العملية لدى أفراد العينة، كما هو موضح في الجدول الآتي.

الجدول رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	5	11.9%
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	13	31%
من 10 سنة إلى 20 سنة	14	33.3%
20 سنة فما فوق	10	23.8%
المجموع	42	100%

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة 33.3 % من أفراد العينة هم من لديهم خبرة مهنية (من 10 سنوات إلى 20 سنة) وعددهم 14 فرد ، تليها نسبة أفراد العينة الذين لديهم خبرة مهنية (من 05 سنوات إلى 10 سنوات) حيث قدرت بـ 31 % و عددهم 13 فرد وهو ما يدل على أن غالبية أفراد العينة يمتلكون خبرة متوسطة إلى عالية في مجال العمل، في المقابل نجد أن نسبة 23.8 % لديهم خبرة مهنية (أكثر من 20) وعددهم 10 أفراد ،وفي الأخير نجد الأفراد الذين لديهم خبرة مهنية (أقل من 05 سنوات) و بنسبة 11.9 % وعددهم 05 أفراد وهو ما يدل على أن نسبة قليلة من أفراد العينة حديثي الخبرة، حيث الشكل الموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة .

الشكل رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة



✓ التحليل الوصفي لمتغير الوظيفة :

يبرز التوزيع الوظيفي لأفراد العينة طبيعة المناصب التي يشغلونها داخل المؤسسة محل الدراسة، كما يوضحه الجدول الآتي

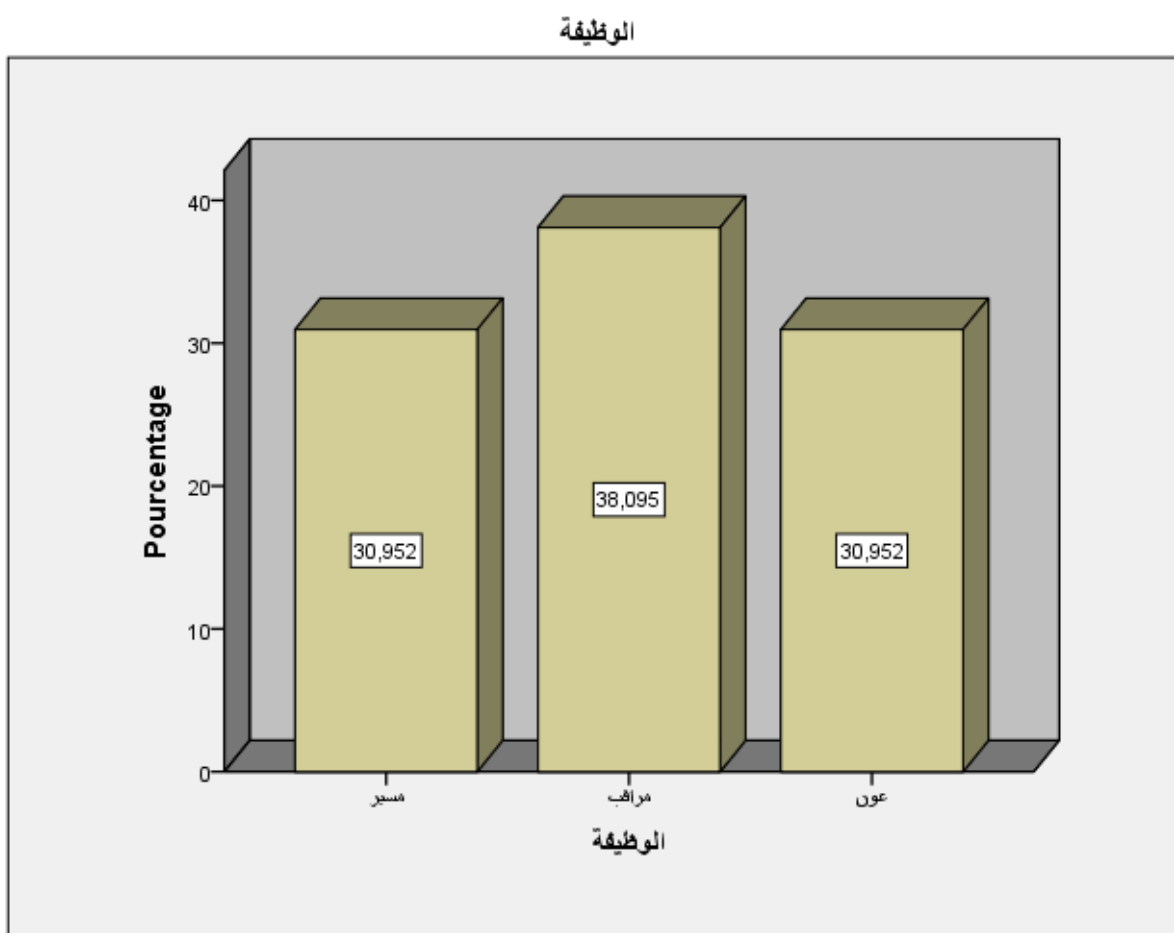
الجدول رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة
مسير	13	30.95%
مراقب	16	38.09%
عون	13	30.95%

المجموع	42	%100
---------	----	------

من الجدول أعلاه يتضح أن نسبة 38.1% من أفراد العينة يشغلون منصب مراقب وعددهم 16 فرد، ما يدل على أن هذه الفئة تلعب دوراً محورياً في سير المؤسسة، خاصة في ما يتعلق بمتابعة العمليات وضمان احترام الإجراءات، في حين جاءت فئتا المسيرين والأعوان بنفس النسبة 31.0% لكل منهما، وهو ما يعكس توازناً نسبياً بين المستويات الإدارية العليا (المسيرين) والمستويات التنفيذية (الأعوان)، حيث الشكل الموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.

الشكل رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة



المطلب الثالث: التحليل الوصفي للمتغيرات الرئيسية.

1. المحور الأول: التكنولوجيا الرقمية

يوضح الجدول التالي التحليل الوصفي لعبارات المحور الأول (التكنولوجيا الرقمية).

الجدول رقم(10): التحليل الوصفي لعبارات التكنولوجيا الرقمية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
01	تعتمد الإدارة الضريبية على نظم معلومات رقمية في تسجيل ومعالجة البيانات الضريبية	1.74	0.445	منخفض
02	يتم استخدام الأنظمة الرقمية في أرشفة وحفظ الملفات الضريبية.	2.12	0.803	منخفض
03	تتيح التكنولوجيا الرقمية إمكانية الوصول الفوري ألي المعلومات الضريبية عند الحاجة.	1.90	0.759	منخفض
04	تساهم الأنظمة الرقمية في تحسين دقة البيانات الضريبية المتداولة داخل الإدارة	1.81	0.707	منخفض
05	يستخدم التحول الرقمي كوسيلة لتبسيط الإجراءات الضريبية الإدارية	2.05	0.582	منخفض
06	تسمح الأنظمة الرقمية بمتابعة العمليات الضريبية في مختلف مراحلها	1.98	0.680	منخفض
07	تدعم التكنولوجيا الرقمية عملية إعداد التقرير والإحصاءات الضريبية	2.00	0.698	منخفض
08	يعتمد على الوسائل الرقمية في تبادل المعلومات	2.10	0.790	منخفض

			بين الهياكل الإدارية الضريبية	
09	تساهم الأنظمة الرقمية في تحسين مستوى التنسيق داخل الإدارة الضريبية	1.83	0.621	منخفض
10	تستخدم التطبيقات الإلكترونية في تقديم بعض الخدمات الضريبية للمكلفين.	2.10	0.790	منخفض
11	تسمح الأنظمة الرقمية تحسين عملية الرقابة والمتابعة العربية	1.95	0.623	منخفض
12	يتم توظيف التكنولوجيا الرقمية الدعم عملية اتخاذ القرار داخل الإدارة الضريبية	2.17	0.730	منخفض
13	يساهم استخدام الأنظمة الرقمية في تقليص الزمن اللازم لمعالجة الملفات الضريبية	2.00	0.937	منخفض
14	تعتمد الإدارة الضريبية على التكنولوجيا الرقمية في تحديث أساليب العمل	2.12	0.960	منخفض
15	التحول الرقمي أحد متطلبات عصرنة الإدارة الضريبية	1.67	0.721	منخفض
	الاتجاه العام لمحو التكنولوجيا الرقمية	1.96	0.443	منخفض

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على مخرجات spss.

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن الاتجاه العام لفقرات محور التكنولوجيا الرقمية منخفض، حيث قُدر المتوسط الحسابي له بـ 1.96 والانحراف المعياري بـ 0.443. وتراوح المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات هذا البعد ما بين (1.67 و 2.17) حيث جاءت جميع العبارات بدرجة أهمية "منخفضة"، وبانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.445 و 0.960)

حيث جاءت العبارة رقم (12) التي تنص على أنه "يتم توظيف التكنولوجيا الرقمية لدعم عملية اتخاذ القرار داخل الإدارة الضريبية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر بـ 2.17 وانحراف معياري 0.730 وبالرغم من أنها الأعلى ترتيباً في هذا المحور، إلا أنها تظل ضمن النطاق المنخفض، مما يشير إلى أن الاستفادة من التقنيات الرقمية في الجوانب الاستراتيجية كصنع القرار لا تزال في مراحلها الأولية المحدودة.

وجاءت العبارة رقم (15) المتعلقة بـ "التحول الرقمي أحد متطلبات عصرنة الإدارة الضريبية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدر بـ 1.67 وانحراف معياري 0.721 وهذا مؤشر حساس يعكس ضعف القناعة أو الوعي لدى أفراد العينة بضرورة الرقمنة كركيزة أساسية للتطوير، أو ربما يعبر عن حالة من الإحباط تجاه وتيرة التحديث التقني، مما يبرر الجمود في أساليب العمل التقليدية المتبعة.

وبناءً على النتائج التي يوضحها الجدول أعلاه، وبما أن الاتجاه العام لمحور التكنولوجيا الرقمية منخفض، فإن ذلك يعكس أن مستوى الاعتماد على التقنيات الحديثة في الإدارة الضريبية محل الدراسة يُعد ضعيفاً ولا يرقى للمستويات المطلوبة للتحول الرقمي الفعال. الأمر الذي يستدعي من الإدارة وقفة جادة لإعادة النظر في بنيتها التحتية الرقمية.

2. المحور الثاني: التهرب الضريبي

يوضح الجدول التالي التحليل الوصفي لعبارات المحور الثاني (التهرب الضريبي).

جدول رقم (11): التحليل الوصفي لعبارات التهرب الضريبي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
01	التهرب الضريبي من أهم التحديات التي نواجه الإدارة الجنائية حالياً	1.69	0.604	منخفض
02	ضعف الوعي الجبائي لدى المكلفين يساهم في انتشار التهرب الضريبي	2.00	0.937	منخفض

03	تعزيز الإجراءات الجنائية يساهم في التشجيع على التهرب الضريبي	2.60	1.127	منخفض
04	ضعف الرقابة الجنائية يؤدي إلى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي	2.33	1.183	منخفض
05	التهرب الضريبي يخلق منافسة غير عادلة بين المؤسسات الاقتصادية	2.07	0.947	منخفض
06	التهرب الضريبي يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الجنائية للدولة	1.67	0.612	منخفض
07	عدم ثقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجنائية يشجع على التهرب الضريبي	2.17	0.881	منخفض
08	نقص التنسيق بين مصالح الجنائية يساعد على التهرب الضريبي	2.36	1.008	منخفض
09	نقص التكوين المتخصص لإدارة الضرائب يضعف القدرة على كشف التهرب المعقد	2.21	1.048	منخفض
10	العقوبات الجنائية الحالية المطبقة كافية لردع المتهربين	2.54	1.032	منخفض
11	الحد من التهرب الضريبي يتطلب تحديثا شاملا الأساليب العمل و الرقمنة	1.81	0.707	منخفض
12	الاعتماد على العنصر البشري فقط غير كافي لاكتشاف كل حالات التهرب الضريبي	1.79	0.717	منخفض
13	يؤثر التهرب الضريبي سلبا على مبدأ العدالة الجنائية	1.76	0.567	منخفض

14	تختلف درجة التهرب الضريبي من قطاع اقتصادي إلى آخر	2.17	0.621	منخفض
15	استخدام الأنظمة الرقمية يحد من فرص التلاعب وتهرب الضريبي	1.83	0.730	منخفض
	الاتجاه العام لمحور التهرب الضريبي	2.07	0.394	منخفض

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على مخرجات spss.

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن الاتجاه العام لفقرات لمحور التهرب الضريبي منخفض، حيث قُدر المتوسط الحسابي له بـ 2.07 والانحراف المعياري بـ 0.394 وتراوح المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات هذا البعد ما بين (1.67 و 2.60) حيث جاءت جميع العبارات بدرجة أهمية "منخفضة"، وبانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.567 و 1.183)

حيث جاءت العبارة رقم (03) التي تنص على أن "تعقيد الإجراءات الجبائية يساهم في التشجيع على التهرب الضريبي" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر بـ 2.60 وانحراف معياري 1.127 وبالرغم من وقوعها في النطاق المنخفض، إلا أنها سجلت أعلى استجابة في هذا المحور، مما يشير إلى قناعة نسبية لدى أفراد العينة بأن الجانب البيروقراطي وتعدد النصوص القانونية والإجرائية يعتبران من المحفزات الرئيسية لظاهرة التهرب.

وجاءت العبارة رقم (06) المتعلقة بـ "التهرب الضريبي يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الجبائية للدولة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدر بـ 1.67 وانحراف معياري 0.612 وهذا مؤشر يستدعي الانتباه، حيث يعكس تدني إدراك أفراد العينة (أو تقييمهم) لخطورة الأثر المباشر للتهرب على الخزينة العمومية في سياق الدراسة، أو ربما يشير إلى انشغالهم بالأسباب الإجرائية أكثر من النتائج الاقتصادية.

وبناءً على النتائج التي يوضحها الجدول أعلاه، وبما أن الاتجاه العام لمحور التهرب الضريبي منخفض، فإن ذلك يعكس أن وعي أو تقييم أفراد العينة لمظاهر ومسببات التهرب الضريبي داخل

المؤسسة محل الدراسة لا يزال محدوداً أو لا يحظى بالأولوية الكافية في تقديرهم. الأمر الذي يستدعي من الإدارة الجبائية العمل على تفعيل آليات الرقابة.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج

المطلب الاول :اختبار الفرضية الأولى.

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط عكسية بين استخدام التكنولوجيا الرقمية و مستوى التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة.

H_1 : توجد علاقة ارتباط عكسية بين استخدام التكنولوجيا الرقمية و مستوى التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة.

حيث الجدول الموالي يوضح معامل الارتباط بين متغيري الدراسة .

الجدول رقم (12) : يوضح معامل الارتباط بين متغيري الدراسة .

المحور الأول	المحور الثاني	
المحور الأول	1	-0.814
المحور الثاني	-0.814	1

المصدر : من إعداد الطالبين بإعتماد برنامج spss(ملحق الثاني)

يبين الجدول معامل الارتباط بين متغيري الدراسة والمتمثلين في استخدام التكنولوجيا الرقمية ومستوى التهرب الضريبي في المؤسسة محل الدراسة. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.814) عند مستوى دلالة (0.01)، وهي قيمة مرتفعة من الناحية المطلقة ودالة إحصائياً.

وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين المتغيرين، أي أنه كلما زاد استخدام التكنولوجيا الرقمية في إدارة الضرائب، انخفض مستوى التهرب الضريبي، والعكس صحيح.

كما أن دلالة هذه القيمة إحصائياً تؤكد أن هذه العلاقة ليست ناتجة عن الصدفة، بل يمكن الاعتماد عليها في تفسير نتائج الدراسة. وبالتالي يمكن القول إن استخدام التكنولوجيا الرقمية يساهم بشكل فعال في تقليص ظاهرة التهرب الضريبي داخل المؤسسة محل الدراسة.

وعليه، يتم قبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على (وجود علاقة ارتباط عكسية بين استخدام التكنولوجيا الرقمية ومستوى التهرب الضريبي) في مؤسسة محل الدراسة. ورفض الفرضية الصفرية H_0 ، التي تنص على (عدم وجود علاقة ارتباط عكسية بين استخدام التكنولوجيا الرقمية ومستوى التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة). وهذا راجع للعلاقة ارتباط عكسية قوية بين المتغيرين.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية.

H_0 : لا يوجد أثر لإستخدام التكنولوجيا الرقمية في الحد من التهرب الضريبي في المؤسسة محل الدراسة

H_1 : يوجد أثر لإستخدام التكنولوجيا الرقمية في الحد من التهرب الضريبي في المؤسسة محل الدراسة.

الجدول (13): يبين الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر استخدام التكنولوجيا الرقمية في الحد من التهرب الضريبي

النموذج	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$)	الخطأ المعياري للتقدير
1	0.037	0.001	-0.024	0.44645

المصدر : من إعداد الطالبين بإعتماد برنامج spss (ملحق الثاني)

الجدول (14): تحليل التباين (ANOVA)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة (Sig)
--------------	----------------	--------------	----------------	--------	---------------------

الانحدار	0.011	1	0.011	0.056	0.814
البواقي (الخطأ)	7.973	40	0.199	—	—
المجموع الكلي	7.984	41	—	—	—

المصدر : من إعداد الطالبين بإعتماد برنامج spss (ملحق الثاني)

الجدول (15): معاملات الانحدار الخطي

المتغير	المعامل غير المعياري (B)	الخطأ المعياري	معامل المعياري (Beta)	بيتا	قيمة t	مستوى الدلالة (Sig)
الثابت	3.492	1.426	—	—	2.448	0.019
المحور الأول (استخدام التكنولوجيا الرقمية)	0.084	0.353	0.037	0.037	0.237	0.814

المصدر : من إعداد الطالبين بإعتماد برنامج spss (ملحق الثاني)

التعليق على النتائج:

تظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستخدام التكنولوجيا الرقمية في الحد من التهرب الضريبي في المؤسسة محل الدراسة. حيث بلغ معامل الارتباط (0.037) ($R =$ ، وهي قيمة تدل على ضعف الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع. كما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.001$)، مما يعني أن استخدام التكنولوجيا الرقمية يفسر فقط نسبة 0.1% من التغيرات الحاصلة في الحد من التهرب الضريبي، وهي نسبة ضئيلة جداً تكاد تكون معدومة، فضلاً عن ظهور معامل التحديد المعدل بالقيمة السالبة (0.024) مما يؤكد انعدام القدرة التفسيرية للنموذج. كما بينت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة مستوى الدلالة بلغت ($Sig = 0.814$)، وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد إحصائياً (0.05)، مما يدل على أن نموذج الانحدار غير معنوي

إحصائياً، وبالتالي فإن استخدام التكنولوجيا الرقمية لا يؤثر تأثيراً ذو دلالة إحصائية في الحد من التهرب الضريبي داخل المؤسسة محل الدراسة.

وتؤكد نتائج جدول المعاملات هذا الاستنتاج، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار للمتغير

المستقل ($B = 0.084$).

بقية دلالة إحصائية بلغت (0.814)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً، مما يشير إلى عدم وجود تأثير حقيقي للتكنولوجيا الرقمية على الحد من التهرب الضريبي في المؤسسة محل الدراسة.

وبناءً على هذه النتائج، يتم رفض الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود أثر لاستخدام التكنولوجيا الرقمية في الحد من التهرب الضريبي، وقبول الفرضية الصفرية H_0 التي تؤكد عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستخدام التكنولوجيا الرقمية في الحد من التهرب الضريبي.

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة .

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول دور التكنولوجيا الرقمية في الحد من التهرب الضريبي نتيجة للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، السن، خبرة، مستوى، وظيفة)

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول دور التكنولوجيا الرقمية في الحد من التهرب الضريبي نتيجة للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، السن، خبرة، مستوى، وظيفة)

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول دور التكنولوجيا الرقمية في الحد من التهرب الضريبي نتيجة للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، السن، خبرة، مستوى، وظيفة)

الجدول (16): تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للمحور الأول

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة (Sig)
بين المجموعات	0.632	14	0.045	1.258	0.294
داخل	0.969	27	0.036	—	—

المجموعات					
المجموع الكلي	1.601	41	—	—	—

المصدر : من إعداد الطالبين بإعتماد برنامج SPSS (ملحق الثاني)

التعليق على النتائج:

يبين تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للمحور الأول أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية بلغت (Sig = 0.294)، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد إحصائياً (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة حول المحور الأول.

كما بلغت قيمة اختبار (F = 1.258)، وهي قيمة غير معنوية إحصائياً، ما يؤكد أن الاختلافات المسجلة بين المجموعات لا تعود إلى تأثير حقيقي، وإنما قد تكون ناتجة عن عوامل عشوائية أو فروق فردية بسيطة بين أفراد العينة.

وتشير هذه النتائج إلى وجود نوع من التجانس والتقارب في آراء المبحوثين تجاه عبارات المحور الأول، مما يعكس تشابه تصوراتهم حول موضوع الدراسة وعدم وجود اختلافات جوهرية بينهم. ويمكن تفسير ذلك بتقارب البيئة التنظيمية والإدارية داخل المؤسسة محل الدراسة، أو تشابه مستوى الوعي والإدراك لدى أفراد العينة فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا الرقمية أو موضوع الدراسة المرتبط بالمحور الأول وهذا ما يؤكد قبول الفرضية H_0 التي تنص على (عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول دور التكنولوجيا الرقمية في الحد) .

تفسير ومناقشة واستخلاص النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بدور التكنولوجيا الرقمية في الحد من التهرب الضريبي داخل المؤسسة محل الدراسة مجموعة من المؤشرات الإحصائية المهمة التي تسمح بتفسير طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة ومناقشتها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.

ففيما يتعلق بالعلاقة بين استخدام التكنولوجيا الرقمية ومستوى التهرب الضريبي، بينت نتائج معامل الارتباط وجود علاقة عكسية قوية بين المتغيرين، وهو ما يعكس أهمية التكنولوجيا الرقمية في دعم

نظم الرقابة وتحسين الشفافية وتسهيل عمليات التتبع والمراقبة الجبائية، وتتسجم هذه النتيجة مع الطرح النظري .

غير أن نتائج تحليل الانحدار الخطي أظهرت عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستخدام التكنولوجيا الرقمية في الحد من التهرب الضريبي داخل المؤسسة محل الدراسة، حيث جاءت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، كما أن معامل التحديد كان ضعيفاً جداً، مما يدل على أن التكنولوجيا الرقمية لا تفسر إلا نسبة ضئيلة جداً من التغيرات المتعلقة بالتهرب الضريبي.

ويمكن تفسير هذا التناقض الظاهري بين وجود علاقة ارتباط وعدم وجود أثر معنوي بعدة عوامل، أهمها أن المؤسسة قد تكون في مرحلة أولية من التحول الرقمي، أو أن تطبيقات التكنولوجيا الرقمية لا تزال محدودة وغير مفعلة بشكل كامل داخل النظام الجبائي والإداري. كما قد يرجع ذلك إلى وجود عوامل أخرى أكثر تأثيراً في ظاهرة التهرب الضريبي، مثل ضعف الرقابة الداخلية، نقص الكفاءة البشرية، التعقيدات القانونية والإدارية، أو غياب ثقافة رقمية فعالة لدى العاملين.

أما فيما يخص الفروق المرتبطة بالمتغيرات الديمغرافية، فقد أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة تعزى إلى الجنس أو السن أو الخبرة أو المستوى التعليمي أو الوظيفة. ويعكس ذلك تقارب تصورات أفراد العينة حول أهمية التكنولوجيا الرقمية ودورها في الحد من التهرب الضريبي، بغض النظر عن اختلاف خصائصهم الشخصية والمهنية، وهو ما يدل على وجود نوع من الإجماع حول أهمية الرقمنة في تحسين الأداء الجبائي.

ومن خلال هذه النتائج يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات الأساسية، أهمها:

- وجود إدراك عام لدى أفراد العينة بأهمية التكنولوجيا الرقمية في مكافحة التهرب الضريبي .
- ضعف التأثير الفعلي للتكنولوجيا الرقمية داخل المؤسسة محل الدراسة، رغم وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين .
- وجود عوامل تنظيمية وإدارية وقانونية أخرى تؤثر في الحد من التهرب الضريبي بدرجة أكبر من التكنولوجيا الرقمية .

- عدم تأثر آراء أفراد العينة بالخصائص الديمغرافية، مما يعكس تقارب مستوى الوعي بأهمية الرقمنة .

وبناءً على ذلك، تؤكد الدراسة أن نجاح التكنولوجيا الرقمية في الحد من التهرب الضريبي لا يرتبط فقط بتوفير الوسائل التقنية، وإنما يتطلب أيضاً تطوير البنية التنظيمية، تعزيز الرقابة، تكوين الموارد البشرية، وتفعيل الأنظمة الرقمية بشكل شامل وفعال داخل المؤسسة.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل الدراسة الميدانية الخاصة بموضوع دور التكنولوجيا الرقمية في الحد من التهرب الضريبي، وذلك من خلال دراسة حالة على مستوى مديرية الضرائب لولاية سعيدة، حيث تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات وتحليلها باستخدام برنامج SPSS.

وقد سمحت الدراسة بتحليل واقع استخدام التكنولوجيا الرقمية داخل الإدارة الضريبية، وكذا تقييم مستوى إدراك أفراد العينة لظاهرة التهرب الضريبي. وأظهرت النتائج أن مستوى الرقمنة داخل المؤسسة لا يزال في مراحله الأولية ، وأن الأنظمة الرقمية المستعملة تحقق فعالية نسبية في الحد من التهرب الضريبي.

كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباط عكسية (سالبة) بين التكنولوجيا الرقمية والتهرب الضريبي، وهي نتيجة توافق الطرح النظري الذي يؤكد أن التكنولوجيا الرقمية تساهم في تقليص التهرب الضريبي، وهذا ما يؤكد فعالية التكنولوجيا الرقمية داخل الإدارة الضريبية محل الدراسة .

ومن خلال النتائج المتوصل إليها، يتضح أن نجاح الإدارة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي يتطلب تطوير البنية التكنولوجية، وتحديث وسائل الرقابة، وتحقيق التكامل بين الأنظمة الرقمية، إلى جانب الاستثمار في تكوين الموارد البشرية وتعزيز الحوكمة الرقمية، بما يضمن تحسين الأداء الجبائي وتحقيق الشفافية والفعالية في التسيير الإداري.

خاتمة

خاتمة :

تأتي هذه الدراسة في سياق الجهود البحثية الرامية إلى فهم دور التحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية في عصنة المرفق العام وتطوير نجاعة الإدارات العمومية. وقد ركز البحث على قطاع الإدارة الضريبية لكونه يمثل العصب المالي للدولة، والذي يواجه تحديات مستمرة ترتبط بالتحصيل، والرقابة، ومكافحة التهرب الضريبي كعائق أساسي أمام تحقيق العدالة الجبائية وتعظيم الإيرادات العامة.

ولتحقيق أهداف الدراسة والإحاطة بجوانبها المعرفية والميدانية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من أفراد العينة على مستوى مديرية الضرائب لولاية سعيدة، ثم معالجتها وتحليلها إحصائياً عبر برنامج (SPSS) للوصول إلى حزمة من النتائج العلمية التي تم تبويبها وفق المحاور المنهجية التالية:

1_ الإجابة عن الإشكالية الرئيسية:

بناءً على الإشكالية المحورية للدراسة والمتمثلة في: (إلى أي مدى يساهم استخدام التكنولوجيا الرقمية في الإدارة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي؟)

تخلص هذه الدراسة إلى أن التكنولوجيا الرقمية تمثل أداة استراتيجية وقائية كابحة للتهرب الضريبي من الناحية النظرية؛ إلا أن مساهمتها الميدانية الفعلية في البيئة التطبيقية لمديرية الضرائب لولاية سعيدة لا تزال محدودة ودون المستوى المأمول.

ويعزى هذا الضعف في المساهمة الميدانية مباشرة إلى انخفاض معدلات الاعتماد على الأنظمة الرقمية الحديثة وقصور الوعي التنظيمي والرقابي بالظاهرة، مما جعل البيئة التقنية الحالية للمؤسسة عاجزة عن إحداث الأثر السببي المباشر والفعال في كبح سلوكيات التهرب الجبائي على أرض الواقع.

2_ نتائج الدراسة

أ- النتائج النظرية:

حتمية العصرنة الرقمية : أكد التأصيل النظري أن التكنولوجيا الرقمية والتوجه نحو الحوكمة الإلكترونية يشكلان الركيزة الأساسية لتطوير أساليب عمل الإدارات العمومية، وتبسيط إجراءاتها، وتحسين جودة خدماتها.

أولوية الرقمنة الجبائية : تعد الإدارة الضريبية من أكثر القطاعات إلحاحاً في طلب الرقمنة، بالنظر إلى طبيعة التحديات المرتبطة بالرقابة ومكافحة التهرب وضمان تدفق الإيرادات العامة للدولة. شمولية المقاربة الإصلاحية : أظهرت الأدبيات النظرية أن نجاح مكافحة التهرب الضريبي لا يتوقف عند توفير الوسائل التقنية والأجهزة فحسب، بل يتطلب تكاملاً وثيقاً بين تطوير البنية التحتية، وتأهيل العنصر البشري، وتعزيز الشفافية والتنسيق بين مختلف المصالح الجبائية.

ب - النتائج التطبيقية (الميدانية):

تدني مستويات التمكين الرقمي : كشفت الدراسة الميدانية أن مستوى استخدام وتطبيق التكنولوجيا الرقمية داخل مديرية الضرائب لولاية سعيدة لا يزال منخفضاً ومحدوداً، مما يحد من فاعلية معالجة الملفات الضريبية رقمياً.

محدودية الإدراك الرقابي: أظهرت نتائج تحليل الاستبيان أن إدراك أفراد العينة لظاهرة التهرب الضريبي من حيث الأسباب والآثار جاء بدرجة منخفضة أيضاً، مما يؤشر على وجود قصور في الوعي التنظيمي داخل المؤسسة.

انسجام الرؤية التنظيمية : بينت النتائج وجود توافق كبير ورؤية موحدة بين موظفي الإدارة الضريبية حول واقع الاستخدام الفعلي للتكنولوجيا الرقمية دون تأثر هذه الآراء بالخصائص الشخصية أو الوظيفية للمستجوبين

2- إثبات نفي أو صحة الفرضيات

تم اتخاذ القرارات الإحصائية والأكاديمية التالية بشأن فرضيات الدراسة بناءً على مخرجات المعالجة الآلية للبيانات

•الفرضية الأولى علاقة الارتباط: تم إثبات صحتها

أثبتت الاختبارات الإحصائية وجود علاقة ارتباط سالبة (عكسية) ذات دلالة معنوية بين استخدام التكنولوجيا الرقمية والتهرب الضريبي، وهي نتيجة تطابق تماماً الفرضيات النظرية؛ مما يعني أن الارتقاء بالتأطير الرقمي وتحقيق التكامل بين الأنظمة من شأنه أن يؤدي إحصائياً إلى خفض معدلات التهرب الضريبي.

•الفرضية الثانية (الأثر السببي): تم نفيها (رفضها إحصائياً)

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الإحصائي عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التكنولوجيا الرقمية في الحد من التهرب الضريبي ميدانياً. والتفسير الأكاديمي لهذه النتيجة يكمن في أن تدني مستوى الرقمنة الحالي بمديرية الضرائب لولاية سعيدة حال دون وصول التكنولوجيا المستعملة إلى "الكتلة الحرجة" أو مستوى الكفاءة المقبول الذي يسمح لها بالتأثير الفعلي والمباشر في الظاهرة.

•الفرضية الثالثة الفروق الديمغرافية): تم قبول الفرضية العدمية.

أكدت اختبارات الفروق الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول واقع استخدام التكنولوجيا الرقمية (المحور الأول) تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس السن، المؤهل العلمي والخبرة المهنية. وثُبتت هذه النتيجة أن التقييم لواقع الرقمنة يمثل قناعة تنظيمية عامة ومشتركة بين جميع الموظفين على اختلاف فئاتهم.

اقتراحات الدراسة:

في ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات التي قد تساهم في تعزيز دور التكنولوجيا الرقمية في الحد من التهرب الضريبي، ومن أهمها:

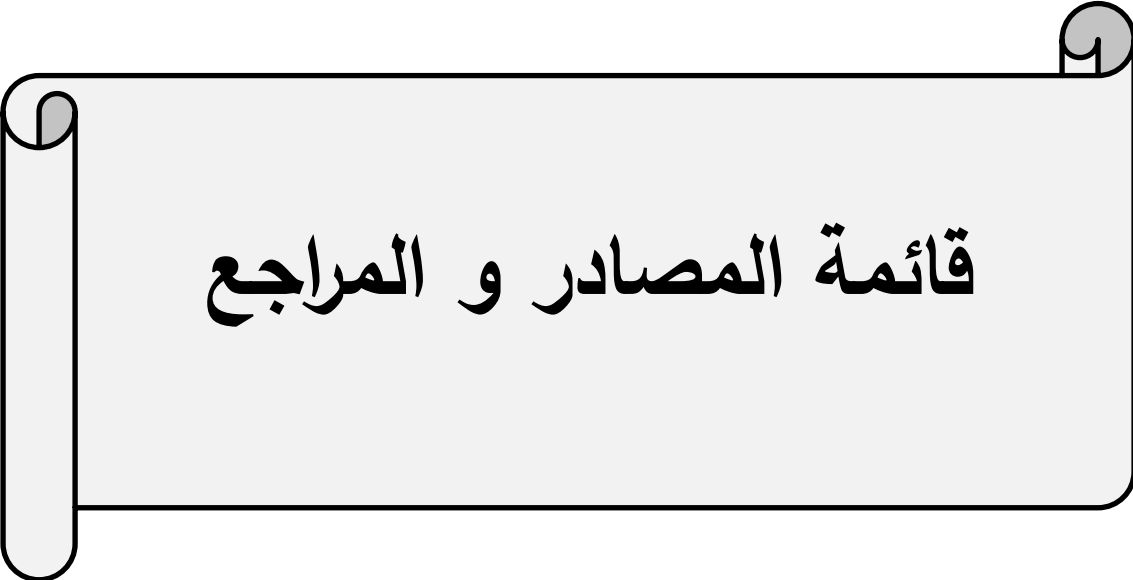
1. العمل على تطوير البنية التحتية الرقمية داخل الإدارة الضريبية وتحديث الأنظمة المعلوماتية المستخدمة .
2. تعميم استخدام المنصات والخدمات الإلكترونية في مختلف المعاملات الجبائية .
3. تبسيط الإجراءات الجبائية وتقليل التعقيدات الإدارية التي تشجع على التهرب الضريبي .

4. تعزيز أنظمة الرقابة الرقمية الذكية وربطها بقواعد بيانات موحدة للكشف عن حالات التهرب الضريبي .
5. توفير برامج تكوين مستمرة للموظفين في مجال التكنولوجيا الرقمية والأنظمة الجبائية الحديثة .
6. دعم التحول الرقمي بسياسات تنظيمية وتشريعية تضمن الشفافية وحماية البيانات .
7. تحسين التنسيق بين مختلف المصالح الجبائية والهيئات الرقابية عبر أنظمة معلومات متكاملة .
8. نشر الثقافة الرقمية والوعي الجبائي لدى الموظفين والمكلفين بالضريبة .
9. الاعتماد على تقنيات التحليل الرقمي والذكاء الاصطناعي في تتبع العمليات المالية المشبوهة .
10. إجراء تقييم دوري لفعالية الأنظمة الرقمية المستخدمة داخل الإدارة الضريبية والعمل على تطويرها باستمرار .

آفاق الدراسة:

تفتح هذه الدراسة المجال أمام العديد من الدراسات المستقبلية التي يمكن أن تعالج الموضوع من زوايا مختلفة، ومن بين أهم الآفاق المقترحة:

1. دراسة أثر الذكاء الاصطناعي في تحسين الرقابة الجبائية والكشف عن التهرب الضريبي .
2. إجراء دراسة مقارنة بين الإدارات الضريبية الرقمية في الجزائر وبعض الدول المتقدمة .
3. دراسة دور الحوكمة الإلكترونية في تعزيز الشفافية الجبائية .
4. تحليل أثر الرقمنة على جودة الخدمات الجبائية ورضا المكلفين بالضريبة .
5. دراسة العلاقة بين الأمن السيبراني وفعالية الأنظمة الجبائية الرقمية .
6. التوسع في دراسة الموضوع على مستوى وطني يشمل عدة مديريات ضرائب في مختلف الولايات الجزائرية .
7. دراسة معوقات التحول الرقمي داخل الإدارات العمومية الجزائرية بصفة عامة والإدارة الضريبية بصفة خاصة .
8. بحث دور البيانات الضخمة وتقنيات التحليل الرقمي في التنبؤ بحالات التهرب الضريبي مستقبلاً.



قائمة المصادر و المراجع

أولاً- الكتب:

1. حسن عبد الله مسلم ،"ادارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات" ،الطبعة الأولى، دار المعتر، 2015.
2. حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، "المالية العامة الموازنة الضرائب والرسوم"، طبعة 1995، دار الخلود، بيروت، لبنان.
3. محمد أبو نصار، فراس الشهبان، "الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الثانية، المكتبة الوطنية، الأردن، 2003.
4. محمد ساحل، " المالية العامة النفقات العامة الإيرادات العامة الضرائب القروض العامة"، الطبعة الأولى، جسور للنشر و التوزيع، الجزائر، 2017.
5. عبد الباسط علي جاسم ،"الإعفاءات من ضريبة الدخل" ، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان ،.2008.
6. بن عمارة منصور، " إجراءات الرقابة المحاسبية والجباي"، الطبعة 1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
7. ناصر مراد ،" فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق"، ط 1 ، دار هومة. الجزائر ، 2005.
8. محمد خالد المهاني، "التهرب الضريبي وأساليب مكافحته، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية"، ط 2010، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ،القاهرة .
- 9.

ثانياً- المجلات العلمية:

1. بشير عباس العلاق، "الإدارة الرقمية المجالات والتطبيقات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية"، الإمارات العربية المتحدة، 2005.
2. شراك، محمد حسين، فرطاس فتحة، "الابتكار و التكنولوجيا الرقمية و أهميتها في المؤسسات الناشئة"، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المركز الجامعي مرسللي عبدالله بتيبازة، المجلد 1، العدد 2، فبراير 2024.
3. محمد توفيق ومان ورشيد زوزو، "التكنولوجيا الرقمية ودورها في تنمية المورد البشري الخاص بسلك الأمن لولاية بسكرة"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 24، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، سبتمبر 2017.
4. د. حامد سعيد الجبر، "أهمية التكنولوجيا الرقمية في مجال التعليم من وجهة أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الأساسية في دولة الكويت"، مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة، العدد 111، المنصورة (مصر)، يوليو 2020.
5. يحيوي حنان كعيوش، أ.عمر، "متطلبات الرقمنة في الجامعات الجزائرية من وجهة نظر فواعل العملية التعليمية"، مجلة أبحاث، المجلد 09، العدد 01.

6. أحمد فرج أحمد، "الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أو خارجها - دراسة الإشكاليات ومعايير الاختيار"، مجلة دراسات المعلومات، العدد 4، 2009.
7. كرشاش رحمة، "التحول الرقمي في منظمات الأعمال بالاعتماد على برنامج (RPA)"، مجلة أداء الاقتصاد والتجارة، المجلد 08، العدد 01، جيجل، الجزائر، جوان 2024.
8. سمرود زبيدة، "تقنيات تحليل ورقابة البيانات الضخمة لمحاسبة الدولة (دراسة حالة الجزائر)"، المسابقة الثالثة عشر للبحث العلمي، المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي)، 2021.
9. د. منى عبد الله السمحان، "متطلبات تحقيق الأمن السيبراني لأنظمة المعلومات الإدارية بجامعة الملك سعود"، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد 111، يوليو 2020.
10. بوبيدة رانية، ليتيم خالد، "أثر الذكاء الاصطناعي في تعزيز أداء تقنية سلسلة الكتب المعاملات المصرفية الرقمية"، مجلة البحث للدراسات المثالية والاقتصادية، المجلد 5 العدد 10 جامعة جيجل، الجزائر، 2023.
11. د. أحمد أحمد المزين، "إنترنت الأشياء في المكتبات الأكاديمية: دراسة تطبيقية على مكتبات جامعة طنطا"، المجلة العلمية بكلية الآداب، العدد 45، جامعة طنطا، مصر، 2021.
12. د. جيهان حسين الريفي، "الدور الجمالي في توظيف تقنية الواقع الممتد لتصميم البث الإخباري التلفزيوني"، مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 55، مصر، يناير 2026.
13. هاجر لعروسي، خديجة بوخلفة، "ملامح الهوية الرقمية للمستخدم الإلكتروني في الجزائر: دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي"، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 11، العدد 03، الجزائر، 2023.
14. طواهر عبد الجليل وآخرون، "خدمات الحوسبة السحابية بالقطاع الحكومي بين إمكانيات التطبيق والتحديات الأمنية"، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 01، العدد 02، ورقلة، 2021.
15. د. أيمن محمد صبري، نخال، "أثر استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على مسؤولية مراجع الحسابات"، مجلة/بحث علمي، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، مصر، (د.س.).
16. د. بوعتلي محمد، "دور الحكومة الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة"، أعمال الملتقى الوطني حول جودة الخدمات والتحول الرقمي، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر، 2022.

17. بوطاروس نسرين، حجام الجمعي، "المنصات الرقمية الإعلامية الجزائرية بين تحدي الواقع والتطلع نحو المستقبل"، مجلة الإعلام والمجتمع، المجلد 08، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، جوان 2024.
18. يعقوب عبد الكريم، "الإطار المفاهيمي للضريبة والنزاع الضريبي"، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية، المجلد 02، العدد 08، جامعة الجلفة.
19. مشقة ياسين ، قندولي نريمان، "الإطار المفاهيمي والتنظيم القانوني للضريبة الجزائرية"، مجلة دفاتر علم الاجتماع ، المجلد 11، العدد 02، جامعة الجزائر ، 2023 .
20. د. لدرم احمد، "التهرب الضريبي وآليات مكافحته في المجتمع الجزائري"، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 03 ، العدد 08، جامعة شلف، 2016.
21. بومعزة بارة نبيهة، "المسؤولية الجزائية لمسيرى الشركات عن جريمة التهرب الضريبي"، المجلة الأكاديمية لبحوث الأكاديمية و السياسة ، المجلد 07، العدد 02، جامعة باجي مختار عنابة ، 2023.
22. أسماء سعدي، ضامر وليد عبد الرحمن، "العوامل الاجتماعية المؤثرة في التهرب الضريبي"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 05، العدد 02، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2018.
23. حساني بن عودة، "جهود الجزائر في مكافحة التهرب الضريبي لدعم التنمية الإقتصادية"، مجلة إقتصاد و إدارة أعمال ،مجلد 03 ، عدد 02 ،جامعة تيارت، الجزائر، 2019.
24. سعيدة سلماني، "التحقيق المحاسبي كآلية رقابية تساهم في تحسين التحصيل الجبائي"، مجلة الدراسات الإقتصادية ، المجلد 11، العدد 01، جامعة قسنطينة الجزائر ، 2024.
25. دوداح رضوان ،بن عربية شيراز، "تقييم فعالية التحقيق المحاسبي في تقويم المداخل تحت اطار الرقابة الجبائية"، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 05 ، العدد 01 ، الجزائر ، 2022.
26. بلوعابد جيلاني، "التحقيق المحاسبي كآلية للحد من التهرب الضريبي"، مجلة العلوم الاقتصادية والتنظيمية"، المجلد 19 ، العدد 01، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة - الجزائر ، 2022.
27. ناصر مراد، حبار حاج محمد أمين، "إسهام التحقيق المحاسبي في إيرادات الجبائية العادية"، مجلة البحوث في علوم مالية و محاسبة ، المجلد 07 ، العدد 02، جامعة البلدية الجزائر، 2022.
28. رزيقة تغريب، "جريمة التهرب الضريبي في القانون الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 14 ، العدد 01 ،جامعة بجاية الجزائر ، 2023.

29. حساني بن عودة ،.بن ديبة يمينة ،عبد الرحمان عبد القادر ، "جهود الجرائر في مكافحة التهرب الضريبي لدعم التنمية الاقتصادية"، مجلة الاقتصاد ادارة اعمال ،المجلد 03، العدد02 ، جامعة تيارت، 2019.
30. بن عزوق منير، ومسقم مريم، "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي"، مجلة وطنية للدراسات العلمية والأكاديمية، المجلد 03، العدد 05، الجزائر، 2020.
31. مشقق الحسين، وبشيش عبد المالك، "إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر بين فعالية الآليات ومخاطر التهرب الضريبي: دراسة حالة مديرية الضرائب بالمسيلة"، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 02، الجزائر، 2023.
32. قوادي محمد، "رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2022.
33. إبراهيم ناصر جودة، "التجربة الأردنية في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، الجزائر، 11 ديسمبر 2016.
34. خالد عيادات عليجات، "التهرب الضريبي: أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه"، مجلة الاقتصاد، المجلد 04، العدد 02، الأردن، 09 سبتمبر 2013.

ثالثا - الأطروحات:

1. لبنى سكيك، "السياسة الإعلامية الجزائرية ومجال توطين التكنولوجيا الرقمية: دراسة تحليلية للفترة ما بين 2018-2022"، أطروحة دكتوراه ، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2023.
2. تكالين فوزية، "مساهمة التحول الرقمي في تدعيم الشمول المالي"، أطروحة دكتوراه، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2025.
3. معيزي احلام. "الحوكمة في البنوك كآلية لتحسين الأداء و إرساء مقررات لجنة بازل دراسة حالة بعض البنوك الجزائرية"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، 2019.
4. لابد لزرق، "ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير، جامعة تلمسان الجزائر، 2011/2012.
5. بولوخ عيسى، "الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص اقتصاد التنمية، 2004/2005.
6. طورش بتاته، "مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر"، مذكرة ماجستير، قانون اعمال ، حقوق جامعة ،قسنطينة، 2012/2011.
7. ناصر دنيا، "المحاسبة في مواجهة التهرب الضريبي في جزائر"، أطروحة دكتوراه ،محاسبة وتدقيق، علوم مالية ومحاسبة، كلية علوم إقتصادية وعلوم تجارية وعلوم تسيير ،جامعة الجزائر 3 إبراهيم سلطان شيبوط، 2025 .
8. بوشري عبد الغني ،"فعالية الرقابة الجبائية وآثارها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،في علوم الاقتصاد، تخصص نقود مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة تلمسان، 2011.
9. بولخوخ عيسى، "الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص التسيير، جامعة باتنة، سنة 2004.
10. حجار مبروكة ، "اثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة" ، مذكرة ماجستير، تخصص علوم تجارية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة، 2006، 2005.

رابعا - المواقع الالكترونية

1. <https://www.mfdgi.gov.dz/ar/>.

خامسا - المراجع الأجنبية (مقالات، مجلات)

1. Ferdiana, Ridi, and Sulisty, Selo, "The Role of Information Technology Usage on Startup Financial Management and Taxation", The Fifth Information Systems International Conference Proceedings, Yogyakarta, Indonesia, 2019.
2. Socoliuc, Marian, "The Impact of Digital Technologies on the Fight Against Tax Evasion: A Fundamental Analysis", Annals of "Ștefan cel Mare" University of Suceava, Fascicle of the Faculty of Economics and Public Administration, Vol. 24, No. 2, Suceava, Romania, 2024.
3. Su, Larry, "Tax Administration Digitization and Corporate Tax Avoidance: A Quasi-Natural Experiment Based on the Golden Tax III Project in China", 2023.
4. Amzuică, Bogdan-Florian, Mititelu, Roxana-Adriana, and Nișulescu, Ileana, "Digitalization of Business: Implications on Tax Evasion Dimensions", Proceedings of the International Conference on Business Excellence, Vol. 17, No. 1, Bucharest, Romania, 2023.
5. Korauš, Antonín, Gombár, Miroslav, and Černák, Filip, "Changes in the Structure of International Trade and Services in the Context of Tax Fraud and Tax Evasion", *SHS Web of Conferences*, Vol. 126, Slovakia, 2021

الملحق الأول : إستان

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

استبيان

تحية طيبة و بعد:

السادة والسيدات العاملين في مديرية الضرائب ولاية سعيدة

يسعدنا أن تكون هذه القائمة بين أيديكم، ونود إعلامكم أننا بصدد إعداد دراسة ميدانية حول " أثر تطبيق آليات التكنولوجيا الرقمية في الإدارة الضريبية للحد من التهرب الضريبي" وهذا الاستبيان يندرج ضمن الجزء التطبيقي للمذكرة، و لأهميتكم وانطباعاتكم وآراءكم البالغة في نجاح هذه الدراسة، نأمل أن تتكرموا بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان علما أن ما تدلون به من إجابات سيحاط بالسرية التامة، ولن يستخدم في غير أغراض البحث العلمي، وسنوافيكم بنتائج الدراسة وتوصياتها إن شاء الله.

نشكركم مسبقا على حسن تعاونكم ومساهمتمكم القيمة في إثراء هذه الدراسة.

1. البيانات الشخصية

1- الجنس: ذكر ☐ انثى ☐

2- السن: من 20 إلى 29 ☐ من 30 إلى 39 ☐ من 40 إلى 49 ☐ 50 وما فوق ☐

3- المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ أخرى ☐

4- سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐

من 5 إلى 10 سنوات ☐

من 10 إلى 20 سنة ☐

من 20 فما فوق

5- الوظيفة:

عون

مراقب

مسير

المدير

☐

II. المحور الأول: التكنولوجيا الرقمية

الرقم	درجة الموافقة الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تعتمد الإدارة الضريبية على نظم معلومات رقمية في تسجيل ومعالجة البيانات الضريبية.					
02	يتم استخدام الأنظمة الرقمية في أرشفة وحفظ الملفات الضريبية.					
03	تتيح التكنولوجيا الرقمية إمكانية الوصول الفوري إلى المعلومات الضريبية عند الحاجة.					
04	تساهم الأنظمة الرقمية في تحسين دقة البيانات الضريبية المتداولة داخل الإدارة.					
05	يستخدم التحول الرقمي كوسيلة لتبسيط الإجراءات الضريبية الإدارية.					

					06	تسمح الأنظمة الرقمية باتباع العمليات الضريبية في مختلف مراحلها.
					07	تدعم التكنولوجيا الرقمية عملية إعداد التقارير والإحصاءات الضريبية.
					08	يعتمد على الوسائل الرقمية في تبادل المعلومات بين الهياكل الإدارية الضريبية.
					09	تساهم الأنظمة الرقمية تحسين مستوى التنسيق داخل الإدارة الضريبية
					10	تستخدم التطبيقات الإلكترونية في تقديم بعض الخدمات الضريبية للمكلفين.
					11	تسمح الأنظمة الرقمية بتحسين عملية الرقابة والمتابعة الضريبية.
					12	يتم توظيف التكنولوجيا الرقمية لدعم عملية اتخاذ القرار داخل الإدارة الضريبية.
					13	يساهم استخدام الأنظمة الرقمية في تقليص الزمن اللازم لمعالجة الملفات الضريبية.

					14	تعتمد الإدارة الضريبية على التكنولوجيا الرقمية في تحديث أساليب العمل.
					15	التحول الرقمي أحد متطلبات عصرنة الإدارة الضريبية.

III. المحور الثاني: التهرب الضريبي

الرقم	درجة الموافقة الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يعد التهرب الضريبي من أهم التحديات التي تواجه الإدارة الجبائية حالياً					
02	ضعف الوعي الجبائي لدى المكلفين يساهم في إنتشار التهرب الضريبي					
03	تعقيد الإجراءات الجبائية يساهم في تشجيع على التهرب الضريبي					
04	ضعف الرقابة الجبائية يؤدي إلى إنتشار ظاهرة التهرب الضريبي					
05	التهرب الضريبي يخلق منافسة غير عادلة بين المؤسسات الإقتصادية					
06	التهرب الضريبي يؤدي إلى إنخفاض الإيرادات الجبائية للدولة					
07	عدم ثقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية يشجع على التهرب الضريبي					
08	نقص التنسيق بين مصالح الجبائية يساعد على التهرب الضريبي					

					09	نقص التكوين المتخصص لإدارة الضرائب يضعف القدرة على كشف التهرب المعقد
					10	العقوبات الجبائية الحالية المطبقة كافية لردع المتهربين
					11	الحد من التهرب الضريبي يتطلب تحديثاً شاملاً لأساليب العمل و الرقمنة
					12	الإعتماد على العنصر البشري فقط غير كافٍ لإكتشاف كل حالات التهرب الضريبي
					13	يؤثر التهرب الضريبي سلباً على مبدأ العدالة الجبائية
					14	تختلف درجة التهرب الضريبي من قطاع إقتصادي إلى آخر
					15	إستخدام الأنظمة الرقمية يحد من فرص التلاعب والتهرب الضريبي

الملحق الثاني :
مخرجات spss

		Corrélations	
		المحور_الأول	المحور_الثاني
المحور_الأول	Corrélation de Pearson	1	,037
	Sig. (bilatérale)		,814
	N	42	42
المحور_الثاني	Corrélation de Pearson	,037	1
	Sig. (bilatérale)	,814	
	N	42	42

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,037 ^a	,001	-,024	,44645

a. Prédicteurs : (Constante), المحور_الأول

ANOVA^a

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	,011	1	,011	,056	,814 ^b
de Student	7,973	40	,199		
Total	7,984	41			

a. Variable dépendante : المحور_الثاني

b. Prédicteurs : (Constante), المحور_الأول

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	3,492	1,426		2,448	,019
المحور_الأول	,084	,353	,037	,237	,814

a. Variable dépendante : المحور_الثاني

ANOVA

المحور_الأول

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	,632	14	,045	1,258	,294
Intragroupes	,969	27	,036		
Total	1,601	41			